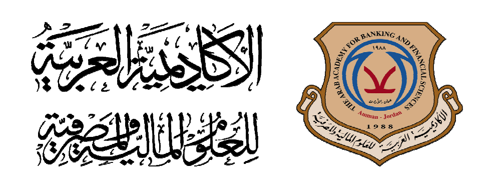


أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك

دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية

باستخدام معادلة Tobin's Q

أطروحة دكتوراه

مقدمة إلى قسم: المصارف

كلية العلوم المالية والمصرفية

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

إعداد

محمد داود عثمان

إشراف

أ.د. خالد أمين عبد الله

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة

في تخصص مصارف

كلية العلوم المالية والمصرفية

1428هـ - 2008 م



Ph. D. Dissertation

The Effect of Credit Risk Mitigation on Banks' Value

An Empirical Study as Applied to the Jordanian Commercial Banking Sector
Based on Tobin's Q Model

Prepared by:
Mohammed Daoud Othman

Supervised by:
Prof. Khalid Amin Abdullah

This Dissertation was Submitted in Partial Fulfillment for the Ph. D. Degree in Banking & Financial Sciences

Ph. D. Program in Banking & Financial Sciences
Banking Specialization

2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

برنامج الدكتوراه / قسم المصارف

التاريخ: 2008/7/8

قرار لجنة المنـــاقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة أطروحة الدكتوراه للطالب **محمد داود حسن عثمان** من كليـــة العلوم المالية والمصرفية / قسم **المصارف** اليوم **الثلاثاء الموافق 2008/7/8** الساعة الثانيـــة عشرة ظهراً **برئاسة الأستاذ الدكتور غسان أومت / عميد كلية العلوم المالية والمـــصرفية** وحضور أعضاء اللجنة السادة:

1. أ.د. خالد أمين عبد الله — مشرفا رئيساً
2. د. عدنان الاعرج — عضواً
3. د. نظام حسين — عضواً

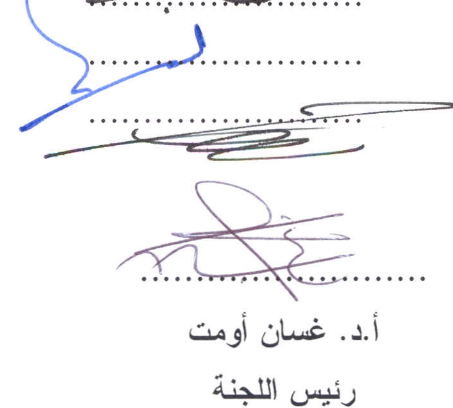
وبعد المداولـــة، توصي اللجنة بنتيجة:

..................................ناجح..................................

....

اعتماد أعضاء اللجنة:

1. أ.د. خالد أمين عبد الله ....
2. د. عدنان الاعرج ....
3. د. نظام حسين ....



....

أ.د. غسان أومت

رئيس اللجنة

التفويـــــــض

أنا محمد داود حسن عثمان؛

أفوض الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : محمد داود حسن عثمان

التوقيع: ....

التاريخ: ....

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد الله والصلاة والسلام على معلم البشرية وهاديها إلى أقوم السبل محمد رســـول الأنـــام وعلى صحابته ومن تبعهم بالحسنى إلى يوم الدين.

وبعد،،

فبدايةً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان والتقدير للأستاذ الكريم المشرف على هذه الأطروحة معالي الأستاذ الدكتور خالد أمين عبد الله لتفضله بقبـــول الإشـــراف علـــى هـــذه الأطروحة، وسعادة الدكتور عدنان الأعرج لما أحاطاني به من رعاية وحسن توجيـــه ومـــا غمراني به من علمٍ غزير وخلق كريم وحرصهما الشديد أن تكون هذه الأطروحـــة متكاملـــة الجوانب، فاسأل الله العلي القدير أن يجزيهما عني خير الجزاء، وان يبارك لهما في وقتهمـــا وجهدهما وينفع بعلمها أنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لما بذلوه من جهد ووقت في قراءة هذه الأطروحة، ولما قدموه من نصائح وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة أسهمت فـــي إثراء هذه الرسالة ورفعت من قيمتها العلمية.

الباحث /محمد داود عثمان

إهـــــداء

إلى روح والدي العزيز – طيب الله ثراه وتغمده بواسع رحمتـــه وأســـكنه فـــسيح جناته– الذي أحب العلم وزرع حبه في قلوبنا.

إلى أمي الصابرة العظيمة تقديرا لرعايتهـــا لـــي صـــغيرا ودعمهـــا وتـــشجيعها المتواصل.

إلى زوجتي الغالية "سماح" تقديرا لوقوفها إلى جانبي وتشجيعها لي.

وإلى زينة الحياة الدنيا أبنائي، صهيب وصبا.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملخص

أطروحة الدكتوراه

أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك
دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية
باستخدام معادلة Tobin's Q

إعداد: محمد داود عثمان

إشراف: أ.د. خالد أمين عبد الله

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنوك وتشمل: مبادئ الإقراض الجيد، وتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، والتأمين على الائتمان، والرقابة على الائتمان وإستراتيجية البنك، ودراسة أهمية إدراك البنوك التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الائتماني وأثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم.

لتقدير قيمة البنك استخدم الباحث القياس المعتمد على المعادلة التقريبية البسيطة Tobin's Q. وشملت عينة الدراسة احد عشر مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006. لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة تم استخدام الأسلوب المعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، إضافة إلى استخدام الاستبانة وتحليل النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية لهذه البنوك لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات.

خلص الباحث إلى وجود أثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة، وذلك للمحافظة على قيمة البنك.

وفي النهاية يؤكد الباحث على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

ABSTRACT

Ph. D Dissertation

The Effect of Credit Risk Mitigation on Banks' Value

An Empirical Study as Applied to the Jordanian Commercial Banking Sector Based on Tobin's Q Model

Prepared by

Mohammed Daoud Othman

Supervised by:

Prof. Khalid Amin Abdullah

The researcher aims at analyzing the effect of using the techniques of credit risk mitigation on banks' value including: principles of good lending, market segmentation, credit portfolio diversification, credit insurance, monitoring credit and bank strategy. It also explores the awareness of Jordanian banks of credit portfolio risk that leads ultimately to credit default in payment of obligations and its effect on the market value of the bank through returns to owners and stockholders.

To assess the bank value, the researcher applies the measurement depending on the approximate equation of Tobin's Q. The study sample consists of eleven Jordanian commercial banks during the years of 2001-2006. He focuses on finding the relation between the independent variables and the dependent variable through using Multiple Linear Regression, a questionnaire and the financial indicators depending on the financial statements of the banks.

The researcher shows the presence of a positive effect between the bank value and credit risk mitigation. He also studies the importance of maintaining the quality and components of the credit portfolio and containing its risks within accepted levels to establish the bank's value.

In conclusion, the researcher asserts the necessity of using credit risk mitigation by Jordanian commercial banks to decrease portfolio credit risk and default risk in order to ensure acceptable returns for owners and stockholders.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتـائج عملياتهـا علـى الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، والوظيفة الائتمانية من أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للبنك، مما يستدعي من إدارات البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عـام، وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان حجماً لا يستهان به من أصول أي بنك، وأمام ذلك يقع عليها مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر (الزبيدي، 2002، ص 17).

يعتبر النظام المصرفي بحد ذاته نظاماً ائتمانياً حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال، وقد أدت زيادة حدة المنافسة ما بين البنوك إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، ورافق ذلك زيادة في حجم التعرض إلى المخاطر الائتمانية، وأمام ذلك لم يعد بمقـدور إدارات البنوك التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية، ومن الواضح إن بعض البنـوك أدركت أن عمليات منح الائتمان القائم على أساس المركز والإسم لا تكفي، وخاصة مع ازدياد المخاطر التي ترتبط بنشاطات العملاء، والأداء التشغيلي، والتدفقات النقدية، والموقف المالي، وفاعلية الإدارة، والضمانات، بالإضافة إلى العوامل الأخرى (Ruth, 1999, p 1-2).

فالنظام البنكي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى يواجه العديد من المخاطر، ولكن أشدها هي المخاطر الائتمانية وتتضمن: (Joseph, 2006, P12-18)

1- مخاطر عدم السداد: تتضمن عدم مقدرة المدين على الوفاء بالتزاماته عنـد الاسـتحقاق، والمتمثلة بأصل المبلغ أو الفوائد والتأخر في السداد.
2- مخاطر التضخم: تظهر عندما يكون معدل التضخم أعلى من سعر الفائدة بحيث تـصبح الفائدة الحقيقية سالبة، وهي مخاطر ناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التـضخم الاقتـصادي (التغيرات في المستوى العام للأسعار).
3- مخاطر انخفاض سعر العملة: تتضمن الخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار العملة المحليـة مقابل العملة الأجنبية، والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك والعملات الأجنبية.

وتكرار تعرض النشاط المصرفي لمثل هذه المخاطر تكون نتيجته فشل البنك، وضعف الثقة في النظام البنكي ككل، وينتقل التأثير إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بدأت إدارات البنوك في جميع أنحاء العالم بالاهتمام المتزايد والتركيز على المبادئ السليمة في مجال منح الائتمان، والمستند على بناء سياسات وإستراتيجيات ائتمانية سليمة وواضحة تمكنها من تخفيف مخاطر الائتمان، إضافة إلى السعي المستمر نحو ابتكار أدوات مالية جديدة ساعدت على نقل المخاطر، والحد من التذبذبات غير المتوقعة في عوائد المحفظة الائتمانية، والتي تكون المحصلة النهائية لها التأثير على قيمة البنك (Raspanti & Szakal, 2002, p 1-2).

شهد العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات المالية والمصرفية، وكان ذلك خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وقد اختلفت حدة هذه الأزمات وتأثيرها من دولة لأخرى اعتبارا من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 م وأوائل عام 1995 م، وكان من أكثر الأزمات المالية والمصرفية حدة، هي أزمة جنوب شرق أسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي كان لها تأثير ملحوظ على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى. فعلى سبيل المثال، أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا على البنوك اليابانية، والبنوك الأوروبية، وبشكل خاص البنوك الألمانية (Scott & Koch, 2003, P3-5).

أمام هذه المعضلة لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية مكتوفة الأيدي مثل: (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، والدول العشرة الكبرى G10)، ولاسيما أن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها، وأن تلك الأزمات المالية والمصرفية تؤثر سلباً على العولمة،وتمثل حجماً واضحاً يستشهد به المناهضون للعولمة. لذا كثفت تلك المؤسسات المالية الدولية مجهودها من خلال مجموعة من التشريعات والمعايير الدولية، لتطبيق أفضل الممارسات القوية في مجال إدارة المخاطر من قبل البنوك، وبهدف تجنيب القطاع المصرفي حدوث مثل هذه الأزمات، أو تخفيض تأثيرها في حال حدوثها.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تظهر أهمية هذه المشكلة على اعتبار أن مخاطر المحافظ الائتمانية من أشد المخـــاطر التـــي يتعرض لها البنك في حال فشل أحد العملاء أو عجزه عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، وإضافة إلى مبلغ الخسارة الناشئ عن المعاملة الائتمانية الممنوحة من قبل ذلك البنك، وتأثيرها في المحصلة النهائية على قيمة البنك.

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مدى إدراك إدارات البنوك المحلية لأهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة لغايات التأثير على قيمة البنك، والتحقق من مدى تطبيقه في القطاع المصرفي الأردني، وماهي المعوقات التي تحول دون التطبيق، وصولاً إلى نمـــوذج وتحليل رياضي مقترح يربط العلاقة ما بين قيمة البنك واستخدام مخففات مخاطر الائتمان.

ومن هنا يمكن تحديد العناصر الأساسية لمشكلة الدراسة كالآتي:

(1) هل تعتمد البنوك المحلية على مبادئ الإقراض الجيد في تخفيـــف مخـــاطر المحفظـــة الائتمانية، وأثر ذلك على قيمة البنك؟

(2) ما هو تأثير توجه البنوك المحلية نحو تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانيـــة فـــي تخفيف مخاطرها، وأثر ذلك على قيمة البنك ؟

(3) هل تعتمد البنوك المحلية على التأمين الائتماني كأداة حماية و تحوط في نقل مخاطرها وتخفيضها، وأثر ذلك على قيمة البنك ؟

(4) ما مدى اعتماد البنوك المحلية على الرقابة على الائتمان في تخفيف مخاطر المحفظـــة الائتمانية، وأثر ذلك على قيمة البنك ؟

(5) ما هو تأثير إستراتيجية البنك في مجال تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية، واثر ذلـــك على قيمة البنك؟

1-3 أهمية الدراسة:

نشأت فكرة الدراسة من خلال الدراسة التي قام بها عام 2002 كل من (Raspanti, T. M. & Eva Szakal)، وركزت على ربط العلاقة بين مجموعة من العوامل منها مدى جاهزية البنوك المسبقة للتعامل مع مخاطر المحفظة الائتمانية، وقدرتها على تحويل ونقل هذه المخاطر إلى الأطراف الأخرى من خلال المشتقات الائتمانية، والتأمين الائتماني، وإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية من حيث درجة قبول هذه المخاطر أو التوجه نحو تعديلها أو تقليصها في الوقت الملائم، وأي نوع من مخففات المخاطر سيعتمدها البنك، وتأثير هذه العوامل مجتمعة على قيمة البنك.

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الوثائق الصادرة عن بنك التسويات الدولية (لجنة بازل للإشراف على البنوك) بعنوان (International Convergence of Capital Measurement &Capital Standards)، والتي تناولت الحديث عن الطرق المعتمدة في تصنيف مخاطر المحافظ الائتمانية، واستخدام تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية، والمعالجات الخاصة بها، والإطار العام للتوريق والقضايا والمعالجات المتعلقة به.

كما ظهرت أهمية هذه الدراسة من خلال توجه البنوك المحلية في الوقت الحاضر استنادا إلى مقررات لجنة بازل II نحو تطبيق المدخل المعياري في تصنيف مخاطر الائتمان، إضافة إلى استخدام الأنواع المختلفة من مخففات مخاطر الائتمان لمواجهة مستويات التعرض للمخاطر المرتفعة، وقد تم الإشارة إلى ذلك في تعاميم البنك المركزي الأردني الموجهة إلى البنوك المحلية رقم (12315/3/3/2/10) تاريخ 2006/12/27 و(1382/2/2/10) تاريخ 2007/02/07، وبدأ التطبيق الفعلي اعتبارا من 2008/01/01. ولاسيما أن السلطات الرقابية والإشرافية تتأكد من خلال المحور الثاني والثالث الوارد في اتفاقية بازل، والمتعلقة بالمراجعة الإشرافية والإفصاح، بأن لدى البنوك مقاييس وأساليب قوية في إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ومن بينها استخدام مخففات مخاطر الائتمان للاستفادة من الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال التنظيمي.

وبالتالي هنالك عوامل عديدة ساهمت في زيادة الحاجة إلى مثل هذه الدراسة المصرفية وتطبيقها على البنوك المحلية منها على سبيل المثال: التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتوجه نحو اقتصاديات السوق المفتوحة، وضعف الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالأعمال المصرفية، وعدم قدرة بعض البنوك على مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية المتعلقة بتخفيض مخاطر

المحافظ الائتمانية من منظور غير تقليدي، والتوجهات الحالية للعديد من البنوك باستخدام أساليب مختلفة في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية من بينها التركيز على مبادئ الإقراض الجيد، ونقل المخاطر إلى الأطراف الأخرى من خلال المشتقات الائتمانية، والمشاركة في المخاطر من خلال التأمين على الائتمان، والرقابة الفعالة على الائتمان، وإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية بطرق ووسائل أكثر تقدماً.

بدأ التركيز في الآونة الأخيرة عملياً وعلمياً على قيمة البنك من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية، وحماية عوائده من التذبذبات على المدى طويل الأجل، ولاسيما أن ظروف العملاء متغيرة، الأمر الذي أدى إلى أهمية استخدام مخففات المخاطر في تخفيف المخاطر الائتمانية وتأثيرها على قيمة البنك، وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم المحاور التي تعبر عن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

(1) التركيز على أهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان وتأثيرها على قيمة البنك، ولاسيما أن الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا أو حتى نادرة.

(2) الانتقال من المنظور التقليدي في مجال إدارة مخاطر محافظ الائتمان إلى تقنيات وأدوات أكثر تقدما تمكنها من إدارة أصولها بشكل أفضل، والمحافظة على نوعية وتركيبة محافظ الائتمان، وتأثيرها على قيمة البنك.

(3) استخدام الصيغة التقريبية البسيطة لنسبة (Tobin's Q) لقياس العلاقة ما بين قيمة البنك واستخدام مخففات مخاطر الائتمان، ولاسيما انه مقياساً سوقيا وليس محاسبياً، ويعمل على إزالة التشوهات والانحرافات المحاسبية أو ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية، وان الدراسات المحلية التي تناولت استخدام هذا المقياس في تحديد العلاقة ما بين قيمة البنك وتخفيف مخاطر الائتمان قليلة جداً.

(4) عمل مزيج متكامل واستراتيجيات مالية بحيث تكون المحصلة النهائية لها بناء نموذج يربط العلاقة بين قيمة البنك واستخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة، وعرضه على إدارات البنوك بشكل علمي وعملي قابل للتطبيق.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

(1) التعرف على أهمية ودور استخدام مخففات مخاطر الائتمان وتأثيرها على قيمة البنك.

(2) التعرف على مدى تطبيق البنوك المحلية لمخففات مخاطر الائتمان، وأثرها على قيمة البنك.

(3) تحديد تأثير استخدام تقنيات ومخففات مخاطر الائتمان على نوعية إيرادات المحفظة الائتمانية، وأثرها على قيمة البنك.

(4) تحديد تأثير استخدام مخففات مخاطر الائتمان على جودة ونوعية محافظ الائتمان، وأثرها على قيمة البنك.

(5) مدى توفر استراتيجيات وخطط لدى البنوك المحلية في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية، وكيفية التعامل مع مخاطر المحافظ الائتمانية.

(6) أنواع مخففات المخاطر الائتمانية المستخدمة من قبل البنوك المحلية لتخفيف المخاطر، وتأثيرها على قيمة البنك.

(7) تحديد المعوقات التي تواجه البنوك المحلية في مجال تطبيق مخففات مخاطر الائتمان المختلفة، وأثرها على قيمة البنك.

(8) الحاجة إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في قطاع الصناعة المصرفية المحلية من حيث الفهم الأوسع والأعمق لأهمية ودور مخففات مخاطر الائتمان كجزء مهم في إدارة محافظ الائتمان، وتأثيرها المباشر على قيمة البنك.

(9) اقتراح نموذج للبنوك المحلية قابل للتطبيق مبني على أساس الربط ما بين قيمة البنك واستخدام تقنيات ومخففات مخاطر الائتمان المختلفة، وإدراك إدارات البنوك لأهمية هذا الموضوع.

(10) قياس العلاقة ما بين استخدام مخففات مخاطر الائتمان وقيمة البنك من خلال الـصيغة التقريبية البسيطة لنسبة توبن كيو، لغايات تحديد قيمة وأداء وربحية البنك،علماً بـأن معظم الدراسات تقيس كفاءة وأداء البنوك من خلال النسب المالية المعتادة والمـستمدة من القوائم المالية مثل، العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفوائد.

1-5 محددات الدراسة:

1- عدم توفر دراسات علمية سابقة مرتبطة بالموضوع على المستويين المحلي والعربي بسبب حداثة هذا الموضوع.

2- محدودية المراجع والمصادر التي تناولت هذا الموضوع.

3- حصر تعبئة استبانه الدراسة بالمديرين العامين للبنوك ومساعديهم وبمديري الائتمان ومديري المخاطر والامتثال (الالتزام) Compliance وذلك بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة لهذا الموضوع لدى معظم الموظفين العاملين في مجال الائتمان.

4- حداثة هذا الموضوع حيث لاتزال العديد من البنوك المحلية في بداية التطبيق العملي والفعلي له.

5- عدم إدراك إدارات البنوك المحلية لأهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان وتأثيرها على قيمة البنك.

6-1 خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول؛ تناول الفصل الأول منها الإطار العام وأشتمل على المقدمة، ومن ثم مشكلة الدراسة من خلال طرح أسئلة عكست العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي رأى الباحث أهمية دراستها وقياسها، وقد تم قياس قيمة البنك من خلال استخدام النموذج التقريبي المبسط لمعادلة Tobin's Q إضافة إلى الاعتماد على كل من الاستبانة وتحليل النسب المالية في قياس المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتناول أيضاً أهمية الدراسة من خلال الربط ما بين توجه البنوك نحو استخدام تقنيات ومخففات مخاطر الائتمان وتأثيرها على قيمة البنك. وأما هدف الدراسة فقد أنصب على تحليل وتحديد تأثير توجه البنوك نحو كل من مبادئ الإقراض الجيد- تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية- التأمين على الائتمان- الرقابة على الائتمان- إستراتيجيات البنك ودورها في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية وتأثيرها المباشر على قيمة البنك.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تناول الإطار النظري وهو مكون من سبعة مباحث. المبحث الأول شمل على المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك وتطبيق مخاطر الائتمان على البنوك الأردنية، بينما تحدث المبحث الثاني عن المقاييس المختلفة في تقييم الأداء وقياس قيمة البنك من خلال الربط ما بين المقاييس المحاسبية والاقتصادية والمقاييس السوقية. بعد ذلك تطرق المبحث الثالث لمبادئ الإقراض الجيد ودورها في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية، أما المبحث الرابع فقد تناول دور تجزئة السوق وتنويع المحفظة في تحديد أين تتركز مخاطر المحفظة وكيفية الحد منها، والتخفيف من التقلبات التي تحدث في عوائد المحفظة، ثم تناول المبحث الخامس التأمين على الائتمان كأداة مالية للتحوط وتوفير الحماية من مخاطر الائتمان، وتناول المبحث السادس أهمية الرقابة على الائتمان في الحد والتخفيف من مخاطر المحفظة والمبادئ والأسس التي أقرتها اتفاقية بازل II ضمن هذا المجال، أما المبحث السابع فقد تناول إستراتيجية البنوك في التعامل وقبول المخاطر إضافة إلى التقنيات والأساليب المستخدمة من قبل البنوك في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية.

ثم تناول الفصل الثالث من الدراسة عدداً من الدراسات المحلية والأجنبية إضافة إلى عدد من أوراق العمل التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الرابع من الدراسة تناول منهجية الدراسة التي تكونت من نموذج الدراسة والمعادلات الخاصة بقياس المتغيرات، إضافة إلى الأساليب التي أستند إليها الباحث في التعريف الإجرائي للمتغيرات وكيفية قياسها، وتم في ضوء ذلك صياغة فرضيات الدراسة، ومن ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع البيانات، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.

وقد تناول الفصل الخامس والسادس من الدراسة التحليل الإحصائي ووصف خصائص العينة ليتم بعد ذلك لاختبار الفرضيات وصولاً إلى نتائج الدراسة، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، وتم بعدها عرض التوصيات الخاصة بالدراسة.

جـــدول المصطلحـــــات

7-1 مصطلحات الدراسة:

	المصطلح	البيـــــــــــان
1.	المخاطر	احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو استثمار معين.
2.	المخاطر لائتمانية	المخاطر التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
3.	مخاطر السوق	المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وتشمل مخاطر: معدلات أسعار الفائدة – أسعار الصرف – تسعير الأصول.
4.	المخاطر التشغيلية	المخاطر التي قد تنشأ من العمليات اليومية للبنك وتحدث نتيجة لعدم كفاءة العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط أو بسبب أحداث خارجية.
5.	مخاطر رأس المال	عدم كفاية رأس المال لحماية كل من مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال ينتج عنها انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات.
6.	المخاطر القانونية	مخاطر تنشأ نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية مثل البنوك المركزية، وقد تنشأ هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض أو لا تبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد وواضح.

7.	القيمة الاقتصادية المضافة	مقياس للربح المبني على المفهوم الاقتصادي الذي يأخذ مقدار العائد المتحقق بناءً على ما تمت إضافته من قيمة إلى الشركة، وتقوم على أساس خصم صافي الربح التشغيلي المعدل للشركة بمقدار كلفة رأس المال المستخدم فيه. ويقصد بالمعدل إزالة التأثيرات المحاسبية التي لها تأثير ايجابي أو سلبي على الرقم المحاسبي لصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.
8.	القيمة السوقية المضافة	مقياس يعكس أداء الإدارة حيث أن تعظيم قيمة ثروة المساهمين هي الموجه لإستراتيجية الشركة وهيكلها المالي، وتمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم.
9.	المعادلة البسيطة التقريبية (توبن Q)	تستند على المعادلة الأصلية Tobin's Q، تم إعادة صياغتها من قبل (Chung & Pruitt) عام 1994، وتعتمد على وجود بيانات مالية ومحاسبية مستمدة من القوائم المالية، وتستخدم في عدة مجالات من بينها تحديد قيمة المنشأة، والتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، والمعادلة هي: سعر السهم العادي في نهاية 12/31/من كل عام × عدد الأسهم العادية المكتتب بها + القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة + قيمة المطلوبات قصيرة الآجل – الأصول قصيرة الآجل + القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الآجل مقسوماً على القيمة الدفترية لإجمالي أصول البنك، وكلما زادت قيمة Q عن "الواحد صحيح" دل ذلك على الأداء الجيد للشركة والربحية العالية وزيادة في قيمة المنشأة أي بمعنى أن القيمة السوقية للمنشأة أعلى من قيمة الأصول.
10.	التأمين الائتماني	أداة مالية لنقل المخاطر تعمل على توفير حماية وتحوط للبنك من الخسائر غير المتوقعة التي تحدث لأحد مكونات المحفظة الائتمانية الكلية والمتمثلة بالتعثرات الائتمانية، والإفلاسات، والتأخر أو العجز عن السداد.

.11	تعهدات المقترض	حماية للبنك من مخاطر عدم السداد من خلال توجيه سلوك المقترض نحو السلوك المرغوب به، أو إعاقة السلوك غير المرغوب به، أو إلزام المقترض بتزويد البنك ببيانات ومعلومات مالية دورية، والمحافظة على الضمانة وجعلها ذات قيمة.
.12	مخففات مخاطر الائتمان	تضمن تحقيق تحسن مستمر في مجال إجراءات إدارة مخاطر الإقراض، وتؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب متطلبات رأس المال Capital Charge كون أن استخدام البنك لهذه المخففات تمكنه من الحصول على مكافأة في مجال متطلبات رأس المال، وتشمل كل من الضمانات – الكفالات – المشتقات الائتمانية – تسوية الالتزامات المشتركة في الميزانية على أساس صافي.
.13	المدخل المعياري في تصنيف مخاطر الائتمان	التصنيفات التي يتم توفيرها من خلال مؤسسات تصنيف ائتمانية خارجية.
.14	المدخل الأساسي للتصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان	تقوم البنوك بتقدير احتمالية التعثر PD أما الخسائر عند التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD والاستحقاق الفعلي M يتم توفيرها بناءً على التقديرات الرقابية أو الإشرافية.
.15	المدخل المتقدم للتصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان	يقوم على أساس قيام البنك داخلياً بتقدير مكونات المخاطر وهي احتمالية التعثر PD والخسائر عند التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD والاستحقاق الفعلي M.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

المخاطر لدى البنوك

2-1 المخاطر لدى البنوك:

2-1-1 المقدمة:

تتعرض البنوك في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة وإنشاء خدمات إستثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات. لذلك أصبح لزاماً على البنوك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من أثارها.

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم :

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable FSR)، المخاطر كما يلي "احتمال حصول الخسارة أما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى". (Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks, 1999, p5)

- المخاطر هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على محافظ الائتمان أو على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها (Dorfman ,1998, p15).

- درجة التغير أو التقلب في العائد كنتيجة للخطر، وهو يمثل حالة من عدم التأكـد بـشأن عوائد المحفظة، ويقاس التباين بالانحراف المعياري، والعلاقة بينهما طردية حيث أنه كلما زاد التباين زاد الخطر (Bodie,2005,p165-166).

- أما لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايـات المتحدة الأمريكية FSR عرفت إدارة المخاطر "هي تلك العملية التي يـتم مـن خلالهـا تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها" وذلك بهـدف ضـمان مـا يلـي: (Financial Services Roundtable, Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks, 1999, p5)
  - فهم المخاطر.
  - أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
  - أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك.
  - أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.
  - أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
  - أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
  - أن حوافر الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

2-1-2 أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك:

أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنـه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أو المساهمين أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التـي يتحملهـا البنـك (Koch & Scott, 2003, p118).

ويلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هنالك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظـيم الثـروة، وحتى يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثـروة يتطلـب أن تقـوم إدارة البنـك بتقيـيم وإيجـاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخـاطر الناتجـة عـن ذلـك (Koch & Scott, 2003, p118).

وتتعرض البنوك لأنواع متعددة من المخاطر سـواء بالنـسبة إلـى عملياتهـا أو أصـولها، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهـدافها، والتـي من بينها الأهداف الحالية أو المـستقبلية، والتـي تكـون المحـصلة النهائيـة لهـا التـأثير على عوائد البنك والقيمة السوقية للأصول والالتزامات. والمخاطر التي تتعرض لهـا تتميـز بوجود تداخل فيما بينها، ويتم تقييم أداء البنوك من خلال المراقبون الفدراليون في الولايـات المتحدة الأمريكيـة مـن خـلال نظـام التـصنيف CAMEL والـذي يظهـر مجموعـة مـن المخـاطر الرئيـسية، ومـن بـين المخـاطر التـي تتعـرض لهـا البنـوك هـي: (Koch & Scott, 2003, p122).

1-2-1-2 المخاطرة الائتمانية Credit Risk:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. وهنالك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الاصول بسبب أن المعلومات المتاحـة والمنـشورة نـادرة ومحدودة، وكلما استحوذ البنك على أحد الاصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخـاطرة عـدم السداد أو التعثر البنكي والمتمثل بعجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائـد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها.

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الـدخل والقيمـة الـسوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهنالك أنواع مختلفة مـن الاصـول التي تتميز بإحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتـشمل هـذه البنـود مـا هـو داخـل الميزانية مثل القروض والسندات، والبنـود خـارج الميزانيـة مثـل خطابـات الـضمان و/أو الاعتمادات المستنديه، فالقروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتـصادية العامـة وبيئـة العمليـات التـشغيلية للمنـشأة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد أو خدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، إضافة إلى أن قدرة الفرد على إعادة الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ علـى التوظيـف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تتجه البنوك نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على أعادة الدين، ولسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، والمؤسـسات الماليـة تتميز عن الأفراد من حيث قدرتها على تنويع مخاطر الائتمان حسب قانون الأعداد الكبيـرة (Koch & Scott, 2003, p119).

والبنوك تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية من خلال توجيه ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

(1) ما هو معدل الخسائر التاريخية لكل من القروض والاستثمارات ؟
(2) ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل ؟
(3) كيف يتحضر البنك لمواجهة الخسائر ؟

ومصادر الخطر الائتماني تنشأ من خلال عدة عوامل من بينها: (Koch & Scott, 2003, p122).

(1) البنك الذي يقرض في مناطق محددة أو التركزات الائتمانية .
(2) نقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية .
(3) البنوك التي تواجه نمو في محافظها الائتمانية تواجه مخاطر ائتمانية عالية.
(4) التحليل الائتماني ومراجعة الإجراءات أقل صرامة .

أما أهم أنواع المخاطر الائتمانية هي:

(1) مخاطر عدم السداد (Default Risk) وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو في الوقت المحدد.
(2) مخاطر البلد (Country Risk) وهي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الالتزامات، وعدم استقرار العملة بسب تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية (Koch & Scott, 2003, p122).
(3) مخاطر التسوية (Settlement Risk) وهي المخاطر التي تنجم من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى (Bessis, 2002, p67-80).

2-2-1-2 مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة لعدم مقدرة البنك على مواجهة الدفعات والالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة سواء من خلال بيع الاصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، أو سدادها بكلفة أعلى، وتزداد هذه المخاطر عندما لا تتوافر لدى البنك الأموال اللازمة للسداد دون تحمل خسائر غير مقبولة، وامتلاكه لأصول سائلة ملائمة لها القابلية على التحول إلى نقد لمواجهة التزاماته المختلفة والتحوط لمواجهة الطلب على سحب الودائع وتلبية طلبات الإقراض المختلفة (Koch & scott, 2003, p122).

ومخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم المواءمة مابين تواريخ استحقاق الاصول والمطلوبات، وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وعدم متابعة كشف السويفت الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة بما يتعلق بالعملة الأجنبية والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة، وزيادة كلفة الأموال، وفقدان الفرصة البديلة، وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الأموال (Koch & scott, 2003, p122-123).

وتظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ،وتشمل العوامل الداخلية على ضعف التخطيط للسيولة، وسوء توزيع الاصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات. أما العوامل الخارجية تشمل كل من الركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال (Saunders & Cornett, 2002, p521-526).

ويتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر أموال البنك، ودراسة الاصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في الاحتفاظ برصيد سيولة معقول، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، والتدقيق اليومي لأوضاع السيولة لدى البنك، والاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل، وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء، وتنويع فترات استحقاق الأقساط وتغطية العجز في السيولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى، وعدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء، ومعالجة فائض السيولة.

3-2-1-2 مخاطر السوق Market Risk :

تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الاصول والالتزامات، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفوائد، ومخاطر تسعير الاصول، ومخاطر أسعار الصرف (Koch & Scott, 2003, p124) و(Santomero & Babbel, 2004, p525-540).

(1) مخاطر معدلات أسعار الفوائد :تنشأ نتيجة عدم المواءمة مابين استحقاق الاصول والمطلوبات، وبالتالي اختلاف كلفة أعادة التمويل أو أعادة الاستثمار (Rose & Hudgins, 2005, p163)، وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية. (Koch & Scott, 2003, p124).

(2) مخاطر تسعير الاصول: تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الاصول وبشكل خاص محافظ الائتمان والاستثمار، وتعتمد على عوامل داخلية من بينها هيكل التمويل، وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية (Koch & Scott, 2003, 124-125).

(3) مخاطر أسعار الصرف: تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الاصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الاصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فإن أي تغير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها على القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم (Koch & Scott, 2003, p124).

4-2-1-2 مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية) Operational Risk :

تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (Koch & Scott, 2003, p125).

وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية "بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية، وتنشأ عن عدد من العوامل والأسـباب مـن بينهـا : (Basel Committee on Banking: Supervision, Operational Risk, Jan 2001).

- عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف .
- الإجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو العملاء نتيجة عمليات الاحتيال .
- الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية .
- عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل .
- عدم ملائمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل.

تقييم المخاطر التشغيلية يعتمد على التكنولوجيا المستخدمة من قبل البنـك، والنجـاح فـي التحكم والرقابة على هذا النوع من المخاطر يعتمد على مـا إذا كـان نظـام البنـك الـذي يتم من خلاله توزيع المنتجات والخدمات المالية، والوظائف المختلفـة تـدار بـشكل أكثـر كفـاءة أم لا، ويـرتبط ذلـك بوجـود أنظمـة دعـم داخليـة تـزود العمليـات بالكفاءة (Koch & Scott, 2002, p125).

2-1-2-5 مخاطر رأس المال Capital Risk :

أن البنك الذي يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر، من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامـات ويفشل، ومن الناحية التشغيلية فإن فشل البنك يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الاصول تكون غير كافية لتلبيـة التـدفقات النقديـة الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائـع والاسـتحقاقات الخاصـة بالتزامات الديون، ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تقييم السوق للقيمة الـسوقية للبنـك بأنها سالبة، كما تظهر مخاطر الائتمان من خلال القروض الكبيرة وكذلك مخاطر معدل الفائدة التي تظهر من خلال عدم المواءمة ما بين استحقاقات الاصول والمطلوبات.

ويعتبر رأس المال مصدر دائم للدخل، إضافة إلى أنه مصدر تمويل رئيسي للبنـوك، وبنـاءً على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون ملائم وكافي لمواجهة المخاطر واستيعاب الخـسائر، ومخاطر رأس المال تنشأ كنتيجة لعدم كفاية رأس المال لحمايـة مـصالح كافـة الأطـراف المتعاملة مع البنك من مودعين ومقترضين ومستثمرين، وغيرهم مـن أصـحاب المـصالح

المختلفة، ومخاطر رأس المال تسبب انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات (Koch & Scott, 2002, p126-127).

وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الاصول.

يعتبر رأس المال حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات كافية لمواجهة أية خسائر قد تحدث مستقبلاً، كذلك بالنسبة للبنوك يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول والأخير لمواجهة أية خسائر محتملة وبشكل خاص في حال انخفاض أي بند من بنود الاصول، وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، ولاشك بأن النشاط البنكي يحتاج عادة إلى رأس مال أقل مما تحتاجه المؤسسات غير البنكية الأخرى، ويستطيع البنك العمل بنسب تشغيلية مرتفعة وذلك بسبب الرقابة على البنوك من قبل البنوك المركزية، مما دفع البنوك المركزية في التوجه نحو رفع رؤوس أموال البنوك، وتوفير هوامش أمان كحماية لحقوق دائني البنك وبشكل خاص المودعين (Saunders & cornett, 2002, 635-640).

اهتمت لجنة بازل بأهمية رأس المال البنكي من خلال التركيز على مفهوم وأهمية رأس المال المستند إلى المخاطر، فكلما زادت مخاطر البنك تطلب ذلك منه زيادة رأس ماله عن متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال، حيث أن بازل تكافئ البنوك التي تتمكن من استخدام تقنيات أكثر كفاءة وتقدما في إدارة مخاطر محافظها الائتمانية من خلال متطلبات رأس المال، وبناءً عليه فإن إدارة مخاطر رأس المال تتم وفق الأسس التالية: (BIS,Jan,2001,p62-70).

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال .
- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى.
- عدم السماح بالعمل بمعدلات لكفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى.
- عند تأسيس البنك يجب تحديد رأس المال الذي ينسجم ويتلاءم مع الخطة الإستراتيجية المقترحة للبنك.
- الأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء البنك إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المراحل الأولى.

- التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية.
- التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية.

2-1-2-6 المخاطر القانونية Legal Risk :

المخاطر القانونية يصعب قياسها، وتشمل على عدم التوافق أو التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (البنوك المركزية وسلطات النقد)، وتظهر هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض أو لا تبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد (Koch & Scott, 2002, p126).

2-1-2-7 مخاطر السمعة Reputation Risk :

مخاطر السمعة تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو البنك أو كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى البنك والذي يكون محصلته النهائية زعزعة الثقة بالبنك، ومن الأمثلة على ذلك قيام البنك بممارسة أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة (Koch & Scott, 2003, p126).

2-1-3 التطبيق على البنوك الأردنية: قياس مخاطر الائتمان – المدخل المعياري ومخففات مخاطر الائتمان:

2-1-3-1 نبذة حول النظام المصرفي في الأردن :

إن تاريخ البنوك في الأردن يعود إلى عام 1925عندما افتتح المصرف العثماني ذات الملكية البريطانية في عمان وعمل على وضع السياسة النقدية للحكومة في ظل عدم وجود بنك مركزي في ذلك الوقت، وفي عام 1934 افتتح فرع للبنك العربي في مدينة عمان وكانت إدارته العامة في القدس، وتحول بعد ذلك مقر الإدارة العامة إلى الأردن في عام 1949، وفي العام نفسه افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرع له في عمان، وفي عام 1955 تم تأسيس البنك الأهلي الأردني، وفي عام 1960 تم تأسيس بنكين تجاريين هما: بنك القاهرة عمان وبنك الأردن، وفي عام 1964 تم تأسيس البنك المركزي الأردني ليحل محل مجلس النقد الأردني الذي تأسس في عام 1950 وليحل محل مجلس النقد الفلسطيني (عبد الله، 2002، ص 25 – 27).

في نهاية عام 2004 كان يضم الجهاز المصرفي الأردني أربعة وعشرون بنكاً، أربعة عشر منها بنوك تجارية محلية، ثمانية فروع لبنوك أجنبية وبنكان إسلاميان إضافة لوجود خمسة مؤسسات إقراض متخصصة ثلاثة منها مملوكة بالكامل للحكومة واثنان مملوكا للقطاعين الخاص والعام، ومن الملاحظ أن شبكة امتداد الفروع اتسعت لتشمل معظم مناطق المملكة بحوالي (447) فرعاً و(154) مكتباً، أما عدد فروع ومكاتب التمثيل للبنوك الأردنية العاملة في الخارج بلغ (149) في عام 2002، واثنين وخمسين فرعا ومكتباً تمثيلياً امتدت في مناطق السلطة الفلسطينية، كما قام البنك المركزي الأردني بمنح رخص لبنوك أجنبية من بينها: بنك الكويت الوطني وبنك عودة وبنك لبنان والمهجر. وقد بلغت نسبة عدد السكان إلى إجمالي عدد فروع البنوك العاملة حتى نهاية عام 2004 نحو (11.9) ألف نسمة لكل فرع (البنك المركزي الأردني، تشرين أول 2004).

إن بداية تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي في نهاية الثمانينات كرد على أزمة عام 1988 كان له أثر كبير على قطاع البنوك وذلك من خلال تحفيز التنافس عبر تخفيض الضوابط والقوانين والتشريعات التي كانت تحد من قوى السوق، ولكن كجزء من برنامج التصحيح الاقتصادي وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قامت الحكومة الأردنية بالبدء

بخطوات مكثفة تهدف لتحرير القطاع المصرفي ومن بينها: إبطال العمل بسقوف أسعار الفوائد التي طبقت في الأردن على أسعار الفوائد للودائع والقروض في الثمانينات وذلك اعتبارا من شباط 1990 – إلغاء الامتيازات التي أعطيت لبعض المؤسسات في السابق مثل بنك الإسكان – رفع القيود والضوابط المرتبطة بإتجار البنوك التجارية بالعملات الأجنبية – رفع القيود على الملكية الأجنبية للبنوك. فمن الواضح أن البنوك التجارية أعطيت مرونة أكبر في إدارة سيولتها ومنح تسهيلات ائتمانية لقطاع التصدير دون الاضطرار للحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة (البنك المركزي الأردني، تشرين 2004).

2-1-3-2 تطبيق المدخل المعياري لقياس مخاطر الائتمان على البنوك الأردنية:

تخصيص أوزان ترجيحية لمخاطر التعرضات الائتمانية للبنود داخل الميزانية ويستثنى من ذلك كافة الأصول والاستثمارات التي يجب طرحها من الشريحة الأولى والثانية لرأس المال، وجميع سندات الدين وأدوات الملكية والبنود المحتفظ بها ضمن محفظة المتاجرة والتي تعالج ضمن إطار مخاطر السوق (البنك المركزي الأردني، تعليمات الاستعداد لتطبيق معيار بازل II، 2006) و(البنك المركزي الأردني،2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلق بمخاطر الائتمان، ص1-2).

يتم تحديد القيمة المرجحة بالمخاطر للبنود داخل الميزانية بإيجاد حاصل ضرب صافي قيمته الدفترية بالوزن الترجيحي المناسب له، ويقصد بصافي القيمة الدفترية رصيد التعرض الائتماني بما فيه أي فوائد مستحقة غير مقبوضة، وذلك بعد طرح المخصص الخاص (مخصص تدني التسهيلات المباشرة) والفوائد والعمولات المعلقة أو مصاريف الاستهلاك آخذاً بعين الاعتبار فرق إعادة التقييم (البنك المركزي الأردني، 2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلق بمخاطر الائتمان، ص2).

وعندما يكون البند داخل الميزانية مضمون بأحد الضمانات المؤهلة أو مكفول بكفالة مقبولة أو مشتقة ائتمانية مقبولة، فيحق للبنك استخدام مخففات المخاطر الائتمانية لتخفيض القيمة المرجحة بالمخاطر لهذا البند عند احتساب كفاية رأس المال .

2-1-3-3 المطالبات المختلفة وتأثيرها علـــى أوزان المخــاطر الترجيحيــة – المــدخل المعياري– تطبيق على البنوك الأردنية:

(البنك المركزي الأردني، 2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلـــق بمخاطر الائتمان، ص2 – 9).

1- مطالبات الدول: تعطى المطالبات على الدول و/أو بنوكهــا المركزيــة أوزان مخــاطر ترجيحية وفقاً للتصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل مؤسسات التصنيف المعتــرف بهــا والحدود الدنيا لأوزان المخاطر الترجيحية يساوي (صفر%) والعليا يــساوي (100%). تعطى جميع الالتزامات على الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني بالدينار الأردني وزن مخاطر يساوي (صفر%)، شريطة أن تكون مصادر تمويل هذه الالتزامات بالدينار الأردني، ويتم إعطاء وزن مخاطر ترجيحي يساوي (صفر%) لبعض المؤســسات مــن بينها (بنك التسويات الدولية – صندوق النقد الدولي – البنك المركزي الأوروبي – الاتحاد الأوروبي).

2- المطالبات على منشآت القطاع العام PSEs*: وتضم حكومات الأقاليم والسلطات الرقابية وتكون مؤهلة للحصول على أوزان مخاطر الحكومــة المركزيــة– الأجهــزة الإداريــة المسؤولة أمام الحكومات المركزية أو الإقليمية أو السلطات المحلية والمنشآت الأخــرى غير التجارية التي تملكها الحكومات أو الأجهزة المحلية تكون مؤهلــة للحــصول علـــى أوزان مخاطر البنوك – المنشات التجارية المملوكة للحكومات المركزية أو الإقليميــة أو السلطات المحلية تعطى أوزان مخاطر الشركات تبعاً لتصنيفها الائتماني.

3- مطالبات بنوك التنمية متعددة الأطراف MDBs*: تعامل معاملــة البنــوك– باســتثناء المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الآجل ما عدا بعض البنوك تعطـــى وزن مخــاطر ترجيحي يساوي (صفر%) ومن بينها: البنك الدولي للإنشاء والتعمير– مؤسسة التمويــل الدولية–البنك الأسيوي للتنمية– بنك التنمية الإفريقي – البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير – البنك الإسلامي للتنمية.

4- مطالبات البنوك: تعطى وزن مخاطر ترجيحي حسب التصنيف الخارجي للبنك المعنـــي بحيث لا يقل وزن المخاطر عن (20%) بأي حال من الأحوال.

---

* PSEs: Public Sector Entities
* MDBs: Multilateral Development Banks

5- مطالبات شركات الأوراق المالية: تعامل معاملة المطالبات على البنوك شريطة أن تخضع لترتيبات إشرافية وتنظيمية خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط تخضع لنفس معاملة مطالبات الشركات.

6- مطالبات الشركات: تعطى وزن مخاطر ترجيحي حسب التصنيف الخارجي للشركة حيث لا يقل عن (20%) للشركة المصنفة AAA أو -AA وتصل إلى(100%) للشركات غير المصنفة.

7- المطالبات المصنفة ضمن محفظة التجزئة التنظيمية والمنسجمة مع المعايير المحددة من قبل المركزي تعطى وزن مخاطر ترجيحي يساوي(75%) شريطة أن تحقق أربعة معايير وهي: معيار العميل يتوجب أن يكون الائتمان ممنوح لفرد أو مجموعة من العملاء ذوي صلة أو منشأة صغيرة – معيار المنتج يتوجب أن يكون الائتمان ضمن المنتجات التالية: السلف الشخصية، بطاقات الائتمان، قروض دوارة، قروض السيارات، القروض التعليمية، التأجير التمويلي، قروض استهلاكية. ولا تندرج ضمن هذه المحفظة كل من مطالبات القروض السكنية برهونات عقارية وسندات الدين الصادرة عن المنشأت الصغيرة- معيار التفتت يتوجب أن تكون محفظة التجزئة موزعة بشكل جيد (Well Diversified) بحيث لا يزيد أجمالي الائتمان الممنوح للعميل الواحد بكافة أنواعه (بما فيه الائتمان الممنوح للعملاء ذوي الصلة) عن (0.2 %) من محفظة التجزئة العاملة- معيار القيمة القصوى أن لا يزيد إجمالي الائتمان الممنوح للعميل الواحد بكافة أنواعه (بما فيه الائتمان الممنوح للعملاء ذوي الصلة) عن (150) ألف دينار على مستوى البنك الواحد و(250) ألف دينار على مستوى إجمالي الجهاز المصرفي.

8- مطالبات القروض السكنية المضمونة برهونات عقارية: تعطى وزن مخاطر ترجيحي يساوي (35%) في حال انطباق بعض الشروط من بينها:مضمونة بالكامل برهن عقاري سكني (مشغول من قبل المقترض أو مؤجر للغير)- غاية القرض بناء أو شراء أو توسعة أو تجديد عقار سكني – أن لا تزيد نسبة قيمة القرض عند المنح عن (75%) من القيمة التقديرية للعقار أو القيمة الشرائية أيهما أقل- أن يكون العقار مملوكاً لفرد أو مجموعة أفراد – يتم رفع وزن المخاطر الترجيحي في حال كانت قيمة الخسائر الناتجة عن محفظة القروض السكنية أكبر مما هو متوقع سواء على مستوى الجهاز المصرفي أو بنك بعينه.

وفي حال عدم انطباق كافة الشروط أعلاه يكـون وزن المخـاطر الترجيحـي يـساوي (100%).

9- مطالبات قروض تمويل العقارات التجارية: تعطـى وزن مخـاطر ترجيحـي يـساوي (100%).

10- المطالبات غير العاملة: يعطى الجزء غير المغطى بضمان مؤهل من المطالبات غيـر العاملة (المستحق لمدة 90 يوم فأكثر) بعد طرح قيمـة المخـصص الخـاص والفوائـد والعمولات المعلقة ويستثنى من ذلك القروض السكنية وتكون أوزان المخاطر الترجيحية هي: (50%) إذا كان المخصص الخاص أكبر من (50%) من الرصيد القائم للتسهيلات و(100%) إذا كان المخصص الخاص أكبر أو يساوي (20%) وأقل مـن (50%) مـن الرصيد القائم للتسهيلات و(150%) إذا كان المخصص الخاص أقل مـن (20%) مـن الرصيد القائم للتسهيلات.

11- المطالبات مرتفعة المخاطر: تعطى وزن مخاطر ترجيحـي يـساوي(150%) وتـضم المطالبات على كل من الدول ومؤسسات القطاع العام والبنوك وشركات الأوراق الماليـة التي تحمل تصنيف ائتماني أقل من -B، مطالبات على شركات القطاع الخـاص التـي تحمل تصنيف ائتماني أقل من -BB، المطالبات غير العاملة، التسهيلات الممنوحة لتمويل رأس المال المغامر، التسهيلات الممنوحة لتمويل رأس المـال و /أو شـراء حـصص بالشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة والمدرجة أسهمها فـي الـسوق المـالي، التسهيلات الممنوحة لتمويل الاكتتاب بأسهم شركات مساهمة عامـة تحـت التأسـيس، الاكتتاب المباشر و/أو غير المباشر للبنوك بأسهم شركات مساهمة عامة تحت التأسيس.

12- المطالبات للبنود خارج الميزانية: يتم احتسابه من خلال خطوتين الأولى: تحويل القيمة الاسمية للبند إلى معامل ائتماني لبنود داخل الميزانية وذلك من خلال ضـربها بمعامـل التحويل الائتماني الخاص بها، والثانية أن يتم ضرب الناتج من الخطوة أعـلاه بـوزن مخاطر ترجيحي مناسب للبند داخل الميزانية وحسب نوع المطالبة. وفي حـال وجـود ضمانات مؤهلة فإن أثر الضمان يحتسب قبل الخطوة الأولى (أي تطـرح مـن القيمـة الاسمية للبند ومن ثم تحول إلى معامل ائتماني).

تعطى بدائل الائتمان المباشر معامل تحويل ائتماني يساوي (100%) مثل كفالات الدفع وكفالات الجمارك والاعتمادات المستنديه مؤجلة الدفع واعتمادات الضمان، بينما التعهدات المتعلقة بالأداء تعطى معامل تحويل ائتماني يساوي (50%) مثل كفالات دخول العطاء وحسن التنفيذ والصيانة وكفالات الشحن وكفالات التعويض عن الخسائر، أما الالتزامات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير تعطى معامل تحويل ائتماني يساوي (20%) مثل الاعتمادات المستنديه بالإطلاع التي يبلغ أجلها 180 يوماً فأقل شريطة أن تكون ذاتية التصفية وأن لا تحتوي على أي شرط قد يؤثر سلباً على قيمة البضائع.

وتعطى معامل تحويل ائتماني يساوي (100%) لكل من البنود التالية: عمليات إقراض الأوراق المالية و/أو إيداعها كضمانات – اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها- بيع الاصول مع حق الرجوع – شراء الاصول الآجلة ويتضمن الاتفاق على شراء قرض أو أي أصل من طرف خارجي في تاريخ مستقبلي – الجزء غير المدفوع من الأسهم و/أو السندات المالية المشتراة والتي تمثل التزاماً على البنك بدفع هذا الجزء في تاريخ مستقبلي (البنك المركزي الأردني،2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلق بمخاطر الائتمان، ص9-12).

2-1-3-4 تطبيق مخففات مخاطر الائتمان على البنوك الأردنية – المدخل المعياري:

(البنك المركزي الأردني، 2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلق بمخاطر الائتمان، ص1-3).

- ينطبق الإطار العام لهذه التعليمات على المطالبات في المحفظة البنكية (Banking Book) ضمن المدخل المعياري.
- ينطبق الأسلوب الشامل ضمن هذا الإطار على محفظة المتاجرة (Trading Book) ويشمل كل من مخاطر الطرف المقابل في المشتقات المالية غير النظامية (OTC Derivatives) ومخاطر الطرف المقابل في اتفاقيات إعادة الشراء بجميع أنواعها.
- لا ينبغي أن يكون متطلب رأس المال (Capital Charge) في حال استخدام مخففات مخاطر الائتمان أعلى منه في حال عدم استخدامها.
- عدم الاعتراف بأثر مخففات مخاطر الائتمان لغايات احتساب رأس المال التنظيمي لتجنب الازدواجية إذا كان التصنيف الائتماني للإصدار (Issue –Specific Rating) قد أخذ

المخففات بعين الاعتبار عند منح التصنيف، وإذا كان التصنيف الائتماني يعكس فقط تصنيف أصل الدين (حيث يجب أن يعكس التصنيف الائتماني كامل التعرض الائتماني).

- إن استخدام مخففات مخاطر الائتمان يزيد التعرض لبعض المخاطر مثل المخاطر القانونية، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق) ولذلك يتوجب أن يتوفر لدى البنك الحدود الدنيا للمتطلبات التالية: وضع إستراتيجية لإدارة مخففات مخاطر الائتمان- تحديد علاقة مخففات مخاطر الائتمان مع الائتمان المتعلق به- إجراء تقييم دوري ينسجم مع طبيعة المخفف- وجود أنظمة آلية لإدارة ومتابعة هذه المخففات- إدارة ومتابعة التركزات الناتجة عن استخدام هذه المخففات وأثرها على الوضع الكلي لمخاطر الائتمان لدى البنك.
- عدم قناعة البنك المركزي الأردني بكفاية المتطلبات أعلاه ستكون النتيجة إما عدم الاعتراف بأثر مخففات مخاطر الائتمان أو زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي.
- يتطلب الإعتراف بأثر مخففات مخاطر الائتمان توافر التأكد القانوني وهذا يتطلب أن تكون جميع المستندات القانونية المستخدمة في توثيق التسهيلات الائتمانية المغطاة بضمانات و/أو التقاص في البنود داخل الميزانية و/أو الكفالات والمشتقات الائتمانية ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم القانونية المختصة مع إجراء المراجعة القانونية الدورية اللازمة للتأكد من استمرارية صلاحية هذه المعايير ومن استمرارية قابلية المستندات للتنفيذ.

2-1-3-5 مخففات مخاطر الائتمان المطلوبة من البنوك الأردنية:

(البنك المركزي الأردني،2007، تعليمات استعداد البنوك لتطبيق معيار بازل II المتعلق بمخاطر الائتمان، ص4-19).

1- التسهيلات المغطاة بضمانات: تتضمن أي تعرض ائتماني قائم أو محتمل ومغطى كلياً أو جزئياً بضمانات مقدمة من الطرف المقابل أو من طرف ثالث بالنيابة عنه، وهنالك حدود دنيا من الشروط يتوجب توفرها في الضمانات من بينها أن لا تقل مدة الرهن عن عمر المطالبة الائتمانية، وأن يتم إعادة تقييمها حسب سعر السوق بحد أقصى كل ستة أشهر، وفي حال التغطية الجزئية تقسم المطالبة إلى جزئيين، جزء مغطى بوزن يعطى وزن مخاطر ترجيحي خاص بالضمان، وجزء غير مغطى يعطى وزن المخاطر الترجيحي للطرف المقابل.

والضمانات المالية المؤهلة التي يتم الاعتراف بها عند استخدام الأسلوب البسيط هي الضمانات التالية : الودائع النقدية وتشمل شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المقرض–ودائع الذهب وتتضمن حسابات الودائع التي تكون عملتها الذهب – سندات الدين المصنفة من قبل مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية معترف بها والتي لا يقل تصنيفها عن -BB إذا صدرت من قبل حكومات أو مؤسسات القطاع العام أو -BBB إذا كانت صادرة عن جهات أخرى بما فيها البنوك والمؤسسات المالية – سندات الدين غير المصنفة من قبل جهة تصنيف معترف بها ويتوجب أن تحقق شروط من بينها صادرة عن بنك، ومدرجة في سوق مالي معترف به، ومصنف كدين له أولوية سداد – الأسهم المتداولة بما فيها السندات القابلة للتحويل لآسهم والمدرجة ضمن مؤشر رئيسي للسوق– صناديق الاستثمار المشترك .

ويتم الاعتراف عند استخدام الأسلوب الشامل بجميع الضمانات الواردة ضمن الأسلوب البسيط والأسهم المتداولة وصناديق الاستثمار المشترك .

2– التقاص لبنود داخل الميزانية On Balance Sheet Netting: يجوز إجراء التقاص بين التعرض الائتماني والودائع وما هو بحكمها لغايات احتساب كفاية رأس المال، على أن يتم معالجة بنود الاصول في الميزانية كتعرض ائتماني وبنود المطلوبات في الميزانية كضمانات مؤهلة وتطبق عليها نسبة اقتطاع (صفر%)، ويتوجب لإجراء ذلك أن تتوافر بعض الشروط من بينها: تواجد أساس قانوني متين باعتبار أن اتفاقية التقاص قابلة للتنفيذ لدى جميع الجهات القانونية ذات الاختصاص وبغض النظر عن إفلاس أو إعسار الطرف المقابل – أمكانية وفي جميع الأوقات تحديد كافة بنود الاصول والمطلوبات المتعلقة بالطرف المقابل الخاضعة لاتفاقية التقاص – مدى فاعلية المراقبة والتحكم بمخاطر التمديد/التجديد لهذه الاتفاقيات – مدى فاعلية المراقبة والتحكم بحجم التعرض الائتماني بناء على صافي القيمة.

3– الكفالات والمشتقات الائتمانية: يتوجب أن تتوافر في كل من الكفالات والمشتقات الائتمانية جميع الشروط التالية: أن تمثل التزاماً مباشراً على مزود الحماية الائتمانية– أن تنص صراحة على التعرضات الائتمانية المغطاة بموجبها بحيث تكون نسبة تغطية كل تعرض ائتماني غير قابلة للجدل– أن يكون العقد غير قابل للنقض بحيث لا يجوز للطرف المقابل فيه إلغاء غطاء الحماية الائتمانية من طرف واحد أو زيادة كلفة غطاء الحماية بسبب تدهور الوضع الائتماني للتعرض الائتماني المغطاة باستثناء الحالات التي يتخلف فيها مشتري الحماية عن دفع قيمة بدل هذه التغطية لمزودها– أن تكون غير مشروطة بحيث لا يكون هناك أي شرط خارج نطاق السيطرة المباشرة للبنك يحول دون قيام مزود غطاء الحماية من الوفاء بالتزاماته

التعاقدية وضمن فترة زمنية معقولة في حال تخلف الجهة الملتزمـــة بـــالتعرض الائتمـــاني الأصلي عن الدفع.

أما المتطلبات التشغيلية الإضافية للكفالات من بينها: أن تنص الكفالة انه فـــي حـــال إخفـــاق الطرف المكفول أو توقفه عن الدفع فإن البنك يستطيع وضمن فترة زمنية مطالبة الكافل- أن تضمن الكفالة للبنك حق مطالبة الكافل دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء قانوني- أن تغطي الكفالة جميع الالتزامات المترتبة على الطرف المكفول .
والجهات التي تقبل تغطية كفالتها الائتمانية تضم: الحكومات ومنشآت القطاع العـــام-البنـــوك وبنوك التنمية الإقليمية الأخرى وشركات الأوراق المالية التي لها وزن مخاطر ترجيحي يقل عن وزن المخاطر الترجيحي للملتزم الأصلي – بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، بنوك التنمية الإقليمية المؤهلة لوزن مخاطر ترجيحي يساوي (صفرا%)- كافة الجهات الأخرى التي تحمل تصنيفاً ائتمانياً -A .

بينما المتطلبات التشغيلية الإضافية للمشتقات الائتمانية تشمل: أن تغطي الأحـــداث الائتمانيـــة المحددة بين الأطراف المتعاقدة- أن لا تستحق المشتقة الائتمانية قبل انتهاء أي فترة ســـماح منصوص عليها ضمن الالتزام الأصلي بعد تاريخ التوقـــف عـــد الـــدفع – يـــتم الاعتـــراف بالمشتقات الائتمانية التي تسمح بتسوية نقدية شريطة وجود عملية إعادة تقييم متينـــة تـــضمن احتساب الخسارة المحتملة – يتوجب أن تكون هوية الأطراف المسؤولة عن تحديد حـــصول الحدث الائتماني من عدمه محددة ويجب أن لا ينفرد بها بائع الحماية الائتمانية- يتم الاعتراف فقط بعقود تبادل الإخفاق الائتماني (Credit Default Swaps) وعقود تبادل العائد الكلـــي (Total Return Swaps) التي توفر حماية ائتمانية معادلة للكفالات الائتمانية ويستثنى من ذلك عندما يشتري البنك عقود تبادل عائد كلي ويقيد صافي المبالغ المقبوضة كعائـــد ضـــمن حساب الأرباح والخسائر ولكنه لا يعكس ذلك بتخفيض قيمة الأصل المشمول بالعقد من خلال تخفيض القيمة العادلة أو زيادة المخصصات أو معالجة المشتقات الائتمانية التي تندرج تحـــت تغطية الإخفاق الأول (First-to-Default) وتغطية الإخفاق الثاني (Second-to-Default) – عدم الاعتراف بالأنواع الأخرى من المشتقات الائتمانية كمخففات لمخاطر الائتمان.

ويتم معالجة تعدد مخففات مخاطر الائتمان في حال أن تمت تغطية التعرض الائتماني بـــأكثر من أداة تخفيض مخاطر، يترتب على البنك تقسيم هذا التعرض الائتماني إلى أجزاء حـــسب نوع التغطية المتوفرة لكل جزء وبناء عليه فإن وزن المخاطر الترجيحي لكل جـــزء يجـــب

احتسابه بشكل مستقل، أما إذا كان غطاء الحماية الائتمانية المشترى من قبل جهة واحدة لـــه عدة تواريخ استحقاق فإن كل استحقاق يعامل كما لو كان غطـــاءً تأمينيـــاً منفــصلاً ويجـــزأ التعرض الائتماني تبعاً لذلك.

2-1-4 الشركة الأردنية لضمان القروض:

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة محدودة منذ تاريخ 1994/03/26، إلا أنها باشرت أعمالها منذ تاريخ 1994/05/07، وتقوم الشركة بضمان مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والتي تتدرج ضمن الفئات التالية: (الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي،2007).

1. ضمان تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم: تضمن الشركة ما نسبته (75%) من الرصيد القائم للقروض التي تبلغ (40) ألف دينار فأقل، إضافة إلى أنها تضمن ما نسبته (50%) من الرصيد القائم للقروض التي تزيد قيمتها عن (40) ألف دينار ولغاية (100) ألف دينار.

2. ضمان إئتمان الصادرات: تضمن الشركة للمصدر استرداد ما نسبته (85%) من ثمن صادراته في حال الخسائر الناجمة عن إفلاس المشتري، إضافة إلى المخاطر السياسية في بلد المشتري.

3. ضمان تمويل السيارات العمومي: تضمن الشركة ما نسبته (75%) من القرض المطلوب.

4. ضمان تمويل القروض الإسكانية: تضمن الشركة ما نسبته (75%) من الحد الأقصى للقرض، إضافة إلى مبدأ الضمان الجزئي للقروض التي تزيد على (50) ألف دينار.

5. ضمان تمويل الأراضي العقارية لغايات السكن: تضمن الشركة ما نسبته (70%) من الحد الأقصى للقرض البالغ (30) ألف دينار.

المبحث الثاني
قيمة البنك

2-2 قيمة البنك:

2-2-1 مقدمة:

إن دور مديري البنوك هو اتخاذ وتطبيق القرارات التي من شأنها العمل على زيـادة قيمـة حقوق المساهمين، وقيمة المؤسسة مرتبطة بمخاطر المحفظة والعائد. فالبنوك التـي تكـون أسهمها نشيطة تستطيع أن تعمل على تحديد أسعار الأسهم والقيمة السوقية المتراكمة لقيـاس قيمة المنشأة. سعر السهم يتم تحديده من خلال العائد المتوقع وطبيعـة خـصائص المخـاطر المختلفة.

لا تتخذ قرارات الأعمال من فراغ ولكن داخل إطار من الأهـداف التـي يـضعها متخـذو القرارات. فالهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم ثروة الملاك، ويمكن التعبير عن هذا الهـدف بصورة أخرى وهو "تعظيم سعر السهم العادي للشركة".

وتعتمد القيمة على قدرة البنك على حماية إيراداته، ونمو هذه الإيرادات، وتوليـد الإيـرادات المربحة، ويتحقق ذلك من خلال استخدام مخففات مخاطر الائتمان للحد من مخاطر المحـافظ الائتمانية، والمحافظة على نوعية وتركيبة هذه المحفظة، والذي تكون المحصلة النهائية لهـا تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة، والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى.

وتعددت المفاهيم المرتبطة بقيمة البنك، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم التي تناولت القيمة:

- تعرف القيمة على أنها مقياس للثروة، وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم، كون أن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيـادة القيمـة الـسوقية للأسـهم العاديـة، وتـشمل الجوانـب التاليـة: (Koch & Scott, 2003, P 118).
  - المبادلة ما بين العوائد والمخاطر.
  - الاستثمار في الأصول التي تولد عوائد عالية.
  - انخفاض كلفة العمليات التشغيلية.
  - الفرص المتاحة لدخول الأسواق الجديدة .
  - تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية تحت ظروف عدم التأكد.

- كما تعرف القيمة السوقية على أنها كمية الأرباح المضافة إلى رأس المال، وهي القيمة السوقية لأسهم البنك المعلنة، وتحسب وفقاً للمعادلة التالية:

= عدد الأسهم المتداولة × سعر السوق الجاري للسهم الواحد

وحيث أن سعر السوق الجاري تحدده آليات العرض والطلب في بورصة الأوراق المالية، وهو يأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة السهم نتيجة لوجود معلومات جديدة عن الشركة أو تحسن الاقتصاد ككل، والسعر الجاري يعكس أيضا تقييم الرأي العام للسهم وأداء الشركة صاحبة السهم (Rose & Hudgins, 2005, P 146- 149).

2-2-2 المقاييس المتعلقة بتقدير الأداء والقيمة:

2-2-2-1 المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقدير الأداء والقيمة:

استخدمت معدلات الأداء المحاسبية كمقاييس لتقييم الإيرادات التي تحققها المنشآت ومن بينها المؤسسات المالية البنكية ، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات المتأصلة فيها، لعل من أهمها أنها تعكس فقط المعلومات السابقة، ولا تأخذ التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر بعين الاعتبار، وهنالك احتمالية تحريفها بواسطة التأثير من قبل القواعد المحاسبية المستخدمة. (Rose & Hudgins, 2005, P 149).

وهنالك مجموعة من المقاييس يتم الاعتماد عليها في قياس أداء وربحية البنوك، ولعل من أهمها المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للبنوك، ومن بين هذه المقاييس: (Rose & Hudgins, 2005, P 150) و(Koch& Scott, 2003, P 113-114)

1- معدل العائد على الأصول Return on Asset (ROA) :

يقيس معدل العائد على الاصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، ويتم قياس معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضريبة على متوسط مجموع الاصول وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (Koch & Scott, 2003, p113-114) و(Rose & Hudgins, 2005, P 151-158) .

2- معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity(ROE) :

تعتمد البنوك بسبب طبيعتها الخاصة على الرفع المالي من خلال الودائع ومصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياتها الاستثمارية، ومن ثم تحقيق عوائد من الأموال المتاحة من غير رأس المال، والتي تزداد كلما زادت قدرة وكفاءة الإدارة في تشغيل مصادر تمويلها. ويتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على متوسط حقوق الملكية. (Koch & Scott, 2003, p112-113) و(Rose & Hudgins, 2005, P 151-153) .

3- ربحية السهم Earnings Per Share(EPS) :

يقيس معدل ربحية السهم حصة كل سهم من صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب المتحقق في نهاية كل سنة مالية، وبالتالي فإنه يعتبر مؤشراً من مؤشرات قياس كفاءة الأداء وتحديد سعر السهم السوقي، كونه يقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية (هندي، 2002، ص 67).

4- هامش صافي الفوائد Net Interest Margin (NIM):

وهو مقياس يشمل الفرق ما بين الفوائد المقبوضة والناتجة عن إيرادات استخدام الاصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون، حيث يحدد هذا المؤشر كفاءة إدارة المنشأة في إدارة أصولها ومطلوباتها بما يحقق لها أفضل عائد ممكن ينعكس بزيادة ربحية المنشأة، ويتم قياسه من خلال الفرق بين مجموع الفوائد المقبوضة ومجموع الفوائد المدفوعة مقسوماً على مجموع الاصول. (Koch & Scott, 2003, P 117) و(Rose & Hudgins, 2005, P 151).

إن الاعتماد على استخدام المقاييس المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية في تقييم أداء البنوك يواجه العديد من الانتقادات من بينها:

إن هذه المقاييس تعتمد على الأحداث التاريخية ولا تعكس القيمة المستقبلية، وإن المقاييس المحاسبية الإيجابية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للمالكين، ولا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة ما بين المخاطرة والعائد، وان جزءاً كبيراً من عمليات البنك أصبح يتركز خارج نطاق الميزانية مثل المشتقات الائتمانية. إضافة إلى أن الأرقام المحاسبية مأخوذة أصلاً من القوائم المالية المبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، لذا فإن قدرة الأرباح المحاسبية على عكس توقعات حملة الأسهم للتدفقات النقدية المستقبلية

مقيدة بالأعراف المحاسبية التي تحكم عملية القياس المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الموضوعية، ومبدأ التحفظ (هندي، 2002، ص64 –67) و(Koch & Scott, 2003, P185) و(الدبعي وأبو نصار، 2000، ص413).

2–2–2–2 المقاييس الاقتصادية المستخدمة في تقدير الأداء والقيمة :

ترتكز مقاييس القيمة الاقتصادية في تقييم الأداء، على مقدار الإضافة في قيمة الاستثمارات، وهي أكثر اتفاقا مع أهداف الإدارة الإستراتيجية، إذا ما تم تحديدها على أنها تعظيم القيمة السوقية للشركة.

وتضم المقاييس الاقتصادية في تقدير الآداء والقيمة مقياسين هما: القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added (EVA ، والقيمة السوقية المضافة (Market Value Added (MVA، فإذا حسن المدراء من القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) سوف تتحسن أيضاً لوجود علاقة طردية بينهما، وهذه المقاييس هي: (Koch & Scott, 2003, P185-186).

أ ــ القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added (EVA:

ويعتبر أحد أهم المقاييس الاقتصادية في تقييم أداء الشركات (حسب النموذج الاقتصادي في التحليل)، وهو مقياس للربح المبني على المفهوم الاقتصادي، والذي يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل، وهي تدرس مقدار العائد المتحقق بناءً على ما تمت أضافته من قيمة إلى الشركة. وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على أساس خصم صافي الربح التشغيلي المعدل للشركة بمقدار كلفة رأس المال المستخدم فيها. ويقصد بالمعدل إزالة التأثيرات المحاسبية التي لها تأثير ايجابي أو سلبي على الرقم المحاسبي لصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية: (Koch & Scott, 2003, p185-188).

القيمة الاقتصادية المضافة= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة– كلفة رأس المال

EVA = Net Operating Profit after Tax- Capital Charge

فإذا كانت النتيجة من المعادلة المشار إليها أعلاه موجبة، فهذا يعني وجـود قيمـة للـشركة، أمـا إذا كانـت القيمـة سـالبة فهـذا يعنـي تـدهور فـي قيمـة الـشركة (الحناوي وآخرون، 2002، ص 506).

ويؤخذ على استخدام القيمة الاقتصادية المضافة عدد من العيوب من بينها: أن هنالك مؤسسات يصعب عليها التعامل مع القيمة الاقتصادية المضافة مثل المؤسسات المالية والشركات الحديثة جداً، وان الاستخدام الكفء لرأس المال، ليس هو الهدف الأسمى، وإنمـا هنالـك دور مهـم للابتكار والإستراتيجيات، إضافة إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة تـدرس فتـرات سـابقة وليست حالية أو مستقبلية. (Koch & Scott, 2003, p186-187) .

ب ــ القيمة السوقية المضافة (Market Value Added (MVA :

تعرف القيمة السوقية المضافة، بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وهـي تمثـل تقييماً شاملاً للأداء منذ إنشاء الشركة، وحتى تاريخ احتساب قيمتها السوقية، ولكـن هنالـك اختلاف واسع في كيفية التقدير، فالبعض يعرف القيمة السوقية المضافة مباشرة بالفرق بـين القيمة السوقية للأسهم، والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم، والبعض الآخر يعرفها علـى أنها الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الاسمية للسهم مضروبة بعـدد الأسـهم، وهـذا المقياس يعكس تقييم أداء الإدارة، حيث إن تعظيم قيمة ثروة المساهمين، الموجه لإستراتيجية الشركة وهيكلها المالي والإجراءات التـي تحكـم الإدارة العليـا. (Stewart, 1994, p71) و (Koch & Scott, 2003, p186) .

2-2-2-3 المقاييس المستندة على السوق في تقدير الآداء و القيمة:

قدم العالم (Tobin) الفكرة لنموذج (Tobin' s Q) كمقيـاس للتنبـؤ بالربحيـة المـستقبلية للاستثمار الرأسمالي، سواء كان باتجاه الزيادة أو النقصان. وهـي تمثـل نـسبة المقارنـة بين القيمة السوقية لأصول المنشأة على القيمة الاستبدالية لهـا. وقـد سـميت نـسبة تـوبن (Tobin' s Q) على أسم صاحب النظرية، وقد أوضح العالم (Tobin) أن اختيار حرف (Q) كان بشكل عشوائي ولا يرتبط بأي مدلول، وأن هذه النسبة من الممكن استخدامها في العديـد من المجالات منها تحديد قيمة الشركة، والتنبؤ بالاستثمار الرأسـمالي المـستقبلي، ومقيـاس لفرص النمو المستقبلي للشركة (Chang & Pruitt, 1994, p70).

وتتضمن النسبة مفهوماً منطقياً، حيث أنه كلما ارتفع العائد الحقيقي على الاستثمار، ينعكس ذلك بقيمة أكبر على نسبة توبن (Q)، وضمنياً تستجيب النسبة للتغير في الأسعار، وقد تغلبت هذه النسبة، على الكثير من المشاكل المرتبطة بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book – to – Market Value) وذلك باستخدام القيمة الاستبدالية للأصول، لقياس القيمة المتولدة للشركة كون نسبة توبن تعكس التغير في الأسعار، بحيث لو استطاعت الشركة تحقيق معدل عائد على استثمارها مساوياً لمعدل تكلفة رأس المال، فإن نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن) نظرياً يجب أن تساوي واحد صحيح (Evans & Gentry ,2003, P155).

ومن الإضافات الكبيرة للعالم (James Tobin) قيامه بالتعاون مع العالم (Markowitz) بإضافة جانب مهم في نظرية تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وهو جانب الطلب في النموذج، والذي يعكس التوازن بين العائد والمخاطرة، وبذلك يعود له الفضل، في إيجاد نموذج التوازن للمحفظة الاستثمارية عملياً (Separation Theorem) (Tobin,1985)، وطور أيضاً مع العالم (Brainard) مفهوم ميكانيكية نقل السياسات النقدية (Transmission of Monetary Policy) وكيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها في قيمة الأوراق المالية (الأسهم)، وتم توضيح ذلك من خلال مفهوم نسبة توبن (Tobin and Brainard,1963) .

وظهرت نسبة توبن (Q) من خلال أعمال (Tobin,1969 ,Tobin and Brainard ,1968) وجاءت نسبة توبن لربط القيمة السوقية لرأس المال بالتكلفة الإستبدالية للأصول الملموسة المرتبطة بها، وتم تعريف رأس المال، بأنه مجموع عناصر حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر التمويل الأخرى للمنشأة من غير حقوق الملكية .

واستخدمت نظرية (Q theory of Investment) التي تم إيجادها من قبل العالم (James Tobin) في العديد من الدراسات، والتي ترتكز على العلاقة السببية بين الاستثمار، وسعر السهم، وهي محاولة مؤثرة لربط الأسواق المالية مع المتغيرات الاقتصادية، وتعد هذه النظرية، من النظريات الكلاسيكية المحدثة للاستثمار في الشركات، وتبنى هذه النظرية على الفرضية التي تحدد أن الهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم صافي القيمة الحالية للشركة، وهي القيمة السوقية للأسهم المصدرة بحيث يتم تحديد معيار قبول أي مشروع استثماري جديد للشركة بالنتيجة المتوقعة له على الشركة، أي أن المحصلة النهائية لذلك زيادة في قيمة

الشركة ككل، ويتم تقييم الشركة في سوق الأوراق المالية من جانب المساهمين والمستثمرين بالقيمة المتوقعة للزيادة في الإيرادات المستقبلية للشركة، ومقدار المخاطر المرتبطة بها.

2-2-2-3-1 النماذج التي استفادت وطورت على نسبة Tobin's Q:

منذ ثلاثة عقود، تستخدم نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن) كأحد المدخلات المتغيرة المهمة في نماذج التحليل المالي الإحصائي، كأحد أدوات التحليل، وعلى الرغم من استخدام هذه النسبة من قبل الباحثين في المجال المالي، إلا أن ما يثير الدهشة، عدم انتشار هذه الأداة التحليلية في المجتمع المالي، واستخدامها بشكل محدود، وقد عزا الباحثان ((Chang and Pruitt) ذلك بالأساس، إلى تعقيد العملية الحسابية في حساب النسبة ،وحجم المعلومات الكبير المطلوب لها، والتي لا تتوافر دائماً في التطبيق لمنهجيات الطرق التقليدية في قياس هذه النسبة، مثل طريقة (1981) Lindenberg and Ross و (1990) Hall بحيث لو تم تطوير طرق تقديرية أبسط، بمعلومات أقل لتقدير نسبة توبن (Q) لكان الوضع مختلفاً عن ذلك (Lee & Tompkins ,1999, P20) .

أن اختلاف طرق التقدير في قياس نسبة توبن Q، أوجدت مشكلة وهي الخطأ في القياس (Measurement Error)، ويمكن أن تؤدي إلى مشاكل جدية، تنعكس على معاملات (Coefficient) نماذج الانحدار في القياس، والتباين في تقدير نسبة توبنQ، وللتغلب على هذه المشاكل في أخطاء القياس، قام عدد من الباحثين بتطوير عدد من النماذج اللوغاريتميه لتقدير هذه النسبة، ومن أهمها وأكثرها شيوعاً نموذج (1981)Lindenberg and Ross ونموذج (1997) Lewllen and Badrinath

قام الباحثان (Lindenberg and Ross) بتقديم نموذج لوغاريتمي أساسي في حساب نسبة توبن، وهو من النماذج الأساسية التي تحتاج إلى حجم كبير من البيانات التفصيلية والمتعددة، والتي يصعب توافرها في الوقت الحاضر عن البنوك من أجل التطبيق عليها، ويتصف النموذج بعملية حساب معقدة، وقد جاء النموذج وفقاً للمعادلة التالية: .(Chang & Pruitt,1994, p70)

L-R q = PREFST+ VCOMS+ LTDEBT+ STDEBT- ADJ/TOTASST-BKCAP+NETCAP

حيث أن:

PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة.

VCOMS: سعر الأسهم العادية للشركة (سعر السهم في 12/31 من كل عام) × عدد الأسهم المكتتب بها.

LTDEBT: قيمة الديون طوية الأجل للمنشأة، معدله بهيكل آجالها.

STDEBT: القيمة الدفترية لمطلوبات المنشأة قصيرة الأجل.

ADJ : صافي قيمة الاصول قصيرة الأجل

TOTASST: القيمة الدفترية لإجمالي قيمة أصول المنشأة

BKCAP : القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة.

NETCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة، معدلة بنسبة التضخم.

وقـــام بعـــدهما الباحثـــان (Lewellen and Badrinath) بالتعـــديل علـــى نمـــوذج (Lindenberg and Ross) ليكون نموذجاً متقدماً وأشمل لحساب نسبة توبن، واختلاف هذا النموذج عن النموذج السابق في احتساب القيمة الاستبدالية لأصول الشركة.

وتمكن الباحثان (Chung and Pruitt,1994) بتقديم نموذج مبسط تقريبي لتقـدير نـسبة توبنQ، ويتمتع النموذج المقدم، بأنه يعتمد على معلومات مالية ومحاسبية محـدودة، يمكـن توافرها في القوائم المالية، ويمتاز أيضاً بعمليات حسابية أبسط وأقل تعقيـداً بالمقارنـة مـع النماذج الأخرى أعلاه، بحيث لا تتطلب عملية الحساب تقدير القيمة السوقية للديون والأسـهم الممتازة ،وقد أعتمد في تقدير القيمة الاستبدالية للأصول، على القيمة الدفترية، على افتراض أن لهما نفس القيمة (Chang&Pruitt,1994,p70-71).

أثبت البـاحثون (Chung and Pruitt) و (Perfect and Wiles) أن النمـاذج البـسيطة لحساب نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، وتحديد القيمة، بأنها تتمتع بدقـة تقديريـة عالية، ونسبة ارتباط مرتفعة تتجاوز 93% مقارنـة بنمـوذج (Lindenberg and Ross) اللوغاريتمي (Lee & Tompkins ,1992, P20)

إن المعادلة التالية تعبر عن نموذج (Chung & Pruitt) في التقدير المبسط والتقريبي لنسبة توبن Q والتي سيتم استخدامها في هذه الدراسة(Chang & Pruitt, 1994, p71).

Approximate Q= (MVE+ PS+ DEBT) / TA

حيث أن:

MVE : سعر السهم (في نهاية 31/ 12 من كل عام) ×عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة.

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل، مطروح منها الاصول قصيرة الأجل، ومضافا لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA : القيمة الدفترية لأجمالي أصول المنشأة.

تختلف Q التقريبية كما تم تعريفها من خلال المعادلة الثانية عن المعادلة الأولى أعلاه والتي أوجدها Lindenberg & Ross، و بشكل أساسي في أن Q التقريبية تعرض بشكل واضح أن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة للشركة مساوية للقيم الدفترية، بالإضافة إلى أن هنالك فرق بين حسابات (Q) Lindenberg & Ross و Q التقريبية فيما يتعلق بالطريقة التي يتم فيها حساب القيمة السوقية لديون الشركة طويلة الأجل. وتفترض كلا الطريقتين صراحةً أن القيمة السوقية والقيمة الدفترية للديون قصيرة الأجل هي متشابهة (Chang & Pruitt,1994, p71-74).

وكلما زادت قيمة Q عن "الواحد صحيح" دل ذلك على الأداء الجيد للمنشأة، والربحية العالية، وزيادة في قيمة المنشأة، أي معنى ذلك أن القيمة السوقية أعلى من قيمة الاصول، ولكن في حال انخفاض قيم Q عن "الواحد صحيح" معنى ذلك أن قيمة الاصول أعلى من القيمة السوقية للمنشأة (Chang & Pruitt,1994, p72-74) و(Tobin & Brainard, 1977, p242).

وكانت نتائج إحدى الدراسات الحديثة، للمفاضلة بين النماذج المختلفة في حساب نسبة توبن، بأن استخدام النماذج البسيطة في قياس نسبة توبن، وأهمها نموذج (Chung and Pruitt) هو من أفضل النماذج التي تستخدم في قياس نسبة توبن بشكل عام، إلا في حالات معينة أهمها إذا كان الهدف الأساسي للبحث هو تقدير قيمة بالغة الدقة لنسبة توبن، وأن التحيز في عينة البحث ليس موجود (Dadalt, 2003, P 551).

المبحث الثالث

مبادئ الإقراض الجيد

2-3 مبادئ الإقراض الجيد:

2-3-1 مقدمة:

تتجه البنوك نحو الاعتماد على مجموعة من المعايير والمبادئ في تقييم كل عملية ائتمانيـــة، والغاية منها تحديد الجدارة الائتمانية للمقترض والوصول إلى القـــرار الائتمـــاني المناســـب، وضمان جودة محافظها الائتمانية من حيث النوعية والتركيبة الجيدة، إضافة إلى التخفيف من حدة مخاطر الائتمان، وتأثيرها على قيمة البنك.

وعند قيام إدارة الائتمان بتقييم طلبات الائتمان من الممكن أن ترتكب نوعين مـــن الأخطـــاء، الأول هو تقديم الائتمان لعميل يتخلف في النهاية عن سداده، أما النوع الثاني من الأخطاء فهو رفض إعطاء تسهيلات ائتمانية لعميل يمكنه أن يسدده في النهاية، وفي كلتا الحالتين يخـــسر البنك عميلاً وتكون أرباحه أقل، وتركز إدارة البنك على تجنب النوع الأول من الأخطاء مـــن خلال تطبيق مبادئ ومعايير صارمة ومتشددة عند تقييم الطلبات ويتم رفض الطلبات التي لا تفي بهذه المبادئ والمعايير.

وتزداد مخاطر الائتمان عندما يتخطى البنك المبادئ الجيدة في عمليـــة الإقـــراض، فـــالمنح الائتماني الجيد المستند إلى المبادئ الجيدة يؤدي إلى تسهيلات جيدة، ويضمن للبنك استمرارية محافظه الائتمانية، والتي تكون المحصلة النهائية له تخفيف مخاطر الائتمان والتأثير على قيمة البنك.

2-3-2 الممارسات السليمة في إدارة الائتمان المصرفي:

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعـــرض لها عند منح الائتمان، وتحديد مصادر تلك المخاطر. وأن هذه المخاطر هي وليدة عـــدد مـــن العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي سوف يتعرض لها البنك نتيجة لعمليـــة منح الائتمان، فالعامل الرئيسي لهذه المخاطر ناتج عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق أو عدم مقدرته على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية والعائد المناســـب (الزبيدي، 2002، ص 141).

فالدراسة الائتمانية التي يستند عليها في قرار منح الائتمان أو رفضه مرتبطة بدرجة كبيرة في نوعين من التحليل الائتماني، الأول يتمثل في التحليل النوعي والغاية منه تحديد مدى توافر الرغبة لدى العميل على تسديد التزاماته في مواعيدها وهي تقاس خارج القوائم المالية من جهة، والثاني يتمثل في التحليل الكمي والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وهي تقاس من خلال القوائم المالية من جهة أخرى، وهنالك عدد من النماذج التي تركز عليها إدارات الائتمان في البنوك للوصول إلى مبادئ ومعايير الإقراض الجيد، والتي تعنى كل منها بالجدارة الائتمانية للمقترض (Credit Worthness)، ومن بين أفضل الممارسات السليمة في إدارة الائتمان المصرفي هي: (الزبيدي، 2002، ص 141 – 150) و(دغيم وآخرون، 2006، ص195–197).

2-3-2-1 نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5 C's: ويتضمن الجوانب التالية:

1. الشخصية Character:

تشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة، والصدق، والأمانة، والنزاهة، أذا توافرت في الشخص تجعله مسؤولاً عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق، وتخفف من مخاطر الائتمان.

فهنالك فرق بين عميل يحاول إعادة أوضاعه المالية ويجمع حقوقه أملاً في تسديد ما عليه من التزامات رغم إعلان إفلاسه. وبين عميل أخر يعلن إفلاسه للتخلص من التزاماته تجاه البنك.
إن تقييم شخصية المقترض ليست بالعملية السهلة والإحاطة بهذه العملية تتسم بالصعوبة والتعقيد، وسبب ذلك يعود إلى أن شخصية العميل لا يمكن تقييمها مادياً إنما يتم من خلال المعلومات التي يتم جمعها من مصادر داخلية وخارجية، كما أن حجم المعلومات المتوفرة عن شخصية المقترض تساعد البنك في تحديد نوعية وخصائص وكفاءة الإدارة التي سوف تستخدم الائتمان الممنوح لها (الزبيدي ، 2002 ،ص 143 – 146) و(دغيم وآخرون، 2006، ص195–196).

2. القدرة على الاستدانة Capacity:

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان. فالقدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل على تحقيق العائد والتدفقات النقدية

الملائمة التي تمكنه من سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد، إلا أن هنالك عدة اتجاهات حددت ماهية "القدرة " كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميعها وفقاً لثلاثة اتجاهات رئيسية مختلفة وهي: (الزبيدي، 2002، ص 142 – 143) و(دغيم وآخرون، 2006، ص196).

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
الاتجاه الثاني: القابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.
الاتجاه الثالث: التركيز حول الأمور المالية في توضيح القدرة ،حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على إيجاد عوائد وتدفقات نقدية متوقعة كافية لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنك.

3. رأس المال Capital:
يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لإمتصاص أية خسائر قد تلحق بالمقترض، ومن وجهة نظر البنوك فرأس المال هو صمام الأمان أو الضمان المقدم من قبل المقترض والمتاح للدائنين لسداد مختلف الالتزامات تحت أسوأ الظروف، وعدم كفاية رأس المال يعرض المقترض للأزمات المالية.

ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة (Wealth)، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة تكون على شكل ودائع وأسهم وسندات وعقارات مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته، وكلما كان رأس مال المقترض كبير كلما زادت طمأنينة البنوك، فرأس مال المقترض يمثل قوته المالية وهو أيضاً الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يعجز المقترض عن تسديد التزاماته (الزبيدي، 2002، ص 146 – 147) و(دغيم وآخرون، 2006، ص196).

4 .الضمان Collateral:
تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، ومن خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه. وهي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها، وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.

فالضمانة ليست بديلاً عن مصادر السداد، ولكنها تجعل من الدين الجيد ديناً أفضل، ولا تجعل من الدين السيئ ديناً أفضل. كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق والتزامات البنك، وتخفف من المخاطر الائتمانية. (الزبيدي، 2002، ص 147 – 149) و(دغيم وآخرون، 2006، ص196).

5 .الظروف Conditions:

الظروف تمثل البيئة الخارجية المحيطة بالمقترض، والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تؤثر في مجملها على قدرته على تسديد الالتزامات، وترتبط بشكل رئيسي بالمناخ الاقتصادي العام السائد وما يمر به من حالة انتعاش أو كساد اقتصادي أو تضخم، والإطار التشريعي السائد ومدى استقراره وما يتصل به من تشريعات نقدية ومالية.

والظروف الاقتصادية لا يتحكم بها الفرد، ويتوجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التقلبات الاقتصادية في الأعمال سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وهل هي خاصة بقطاع معين دون غيره أو شاملة، أو أن لها طابع عالمي تؤثر محلياً،وإذا كانت الظروف إيجابية يتمكن المقترض من توظيف أموال الائتمان الممنوحة له بشكل سليم، وتحقيق تدفقات نقدية وعوائد مناسبة تمكنه من خدمة الدين (الزبيدي، 2002، ص 149 – 151) و(دغيم وآخرون، 2006، ص197).

ومن أشهر أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة من معايير5C's هي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول من خلالها على تسعة درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها البعض وهي:

جدول رقم (1)

أشكال الدرجات التي تعتمد على ثلاثة معايير 5Cs

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة+ رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جداً
الشخصية +القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية +رأس المال+ قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
قدرة +رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة

قدرة +رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً
رأس المال – الشخصية – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً
قدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة.

المصدر: (Edmister, 1980, p459).

2-3-2-2 نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5P'S:

دراسة وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان مؤشرات ودلالات واضحة على سلامة المعاملة الائتمانية، وتخفف المخاطر المحيطة بها من خلال التركيز على مجموعة من المعايير من بينها: (الزبيدي ،2002، ص 152 – 155)

1 ـ العميل (المدين أو المقترض) People:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن سمعته، وشخصيته وسلوكه، وحالته الاجتماعية، وإدارته، والاستقامة وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم وتحديد الوضع الائتماني للعميل هو معرفة العميل "Know your Customer" من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه متوفرة من خلال المصادر الداخلية والخارجية (الزبيدي ، 2002، ص 153).

2 – الغرض من الائتمان Purpose:

تشكل ركيزة أساسية عند دراسة طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين، والغرض من الائتمان يحدد مدى أمكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم أو التوقف عن دراسة طلب الائتمان، والغرض من الائتمان يفترض أن يكون واضح وتفصيلي، ويرتبط به نوع ومبلغ الائتمان الذي سوف يتم منحه للمقترض (الزبيدي، 2002، ص 153).

3 ـ القدرة على السداد Payment:

يركز هذا المعيار في تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق، وعند حصول ذلك يعطي دلالة على سلامة القرار الائتماني، ويتم تقييم قدرة العميل على السداد من خلال القوائم المالية ومن بينها

قائمة التدفقات النقدية التشغيلية فهي تعطي مؤشرات حول مدى توافق اسـتحقاقات الائتمـان المطلوب مع مصادر السداد، وتحديد حالات العجز المالي وهل هي مؤقتة أم دائمة وتوقيتها، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات الملائمة من الائتمان (الزبيدي، 2002، ص 154).

4 ـ الحماية Protection:
الأساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توفر الحماية للائتمان المقدم تحت أسـوأ الظـروف، ويتم ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتهـا العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل أي التحول إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك (الزبيدي، 2002، ص 154).

5 – النظرة المستقبلية Perspective:
تكمن أهمية هذا المعيار في التخفيف من حالات عدم التأكد المستقبلية التي تحـيط بالعمليـة الائتمانية، ومستقبل الائتمان الممنوح،أي التنبؤ في كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطـة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشـرات الاقتصاد من معدلات النمو العام، ومعدلات التضخم، ومعدلات الفوائد، والتي تؤثر في مجملها كعوامل على قدرة المقترض في تسديد التزاماته (الزبيدي، 2002، ص 154–155).

2–3–3 التعهدات والشروط المقيدة للمقترضين ضمن الاتفاقيات الائتمانية:
التعهدات Covenants المقيدة داخل اتفاقيات الائتمان موجهة لتخفيـف الأخطـار المعنويـة والاختيار الخاطئ الناتجة عن منح الائتمان، وتكون بإتجاهين إما عن طريق السيطرة ومنـع التصرفات أو السلوك غير المرغوب به أو تشجيع المقترضين فـي التوجـه نحـو الـسلوك المرغوب به (Mishkin & Eakins, 2006, p387).

التعهدات تهدف إلى منع تجاوز الالتزامات والاقتراض، وحماية الجدارة الائتمانية للمدينين من خلال المحافظة على مدى مقبول من صحة الأنشطة والأعمال، وتمنـع التعـرض للخـسائر الائتمانية، ويمكن إعتبارها كجزء من الآمان والضمانة المقدمة إلى البنـوك، وهـي تعمـل كمؤشر تحذيري للأخطار أو الأحداث الائتمانية السيئة (Joseph, 2006, p315).

الوقت الملائم لتقديم التعهدات يكون قبل التوجه نحو مؤشرات الانحدار والتدهور في النـسب المالية الرئيسية أو القوائم المالية، و يجب أن يكون لها أهداف محددة، وردود الفعل الواجـب

أخذها إذا حصل هنالك خرق للاتفاقيات الائتمانية والتعهدات هو استدعاء التسهيلات الائتمانية أو إعادة النظر بتسعير الائتمان، أي خرق لشروط الاتفاقية لابد من التحقق منه ومراجعة التسهيلات الائتمانية (Joseph, 2006, p316 -317).

وتتخذ التعهدات المقيدة للمقترضين في الاتفاقيات الائتمانية عدة أشكال من بينها: (Mishkin, & Eakins, 2006, P 387-389):

1- اتفاقيات الائتمان المقيدة للمقترضين الموجهة لرفض أو إعاقة السلوك غير المرغوب به:
اتفاقيات الائتمان تصمم بشكل يسمح للبنوك من تخفيف مخاطرها الائتمانية والمتمثلة في عجز العملاء عن تسديد التزاماتهم في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها، ويتم ذلك عن طريق منع المقترض من التوجه نحو السلوك غير المرغوب به، وتتضمن الجوانب التالية: (Mishkin, & Eakins, 2006, P 387).

- عدم أخذ مخاطر عالية للمشروع الممول وبشكل غير مدروس.
- استخدام الائتمان لتمويل أنشطة محددة أو حسب الغرض الذي منح لأجله.
- موافقة المقترض بأن لا تزيد مديونيته على نسبة معينة من حقوق الملكية .
- الالتزام بنسب محددة في مجال توزيع الأرباح بحيث لا تزيد عن نسبة معينة من أرباح السنة.
- الالتزام بالحد الأدنى للنسب المالية المتعارف عليها مثل (نسب السيولة، والمديونية، والنشاط، والربحية) وأن تكون قريبة من القطاع الذي يعمل به العميل.

2- اتفاقيات الائتمان المقيدة للمقترضين والموجهة نحو تشجيعهم نحو السلوك المرغوب به:
اتفاقيات وتعهدات مقيدة تصمم لتشجع المقترضين على التوجه نحو سلوك مرغوب به للأنشطة والأعمال والالتزام بالسداد في تواريخ الاستحقاق، ومن بين هذه التعهدات المقيدة هي: (Mishkin, & Eakins, 2006, P 387-388).

- متطلبات القروض السكنية من بينها التأمين على حياة المقترض للتخفيف من مخاطر عدم الدفع في حال وفاة المقترض.
- متطلبات المحافظة والإبقاء على صافي حقوق الملكية وإمكانيات مالية وعقارية جيدة .
- تقديم المشورة إلى المقترضين عن كيفية هيكلة التسهيلات الائتمانية لأغراض التوسعات الجديدة.

- متطلبات العائد على رأس المال الذي يتم توظيفه يتوجب أن يضمن تأمين الأرباح الملائمة.

3- تعهدات مقيدة للمقترضين للمحافظة على الضمانة وجعلها ذات قيمة مقابل الائتمان: (Mishkin, & Eakins, 2006, P388).

الضمانات تشكل حماية مهمة بالنسبة للجهات الدائنة في حال عجز المدينين عن سداد التزاماتهم، ومن الأمثلة على مثل هذه الاتفاقيات والتعهدات مثل قروض السيارات فيطلب من المقترض ضمن الاتفاقية توفير غطاء تأميني لضمان الحد الأدنى من التعرض للمخاطر كالسرقة والاصطدام، وعدم بيع السيارة ما لم يقم بتسديد كامل رصيد القرض، وقروض الإسكان ضمن الاتفاقية تطلب من المقترض توفير التأمين المناسب على العقار الممول، والتأمين على حياته، وعليه دفع كامل رصيد القرض إذا رغب ببيع العقار. وأن مثل هذه التعهدات تشجع المدينين في المحافظة على الضمانات في أوضاع جيدة وعدم تعرضها للتذبذبات، والتأكد من أنها لازالت ضمن حيازة البنك (Mishkin &Eakins, 2006, P 388).

4- تعهدات ملزمة للمقترضين سواء الفرد أو شركات الأعمال بتزويد الجهات الدائنة بمعلومات وبيانات مالية دورية، تساعدها في تخفيف مخاطر الائتمان، والمتمثلة بعجز المقترض عن سداد هذه الالتزامات، وتمكن البنك من مراقبة ومتابعة الفرد أو شركات الأعمال، وتحتاج بعض هذه البيانات إلى فحص وتحقق من قبل البنك، ومن بينها الطلب من المقترض تقديم بيانات ومعلومات دورية عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها، وتقديم قوائم مالية دورية وأصولية مدققة مثل: الميزانية العمومية- قائمة الدخل – قائمة التدفقات النقدية (Mishkin, & Eakins, 2006, P 388).

المبحث الرابع

تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية

4-2 تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية:

2-4-1 مقدمة:

تسعى إدارة الائتمان في البنك إلى تخفيف المخاطر المرتبطة في محافظها الائتمانية، والمحافظة على قيمة البنك، من خلال التوجه نحو تجزئة السوق، والذي يقوم على أساس وضع العملاء ضمن فئات ومجموعات، وبشكلٍ يمكن البنك من تحديد احتياجات كل مجموعة منها، وتحديد المخاطر المرتبطة في كل مجموعة على ضوء أوزان ودرجات المخاطر، أي بمعنى أين تتجه مخاطر المحفظة نحو قطاع التجزئة أم الشركات، وتحديد التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية.

وتلجأ البنوك إلى جانب عمليات تجزئة السوق إلى إستخدام إستراتيجية تنويع محافظها الائتمانية، لتشمل على عدد كبير من العملاء ذات العمليات الكبيرة، وذات القيمة المنخفضة، بدلاً من تركيزها على فئة معينة أو قطاع معين بحيث تكون إحتمالية حدوث الخسائر كبيرة. فالتنويع الجيد للمحفظة الائتمانية يمكن البنك من تخفيف إحتمالية حدوث الخسائر، استناداً إلى خصائص توزيع المخاطر التي تحد من التذبذبات التي تحدث في عوائد المحفظة الائتمانية، أو أي عجز جزئي في مجال التدفقات النقدية الناشئة عن عدم مقدرة العملاء على تسديد الالتزامات والفوائد في تواريخ الاستحقاق، والمحصلة النهائية للتنويع تمكن البنك من المحافظة على نوعية وجودة الاصول الائتمانية، وعوائد المحفظة.

ويضم سوق البنك عدد كبير من العملاء المختلفين في حاجاتهم ومواردهم،وغالبية البنوك غير مدركة لأهمية مفهوم تجزئة السوق بإعتباره العامل الحيوي الذي يساعدها في اختيار الأسواق التي يجب أن تستهدفها وفي خطوات عملية تساعدها على زيادة عوائدها، وتحقيق حصص سوقية مقبولة، وتقليل مخاطرها.

وأمام ذلك ظهرت عدد من المفاهيم ركزت على تجزئة السوق المصرفية كأداة مهمة في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية ومن بينها:

- عملية تقسيم السوق الكلي للمحفظة الائتمانية إلى عدد من الأجزاء أو الأسواق الفرعية، حيث يفترض أن تكون حاجات وخصائص العملاء في كل سوق فرعي متشابهة نسبياً، بشكل يساعد البنك من إختيار تلك الأجزاء أو الأسواق التي يستطيع خدمتها بكفاءة وفاعلية من خلال تقديم مزيج تسويقي للمنتجات ينسجم مع المنافع أو الفوائد التي يسعى العملاء والبنك إلى تحقيقها (عبيدات، 2004، ص 36).

- عملية تجزئة السوق تتضمن تحديد ومعرفة أجزاء السوق التي يمكن أن يخدمها البنك بصورة أفضل وربحية أكبر، من خلال بناء علاقات جيدة مع العملاء، وتلمس إحتياجات العملاء (سرور،2007، ص392) .

- تجزئة أو تقسيم المحفظة الائتمانية إستناداً إلى خطوط الأعمال أو القطاعات المستفيدة منها والتي تضم الأفراد (Retail Banking) والشركات (Wholesale Banking)، وبشكل يساعد البنك على إدارة مخاطر محافظه بشكل أكثر فاعلية من خلال تحديد وتعريف المخاطر المرتبطة في كل مجموعة، وأين تتجه محفظة البنك نحو قطاع الأفراد أو الشركات، أو خليط لكل منها، والتوسع الملائم، والخصائص التي يريدها في محافظه الائتمانية (Raspanti & Szakal, 2002,p1-7).

2-4-1-1 فوائد تجزئة المحافظ الائتمانية :

تجزئة سوق المنتجات الائتمانية، يمكن البنك من تحقيق الفوائد التالية: (Raspanti & Szakal, 2002, p1-4) و(سرور،2007، ص 418).

- تساعد البنك على تحديد التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية.
- تساعد البنك وتخبره ما هو الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء الفعال ((Pro Active Use of CRM) لتخفيف المخاطر الائتمانية بناءً على أوزان المخاطر المتأصلة في المحفظة الائتمانية.
- تساعد البنك على عمل التحركات (Shifting) الملائمة في محافظه الائتمانية وفقاً لأوزان مخاطرها وتركزها.

- تساعد البنك على المحافظة على إيراداته ودعمها من التغيـرات، والعوامـل المختلفـة الخاصة بالقطاع، وحالات عدم التأكد، والتي تحد من قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم.
- تساعد البنك على الوصول إلى الأسواق المستهدفة ائتمانياً، والتي تكون مخاطرهـا فـي حدودها الدنيا.
- تساعد البنك على تقويم قطاعات السوق المختلفة للوصول إلى أفضل قطاعات السوق من خلال إجراء تقويم لثلاثة عوامل، فالعامل الأول يتعلق بحجم القطاع ونموه، ويتضمن قيام البنك بجمع بيانات عن مخاطره، ومبيعاته الحالية، ومعدلات النمو، والربحية المتوقعـة، والعامل الثاني يتعلق بجاذبية هيكلية القطاع ويتضمن إهتمام البنك بالقطاعات التي تكون مخاطرها مقبولة، والقطاعات التي لها حجم وخواص النمو الصحيحة، والعامـل الثالـث يتعلق بأهداف البنك وموارده، إذ يمكن إستبعاد بعض القطاعات الجذابة بـسرعة لعـدم اتفاقها مع أهداف البنك طويلة الأمد. أو يمكن أن لا يكون لدى البنك المهارات والمـوارد اللازمة للنجاح في هذا القطاع.

2-4-1-2 أساليب تجزئة السوق:

تتعدد الأساليب التي تستند إليها البنـوك فـي تجزئـة محافظهـا الائتمانيـة مـن بينهـا : (عبيدات، 2004، ص44–50).

1. تجزئة السوق حسب المناطق الجغرافية Geographic Segmentation: تتضمن قيـام البنك بتقديم الخدمات والمنتجات الائتمانية في منطقة جغرافية معينـة أو مدينـة معينـة أو منطقة مجاورة دون غيرها، كون أن هذا المنتج الائتماني يلائم تقديمـه فـي هـذه المنطقة دون غيرها، ويتلائم مع احتياجات عملاء هذه المنطقة، ومخاطره تكون قليلـة (عبيدات، 2004، ص44 – 45).

2. التجزئة حسب العوامل الديموغرافية Demographic Segmentation: تتضمن قيـام البنك بتقديم منتجاته الائتمانية بناءً على مجموعة من المتغيرات الديموغرافية (الجـنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ودورة حياة العائلـة، والديانة، والجنسية.. الخ)، ويعتبر هذا الأسلوب في تجزئة السوق من أكثـر الأسـاليب استخداماً من قبل البنوك، وذلك لأكثر من سبب منها توجه البنك نحـو تقـديم منتجـات ائتمانية تتناسب مع خصائص العملاء الديموغرافية، إضافة إلى سهولة تحديد الخصائص الديموغرافية، وانخفاض تكلفة تحديدها وإستخدامها بالمقارنة مـع الأسـاليب الأخـرى (عبيدات، 2004، ص45).

3. التجزئة حسب العوامل الجغرافية والديموغرافية معاً Segmentation Geodemorgaphic: يتضمن هذا النوع من تجزئة السوق المزج ما بين النوعين السابقين، حيث أن العملاء الذين يعيشون في مناطق مجاورة غالباً ما يكون لديهم نفس الاحتياجات والخصائص الديموغرافية (عبيدات، 2004، ص45-46).

4. التجزئة حسب معدل الاستخدام Usage Rate Segmentation: يتضمن تجزئة السوق الكلي للمنتجات الائتمانية حسب معدل الاستخدام للعملاء الحالين والمستهدفين (عبيدات، 2004، ص46-47).

5. تجزئة السوق حسب المنافع المرجوة Benefit Segmentation: يقوم هذا الأسلوب على أساس أن العملاء يحصلون على المنتج الائتماني لدوافع متباينة ومختلفة نسبياً، نتيجة لاختلاف الخصائص الديموغرافية والنفسية تنشأ لديهم حاجات متباينة، وتكمن أهمية هذا الأسلوب في مساعدة البنك على التعرف إلى تلك الأجزاء من السوق الكلي التي يتوجب عليه التركيز فيها، وخاصة في سوق شديدة المنافسة، ومن خلال توجيه ذلك المزيج التسويقي لإشباع تلك المنفعة أو الفائدة المنشودة من السوق (عبيدات، 2004، ص47).

6. التجزئة حسب العوامل النفسية أو السلوكية Psychological Segmentation: يعتمد هذا الأسلوب على تحديد العلاقة ما بين الخصائص النفسية، وإختيار العميل لمنتج ائتماني معين دون غيره، بناءاً على المعرفة بالمنتج، ومواقفهم منه، واستخدامهم له (عبيدات، 2004، ص47 – 48).

7. تجزئة السوق حسب العوامل الاجتماعية والثقافية والحضارية Sociocultural Segmentation: يتضمن هذا الأسلوب تجزئة السوق على أساس وضع العملاء في مجموعات محددة حسب ثقافاتهم الأصلية أو الفرعية أو الطبقات الاجتماعية التي ينتمون لها، كون أن معظم أفراد طبقة اجتماعية معينة قد يكون لهم نمطاً حياتياً (Life Style) مميزاً وفريدا بالمقارنة مع أفراد آخرين من طبقة إجتماعية أخرى، ووفقاً للأنشطة التي يمارسونها والاهتمامات التي يظهرونها، والآراء التي يؤمنون بها (عبيدات، 2004، ص48 – 50).

2-4-2 تنويع المحفظة الائتمانية :

2-4-2-1 مفهوم التنويع :

تعددت المفاهيم المرتبطة بتنويع المحفظة الائتمانية، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم وهي :

- تنويع المحفظة يتضمن الإستثمار في مجموعة من الاصول والتي تكون عوائدها لا تتحرك معاً، ومخاطرها الكلية تكون في حدودها الدنيا بالمقارنة مع الاصول الفردية، ويسمح للمؤسسات المالية بتقليل تكلفة العمليات بالمقارنة مع عمليات تجميع المحفظة الائتمانية (Mishkin & Eakins,2006, p26).

- تنويع المحفظة (Portfolio Diversification) يشمل على توزيع حسابات الائتمان، والودائع بين مدى واسع من العملاء، وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة، وصناعات مختلفة، وتنويع مصادر الدخل والضمانات (Rose & Hudgins, 2005, p487).

- تنويع المحفظة الائتمانية يشبه مبدأ التأمين (Insurance Principle) من خلال تخفيف المخاطر إلى حدودها الدنيا، والفكرة أن شركات التأمين تتمكن من تحصيل أرباح من خلال إصدار بوالص التأمين على مختلف أنواع المخاطر على فرض أن هذه المخاطر مستقلة عن بعضها البعض، بمعنى وجود إرتباط ضعيف بين مختلف مصادر الخطر (Bodie, et al,2005,p224).

2-4-2-2 مصادر مخاطر المحافظ :

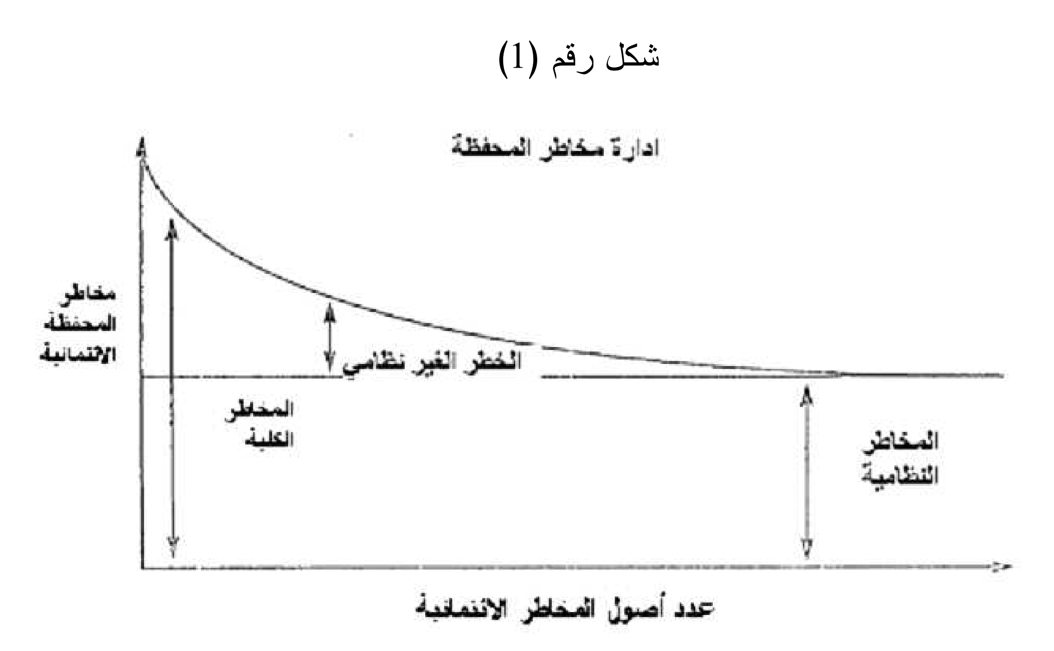
المخاطر الكلية التي تتعرض لها المحافظ الائتمانية أو الإستثمارية هي انعكاس للمخاطر النظامية أو المخاطر العامة من جهة، والمخاطر غير النظامية أو المخاطر الخاصة من جهة أخرى، ومصدر مخاطر المحافظ الائتمانية يضم نوعين من المخاطر هما:

1. المخاطر غير النظامية أو الخاصة بالشركة (Non-systematic Risk, Firm-Specific Risk)، وتسمى بالمخاطر الإستثنائية (Unique Risks)، وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب ظروف تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو شركات الأعمال مثل مخاطر الصناعة (كالنقص الحاصل في المواد الخام، واكتشاف تطورات جديدة) أو الأخطاء الإدارية، ويمكن تجنبها من خلال عمليات تنويع المحفظة الائتمانية، والتي تضمن لها تخفيف المخاطر، واستقرار العوائد (Joseph, 2006, P249- 250) و(Bodie, et al, 2005, p224).

وعندما تكون جميع مخاطر المحفظة هي مخاطر خاصة بالشركة، فالتنويع يكون ذات فوائد من خلال تخفيض المخاطر إلى مستويات متدنية، ولكنها لاتصل إلى الصفر، كنتيجة لوجود عوامل الاقتصاد الكلية التي تؤثرعلى المحفظة الائتمانية (Bodie, et al,2005,p224-225).

2. المخاطر النظامية أو المخاطر العامة أو مخاطر السوق (Systematic Risk)، تنشأ هذه المخاطر من خلال الظروف الاقتصادية العامة، ولا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع، وتضم هذه المخاطر (دورة الأعمال والأنشطة، والتضخم، والتغيرات في معدلات الفائدة، والكساد الاقتصادي، وتغير معدلات صرف العملات الأجنبية، والتغير في أذواق المستهلكين، والتغيرات التكنولوجية.. الخ)، وهذا النوع من المخاطر يسهم وبشكل أساسي في تباين عوائد المحافظ الائتمانية المتوقعة (Joseph, 2006, P 242) و(Bodie, et al, 2005, p224).

شكل رقم (1)



المصدر: (Joseph, 2006, P 243).

2-4-2-3 إدارة المحفظة الائتمانية وسياسة التنويع ونظرية ماركوتز :

التنويع الجيد لأصول المحفظة الائتمانية يمكن إدارة الائتمان في البنوك من تجنب التذبذبات أو التقلبات التي تحدث للتدفقات النقدية الناتجة عن منح الائتمان، والتي يكون تأثيرها عدم مقدرة العملاء على خدمة الدين والفائدة حسب تواريخ الاستحقاق وشروط الائتمان المتفـق عليهـا، فالتنويع يؤدي إلى توزيع مخاطر المحفظة فإذا عجزت التدفقات النقدية لأحد العمـلاء علـى مقابلة الالتزام، وتسبب ذلك في تعثره فإن درجة تأثيره على المحفظة الائتمانية الكلية يكـون منخفض. (Joseph, 2006, p271) و (الزبيدي، 2002، ص 169 – 171).

زيادة نسبة الاصول الخطرة في المحفظة يزيد عائد المحفظة وفقاً لعلاوة المخاطرة، ونـسبة العائد الإضافي لكل وحدة مخاطر(علاقة طردية ما بين العائد والمخاطر).

في الخمسينات استطاع هـاري مـاركوتز (Markowitz) أن يتقـدم بنظريـة المحفظـة (Portfolio Theory)، من خلال فكرة التنويع (Diversification)، وتوصل إلـى مـا يعرف بالحد الكـفء (Efficient Set) للاسـتثمارات الخطـرة، علمـاً بـأن المبـادئ الأساسية التي تقوم عليها المحـافظ الائتمانيـة للبنـك مـستمدة مـن مبـادئ ونظريـات المحافظ الاستثمارية. وتقوم نظرية مـاركوتز علـى مجموعـة مـن الفـروض التاليـة: (الزبيدي، 2002، ص 169 – 170).

- أن المستثمر ينظر إلى كل بديل استثماري من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقـع من ذلك الاستثمار عبر الزمن.
- أن المستثمر يهدف إلى تعظيم المنفعة المتوقعة، لفترة واحدة، وأن منحى المنفعة له يعكس تناقصاً في المنفعة الحدية للثروة.
- أن ينظر المستثمر إلى المخاطرة على أساس كونها التقلـب أو التذبـذب فـي العوائـد المتوقعة.
- أن القرار الاستثماري يقوم على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة، بعبارة أخـرى أن منحنى المنفعة هو دالة للعائد المتوقع والتباين (الانحراف المعياري) لذلك العائد.
- أن المستثمر المتجنب للمخاطر (Risk Aversion) إذا كان عليه المفاضلة بين بـديلين استثماريين يتولد عنهما نفس العائد، فسوف يختار أقلهمـا مخـاطرة، أمـا إذا تـساوت مستويات المخاطر لكليهما سوف يختار أكبرهما عائداً.

فإن أساس فكرة ماركوتز هو ضرورة الإختيار الدقيق للاستثمارات المكونة للمحفظة، وذلــك من خلال مراعاة درجة الارتباط (Correlation) بين عائد تلك الاستثمارات، فكلما كانــت هذه العلاقة عكسية أو مستقلة أو ليس هنالك علاقة فإن المخاطر التي يتعــرض لهــا عائــد المحفظة يكون أقل مما لو كانت هناك علاقة طردية بين عائد تلك الإستثمارات.

وقد استنتج ماركوتز أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاصــول الفرديــة ،كلمــا انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، وهذا يعني ضــرورة أن يــسعى متخــذ القرار الاستثماري إلى تشكيل محفظة من الاصول الاستثمارية بحيث يكون معامل الارتبــاط بين عوائد استثماراتها أقل ما يمكن (Bodie, et al, 2005, P 246-240).

وعندما تحصل هناك زيادة في معامل الارتباط الموجب فإن فرص تنويع مخاطر المحفظــة يكون أقل، وعندما يكون معامل الارتباط" سالب واحد" فإننا نستطيع تخفيض مستوى المخاطر إلى حدودها الدنيا، ويكون هنالك (Perfect Hedging) وفي هذه الحالة نستطيع الوصول إلى النقطة التي تعطــي أقــل انحــراف معيــاري، وبنــاء محفظــة لهــا تبــاين صــفر .(Bodie, et al,2005,p227)

المبحث الخامس

التأمين على الائتمان

2-5 التأمين على الائتمان:

2-5-1 مقدمة:

التأمين الائتماني يلعب دوراً مهماً كأداة مالية للتحوط من خلال دوره في تخفيف مخاطر الائتمان، والتي من الممكن أن تتعرض لها المحافظ الائتمانية للبنوك، إذ أنه يقوم بتوفير الحماية الملائمة مقابل التعثرات الائتمانية، والإفلاسات، والتعويض الذي يوفره لرأس المال العامل في حالة الديون المعدومة، والدفعات البطيئة، والتأخر في السداد التي يكون مصدرها التدفق النقدي.

التأمين الائتماني بالرغم من دوره في توفير التعويض في حالات التعثر والإفلاسات ألا أنه ليس بديلاً عن الممارسات القوية في إدارة الائتمان ومبادئ الإقراض الجيد، فالتامين الائتماني يعزز ويكمل من الدور الذي تنتهجه إدارة الائتمان في الاستناد إلى معايير ومبادئ الإقراض الجيد، والذي تكون محصلته النهائية تخفيف مخاطر الائتمان، والتأثير على قيمة البنك.

وتناولت بعض الأدبيات والدراسات مفهوم التأمين على الائتمان من وجهة نظر متخصصة من بينها:

- المفهوم المالي للتأمين يتضمن ترتيب مالي من خلال إعادة توزيع تكاليف الخسائر غير المتوقعة، والعمل على تحويل الخسائر المحتملة إلى مجمع التأمين. هذا المجمع التأميني يحتوي على الخسائر المحتملة، وبعد ذلك يتم العمل على تحويل تكاليف الخسائر المتوقعة إلى الذي يتعرض لها. لذلك فإن التأمين يتضمن القيام على تحويل التعرضات للخسائر إلى مجمع التأمين وإعادة توزيع الخسائر بين أعضاء المجمع (Dorfman, 2004, p2).

- المفهوم القانوني للتأمين يتضمن ترتيب تعاقدي يوافق فيه الطرف الأول على تعويض الطرف الثاني عن الخسائر، ويعمل فيه المؤمن له على تحويل التعرضات للخسائر

إلى المؤمن عن طريق شراء وثيقة التأمين، وأهم أطراف وثيقة التأمين هم: .(Dorfman, 2004, p4)

- المؤمن Insurer: وهو الطرف الذي يدفع التعويض (شركة التأمين).
- المؤمن له Insured: وهو الطرف الذي يدفع له مبلغ التعويض (البنك).
- قسط التأمين Premium: هو الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن لتوفير الحماية.
- عقد التأمين Policy: هو الوثيقة التي تحتوي على كل من (المقدمة، والتواقيع اللازمة، والنص التعاقدي، والإستثناءات، وجدول الوثيقة).
- التعرض للخسائر (Exposure to Loss).

- التأمين على الائتمان هو أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركة التأمين دفعات إلى المؤمن له (المقرض أو الجهات الدائنة) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين. بمعنى أخر، فإن المؤمن يدفع إلى المقرض في حالة خسارة المقرض الناتجة عن تعثر المقترض عن سداد ديونه والتزاماته.
ممكن أن تترك الإفلاسات المقرض يحتفظ بعدد من الحسابات المدينة أو الذمم المدينة غير المحصلة، وبالتالي يعمل التأمين على الائتمان على تعويض المؤمن له (المقرض) عن هذه الخسائر.

بالإضافة إلى تأمين الخسائر الناتجة عن عدم الملاءة المالية للمقترضين، فإن المؤمن يمكن أن يزود المؤمن له بمعلومات عن القوة المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين. وهذه المعلومات المالية من الممكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إلى المقرض وحافز قوي لشراء التأمين الائتماني. مثل هذه المعلومات المالية والحماية التي توفرها بوليصة التأمين الائتماني من الممكن أن تكون مفيدة للمصدرين بشكل خاص، والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتعامل مع عملاء غير معروفين (Dorfman,2004,p33).

- التامين على الائتمان التجاري هو منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح الائتمان (البائع) ضد خسائر عدم الدفع للديون التجارية. عندما توجد بوليصة التأمين الائتماني فإن البائع (حامل الوثيقة) يضمن بأن الحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها سيتم دفعها. إما عن طريق المدين أو عن طريق شركة التأمين ضمن شروط الوثيقة .(Ketzner, 2007, p10)

2-5-2 **أساليب التحكم بالخسائر والمخاطر المالية :**

نشاطات التحكم بالخسائر مصممة لتخفيف قيمة الخسارة، وتحتوي على أدوات إدارة المخاطر وتضم عدد من الطرق في مواجهة الخسائر المحتملة أو التعرضات الائتمانية، وأهم طرق مواجهة هذه المخاطر هي: (Dorfman, 2004, p52-58) و(عبد ربه، 2006، ص 28 – 38).

1- الوقاية ومنع الخسائر Loss Prevention: يطلق عليها البعض سياسة تخفيف الخطر، وتقوم على أساس العمل على منع الخطر الكلي، أو الحد من الخسائر التي يسببها إن هي حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة، لتخفيف عبء الخطر. ونشاطات منع الخسائر تقلل من تكرار الخسارة، وكلما كانت المنافع تزيد عن التكلفة فإن منع الخسائر يجب أن يستعمل لمعالجة جميع التعرضات للمخاطر عن طريق تحويلها أو نقلها إلى شركات التأمين، وهنالك علاقة وثيقة بين نشاطات الوقاية ومنع الخسائر وقسط التأمين، حيث أنه كلما كانت ذات فاعلية تم تقليل القسط التأميني (Dorfman, 2004, P 53).

2- تجنب الخطر Risk Aversion: الطريقة الأفضل للتعامل مع التعرضات للخسائر يكون بتجنب إحتمالية حدوث هذه الخسارة. تجنب الخسائر تعني أن فرصة حدوث هذه الخسارة قد تم تجنبها، ولكن بعض هذه المخاطر تكون غير قابلة للتجنب مثل خطر الإفلاس، وخطر حدوث الوفاة. فإن التعرض للخسارة ممكن أن يتم تخفيفه وليس تجنبه، وبالنسبة للتعرضات الأخرى فإن التجنب يكون البديل العقلاني الوحيد، عندما تكون فرصة الخسائر عالية فإن شدة الخسارة تكون عالية وعندها يكون التجنب هو أفضل وفي بعض الأحيان البديل العملي الوحيد (Dorfman, 2004, P 52).

3- افتراض حدوث الخطر وتحمل نتائجه Risk Assumption : يمكن الفرد أو المنشأة المعرضة لخطر ما أن تفترض إمكانية تحقق هذا الخطر، وتكون على استعداد لتحمل نتائجه، ويتحتم على الفرد أو المنشأة إتباع هذه الطريقة لمواجهة الخطر حين يتعذر عليهم تحويل الخطر، أو عندما يترتب عليهم قبوله من خلال تحويل هذا الخطر وتحمل تكاليف عالية نسبياً، وغالباً ما يتم إتباع هذه الطريقة، إذا ما كان إحتمال حدوث الخطر ضئيلاَ، والخسارة الناتجة عنه ضئيلة (Dorfman, 2004, P 55).

4- تجميع الخطر (التأمين التبادلي) Combination: تقتضي هذه الطريقة تمكين الفـرد أو المنشأة المعرضة لخطر معين أن تتفق مع مجموعة من الأفراد أو المنشآت المعرضـين لنفس الخطر إذا حلت بإحداهما خسارة مادية أو أكثر خلال مدة محددة نتيجـة لحـدوث مسبب هذا الخطر، فيتم توزيع مقدار هذه الخسارة عليهم جميعاً بطريقة يتم الاتفاق عليها مقدماً، بدلاً من أن يتحملها الفرد أو المنشأة التي حلت به الخسارة وحده ،وذلك في نظير اشتراك تحدد قيمته. وإن كان لهيئة التأمين التبادلي الرجوع على المشتركين فـي هـذا النظام بالفرق بين حجم الخسارة الفعلية وإجمالي قيمة الاشتراكات التي جمعت خلال فترة معينة. أي أن كل شخص مشترك يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له في نفس الوقـت. وعادة ما تستعمل مثل هذه الطريقة في مواجهة خطر ما إذا كانـت الخـسارة الماديـة المحتملة نتيجة تحقق مسبب هذا الخطر كبيرة نسبياً ويتعـذر علـى الفـرد أو المنـشأة موضوع الخطر تحملها بمفرده، ومن ناحية أخرى تستخدم إذا ما تعذر عليه حساب هـذا الخطر بدقة نتيجة لقلة عدد الوحدات المعرضة لهذا الخطر، ويتم تطبيق هذه الطريقة على أخطار الممتلكات (عبد ربه، 2006، ص 34).

5- تحويل الخطر Risk Transfer : وتعني هذه الطريقة أن الطرف المعـرض للخـسارة يكون بإستطاعته الحصول على طرف بديل لتحمل الخطر ،نظير دفع مقابل معين لهـذا الطرف (الغير)، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء، ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشاراً، حيث تقوم شركة التـأمين (المؤمن) بتعويض الأفراد والمنشآت (المؤمن لهم) المعرضين لخطر معين عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة لحدوث الخطر المؤمن عليه، وذلك مقابـل مبلـغ محدد يدفع مقدماً يسمى قسط التأمين.

وقد ساعد على نجاح وانتشار هذه الطريقة في مواجهة الخطر عمليات التأمين إذ أنها عملـت على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة نتيجة لتجميعها عدد كبير من الأخطار المتشابهة، مكنتها من التحديد الدقيق والتقدير بين الخسارة الفعلية والخسارة المتوقعة، مما ساعد على فرض قـسط ثابت محدد مقدماً، بالإضافة إلى أنها أدت إلى توزيع الخسائر المادية التي لحقت بالبعض على جميع الأفراد والمنشآت المعرضين لنفس الخطر بطريقة عادلة (عبد ربه، 2006، ص 36).

6- تخفيف الخسائر Loss Reduction: نشاطات تقليل الخسائر الناتجة تقلـل مـن شـدة الخسائر (الخطر)، وتهدف إلى تقليل التعرض للخسارة. عندما تكون شدة الخسارة عاليـة

(Reduce Severity)، وعندما يكون الخطر من غير الممكن تجنبــه فــإن نــشاطات تخفيف الخطر تكون مناسبة (Dorfman, 2004, P 53).

7- التأمين الذاتي Self- Insurance: بعض المؤسسات المالية ومن بينها البنوك والشركات تعتمد على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كاحتياطيــات لمواجهــة الخسائر ومن بينها الديون المعدومة بدلاً من شراء التغطية التأمينية. هذه الأموال تكون متوفرة للتعويض عن حالات عدم الدفع أو التعثر الائتماني، وتلجأ المؤســسات لــسياسة التأمين الذاتي لعدة أسباب ،منها الشعور بأن مركزها المالي قوي لدرجة تؤهلها للتعامــل مع هذه الخسائر، أو لآن ذلك أجدى اقتصادياً لها من دفع مبالغ مرتفعة في صورة أقساط لشركات التأمين أو لعدم استطاعتها الحصول على تأمين تجاري لبعض أنواع الأخطــار، أو الخسائر التي تواجهها.

خطة التأمين الذاتي يجب أن تتضمن ترتيب مالي مناسب يتم عمله مــسبقاً لتــوفير الأمــوال ليتم دفعها في حالة حدوث الخسارة، إذا لم يتم عمل دفعات لتمويل التــأمين الــذاتي ودفعهــا بشكل منتظم، فإن عملية التأمين الذاتي تفشل لكون أن خطة التأمين الذاتي تختلف عن عمليات التأمين الأخرى بسبب أن جميع التعرضــات والتمويــل لتكــاليف الخــسارة تحــدث فــي مؤسسة واحدة، وهذا يتطلــب أن يتوافــق التــأمين الــذاتي مــع كافــة معــايير التــأمين (Dorfman, 2004, P 56).

2-5-3 أهداف التوجه نحو التأمين على الائتمان:

إن المؤسسات المالية ومن بينها البنوك والشركات تستثمر في وثائق التأمين الائتماني التجاري لعدد من الأسباب من بينها:(Ketzner Joe, 2007, p10-12).

- الشعور في الأمان (راحة البال)، إذ أنها تسمح لها في التوسع في منح الائتمان من خلال حمايتها من الخسائر الائتمانية المحتملة في حالات عدم الدفع أو تعثر المقترضين.

- تنمية الأعمال البنكية من خلال زيادة حجم المبيعات، إذا كانت الحسابات المدينة محمية، فإن البنوك والشركات تستطيع أن تبيع بشكل أكثر أماناً للعملاء الحالين، وأن تــستقطب عملاء جدد أكثر خطورة، كون أن الوثيقة الجيدة لا تساعد فقط على توفير الحماية مــن التعثرات أو التأخر في السداد، ولكنها تعمل على زيادة حجم المبيعات.

- يقلل من مخاطر الائتمان من خلال توفير حماية للتدفقات النقدية للمقترضين.

- تقليل احتياطيات الديون المعدومة بشكل يساهم في توفير السيولة للمؤسسات المالية بـــدلا من تجميدها على شكل احتياطيات مقابل الديون المعدومة. إضافة إلى أن أقساط التـــأمين يتم اقتطاعها ضريبياً بينما احتياطيات الديون المعدومة غير خاضعة للضريبة.

2-5-4 فلسفة التأمين على الائتمان The Philosophy of Credit Insurance:

إن إجراءات عملية تأمين الحسابات المدينـــة (المحـــافظ الائتمانيـــة) تتـــضمن عـــدد مـــن الخطوات من بينها (فهم قطاع عمـــل الـــشركة، وفلـــسفة الخطـــر، وإســـتراتيجية العمـــل، والقـــوة الماليـــة (صـــحة المركـــز المـــالي)، ومتطلبـــات التمويـــل، والخبـــرة الداخليـــة لإدارة الائتمان (Ketzner ,2007, p12).

إن الهدف من التأمين الائتماني التجاري ليس التعرف فقط على الخسائر التي تحدث من تعثر الديون التجارية، ولكن مساعدة المؤمن له (المؤسسة المالية) على تجنب الخسائر الكوارثيـــة، ونمو أعمالهم بشكل مربح. إن جوهر هذه العملية يكمن في الحصول على معلومات صحيحة تساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة بشكل يساهم في تقليل أو تجنب الخسائر.

وثيقة التأمين الائتماني لا تحل محل السياسة الائتمانية والممارسات القوية في إدارة الجوانـــب المتعلقة في العملية الائتمانية، ومبادئ الإقراض الجيد التي يجب أن تأخذ محلها قبـــل عمـــل وثيقة التأمين، ولذلك فهي تعمل كمكمل ومعزز لها، فالبنوك والشركات تلجـــأ إلـــى التـــأمين الائتماني كاستثمار حكيم لتضمن توفير الحماية لكل من الأرباح والتدفقات النقدية ورأس المال (Ketzner Joe.2007, p12).

وفلسفتها تنطلق من أن كل من الطرفين المتعاقدين، المؤمن والمؤمن له يجب أن يشتركوا في تحمل الخطر، فلذلك فإن نسبة التغطية في أغلب وثائق التأمين الائتماني التجـــاري تتـــراوح مابين 75% - 95 % من الخسائر المحتملة.

2-5-5 أنواع التأمين على الائتمان:

هنالك أنواع متعددة من التأمين على الائتمان من بينها: (Raspanti,2003,p19) و(www.payontime.co.uk/collect/tradeins.htm).

1. التأمين الائتماني التجاري المحلي: يوفر حماية للمؤمن له مقابل مخاطر عدم القدرة على تحصيل الحسابات المدينة، وحالات عدم الدفع، والتعثر الائتماني، والدفعات البطيئة، والتي يكون سببها عدم الملاءة المالية والائتمانية للمقترضين.

2. تغطية عالمية (دولية) أو بوليصة تأمين ائتمان الصادرات: وهي مشابهة للتأمين المحلي من ناحية أنها تضمن حالات عدم الدفع، إذا عجز المدين (المستورد) عن السداد للبائع (المصدر) كنتيجة لنقص التدفقات النقدية من قبل المشتري (المستورد)، ويمكن أن يساعد هذا النوع من التأمين عندما يكون وصول البضائع مؤكد ولكن الملاءة المالية والائتمانية أو ضمان وصول الدفعات من المشتري (المستورد) غير مؤكدة، والجزء الأساسي في هذه الوثيقة هي أنها تغطي المخاطر السياسية مثل العميل الأجنبي تكون لديه الرغبة في السداد ولكنه غير قادر على الدفع بسبب الحظر، أو الحروب والأحداث المشابهة التي تحول دون تنفيذ العقد، أو أية أفعال من قبل حكومة بلد المشتري تحول دون الدفع، أو التذبذبات التي تحدث للعملة، والأسباب الأخرى الخارجة عن السيطرة.

3. التأمين الائتماني على الحياة: هو مشابه لتأمين الحياة المؤقت في حالة وفاة المقترض فإن قيمة البوليصة تدفع لسداد الدين إلى الجهة الدائنة، والذي يكون أسمه مضاف إلى بوليصة التأمين على أنه مستفيد، وإذا كانت قيمة التأمين أعلى من قيمة القرض فإن الفائض يدفع إلى ورثة المقترض.

4. تأمين عدم المقدرة الائتمانية: ويغطي حالات العجز عن السداد، ويتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة العجز الكلي للمقترض.

5. تأمين البطالة الإلزامي: يتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة أن خسر المقترض لدخله.

6. التأمين الائتماني للممتلكات: يتم بموجبه توفير التغطية التأمينية للممتلكات، التي يتم تمويلها من خلال عمليات الإقراض، ويفرضها البنك لحماية مصالحه في هذه الممتلكات الموضوع عليها أشارة الرهن لصالح البنك خوفاً من التغيرات التي تحدث في قيمة العقار بشكل لا يغطي قيمة القرض الممنوح أو نتيجة تعثر أحد المقترضين عن سداد التزاماته، أو الخسارة الكلية للممتلكات المؤمن عليها، ومن الأمثلة على ذلك قروض تمويل السيارات، وقروض الإسكان .

2-5-6 التغطية التأمينية المتوفرة في وثيقة التأمين الائتماني:

التغطية التأمينية التي تتوافر في وثائق التأمين الائتماني تتخذ أحد الأشكال التالية: (Raspanti ,2003,p19).

1. تغطية تأمينية كلية لجميع مكونات المحفظة الائتمانية والحسابات المدينة.

2. تغطية تأمينية انتقائية لعدد معين من المقترضين أو المدينين، كأن يتم تغطية أول أكبر عشرة أو عشرين عميل أو لحسابات معينة.

المبحث السادس

الرقابة على الائتمان

2-6 الرقابة على الائتمان:

2-6-1 مقدمة:

تعتبر الرقابة على الائتمان أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة مخاطر الائتمان والحد منها، حيث أن وضع نظام للرقابة على عمليات الائتمان يتميز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل البنك، يساعد على تخفيف و توفير حماية له من مخاطر الائتمان التي من الممكن أن يتعرض لها.

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة على الائتمان اهتماماً بالغاً، فقد وضعت لجنة بازل II المعنية بالرقابة على أعمال البنوك إطاراً ومبادئ تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك، وطلبت من البنوك الالتزام بها. كما وركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على تطبيق هذه المبادئ من خلال التشريعات والقوانين.

العديد من خسائر ومشاكل القروض تحدث عندما يتخطى البنك أي من عمليات المراجعة والرقابة على القروض. جاهزية إدارة الائتمان المسبقة في حل ومعالجة مشاكل الائتمان قبل أو فور حدوثها تعتبر من الأمور الأساسية في جعل القروض التي يمكن أن تواجه مشاكل ضمن المستويات المقبولة، ويتحقق ذلك من خلال وضع أسس وإجراءات للرقابة على الائتمان عند المنح وبعده لضمان استمرارية محافظ الائتمان.

وتعددت المفاهيم المرتبطة بالرقابة على الائتمان من بينها :

- عرفت الرقابة على الائتمان على أنها أليه مراجعة أو تدقيق الائتمان Credit Review Mechanism or Credit Audit ويشمل ذلك على عمليات فحص وتدقيق الائتمان لتحديد مدى توافق الائتمان القائم والممنوح مع السياسات والآجراءات المقررة لضمان تحقيق عدد الأهداف من بينها: (Joseph, 2006, p260-261).
  - التحسين الدائم لنوعية وتركيبة المحافظ الائتمانية.
  - مراجعة عمليات المنح والتنفيذ، والتحقق من مدى تطابقها مع ما هو مقرر.
  - الحصول على تغذية مرتدة، تضمن التحقق من مدى الخضوع للتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها في مجال الائتمان.

- تقدير مستويات مخاطر المحفظة الائتمانية.
- التقاط إشارات الإنذار المبكر بشأن الحسابات الضعيفة وصيانتها واقتراح المعالجات اللازمة.
- عمل توصيات ملائمة تتضمن الإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى تحسين نوعية الائتمان وإدارته.

• كما عرفت الرقابة على الائتمان على أنها جاهزية الإدارة المسبقة لمخاطر الائتمان قبل حدوث مشاكل كبيرة وهي الصفة المميزة للرقابة على مخاطر الائتمان، وتتطلب فهم كل من المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية بالتفاصيل الملائمة للتعرف على التطورات الخاطئة في أي من العوامل الأساسية. فرضية الرقابة على الائتمان يجب أن تتضمن الانحدار الاقتصادي وظروف الأعمال التي تؤثر بشكل لا يمكن تجنبه على أداء المقترضين في تسديد التزاماتهم (Joseph, 2006, P 147) .

• تعد الرقابة على الائتمان من الوظائف المهمة لإدارة الائتمان وتعني هذا أساساً عملية تقرير كم من الائتمان يجب أن يمنح للعملاء، أو المقترضين وتأكيد تطبيق شروط الائتمان، ورقابة الائتمان مهمة في الجوانب التالية: (عبد الله، 2005، ص 19-20).
  - تجنب نقص السيولة بسبب الاستثمار الزائد في المدينين أو القروض.
  - تأمين تحقيق التوازن المثالي ما بين منح الائتمان، والمخاطر المالية الناشئة عن عدم الدفع أو السداد المتأخر.

2-6-2 مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية والرقابة على الائتمان:

تشمل إدارة المخاطر الائتمانية متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءته المالية قبل الموافقة على منحه القرض واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين وطلب الضمانات المناسبة من المقترضين واستخدام النماذج الخاصة في تحديد إحتمالات الفشل والتعثر للعميل وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناءً على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة استقراء المشاكل التي يتعرض لها العميل من خلال عمليات المراقبة والمراجعة الدورية لأوضاع المقترضين ووضع سقوف ائتمانية

للعملاء استناداً إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية واتخاذ قرارات منح الائتمانات الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها (Santomero & Babbel, p525-540) .

– قوة التطبيقات والرقابة على إدارة الائتمان كما وردت ضمن اتفاقية بازل II:

- صيانة إدارة ائتمان ملائمة ومقاييس وإجراءات الرقابة كما ورد في المبدأ الثامن الـذي نص على" المراقبين المصرفيين أن يتأكدوا مـن إن البنـوك تـضع وتتبـع سياسـات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الاصول وكفاية الاحتياطيات المخصصة لتغطية خسائر القروض"، ويشمل الجوانب التالية: (Roberts, 2006, P 28-32)

1. البنوك يتوجب أن تمتلك نظام محدد يكون إدارة متطورة لمختلف المخاطر الائتمانيـة التي تحملها المحفظة.
2. في الوقت الذي يتم فيه منح الائتمان، تكون مسؤولية وحدات الأعمال الارتبـاط مـع فريق دعم الإدارة الائتمانية، لضمان مدى ملاءمة الائتمان للاستمرارية من جهة ومن أن الائتمان المحتفظ به ملائم من جهة أخرى.

– الصيانة الملائمة للائتمان تتضمن الجوانب التالية :

أ – تحديث الملفات الائتمانية بشكل يضمن احتوائها على كل المعلومات الضرورية من بينها:

1. التحقق من الظروف المالية القائمة للمقترضين.
2. تحديد قدرة المقترض على السداد.
3. مسار القرار الائتماني المتخذ.
4. التاريخ الائتماني للمقترض.

ب – الحصول على بيانات ومعلومات ملائمة تكون مفيدة لتخفيف الخطر الائتماني، وتـضم هذه المعلومات الجوانب التالية:

1. بيانات مالية حالية.
2. التحليل المالي.
3. توثيق التصنيفات الائتمانية الداخلية.
4. توثيق الموافقة على القرض.
5. توثيق الضمانات.

ج– إرسال ملاحظات خارجية تتعلق بتجديد الائتمان.

د – تجهيز وإعداد الوثائق الأساسية للقروض.

هـ – عندما يتم تطوير مناطق إدارة الائتمان ،يتوجب على البنوك الأخذ في عين الاعتبار الجوانب التالية:

1. الكفاءة والفاعلية في إدارة الائتمان، ويتضمن ذلك الرقابة على الوثائق، والتعهدات القانونية للمقترضين، والضمانات.
2. الدقة والتوقيت في المعلومات التي يتم تزويدها إلى نظام إدارة المعلومات.
3. الفصل الملائم في الواجبات أو المهام.
4. ضمان الامتثال (الالتزام) مع السياسات والإجراءات الائتمانية.

- صيانة إدارة ائتمان ملائمة ومقاييس وإجراءات الرقابة كما ورد في المبدأ التاسع الذي نص على أنه" يتوجب على البنوك أن تمتلك نظام لرقابة ظروف الائتمان الممنوح والقائم لمحافظ الائتمان بالتجزئة، بشكل يضمن لها تحديد مدى كفاية المخصصات والاحتياطيات المقررة مقابل الخسائر المحتملة".(Roberts, 2006, P 33-35).

– نظام الرقابة الفعال على الائتمان، يتضمن عدداً من المقاييس من بينها:

1. التأكد من أن البنك قد فهم الظروف المالية الحالية للمقترض.
2. تطابق الرقابة مع النواحي المالية وتعهدات العمليات.
3. تقييم الضمانات من حيث ارتباطها في الظروف الحالية للمقترض.
4. تحديد مشاكل الائتمان في الوقت الملائم وقبل حدوث الشيء.

- صيانة إدارة ائتمان ملائمة، ومقاييس وإجراءات الرقابة كما ورد في المبدأ الثاني عشر الذي ينص على أنه "يتوجب على البنوك أن تمتلك نظام للرقابة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية، يأخذ في الاعتبار التركزات الائتمانية، والتي تحدث كنتيجة لاحتواء المحفظة الائتمانية على مستوى عالي من الائتمان المباشر وغير المباشر"، وتشمل الرقابة على الائتمان في هذا المجال الجوانب التالية: (Roberts, 2006, P 43-47).

1. نوعية التسهيلات الائتمانية.
2. نوعية الضمانات.
3. المنطقة الجغرافية.
4. طبيعة الصناعة والقطاعات الاقتصادية.
5. الأطراف المقابلة الفردية أو الكفلاء.
6. المجموعات المرتبطة مع الأطراف المقابلة أو الكفلاء.

- يتوجب على البنك أن لا يقوم بعمل تسهيلات قوية على أساس الاعتماد علـــى مخـــاطر التركز.
- تجنب التركزات الائتمانية يكون صعباً في بعض الأحيان بسبب المنطقة التجارية للبنـــك والموقع الجغرافي، ونقص الوصول إلى مقترضين متنوعين اقتصادياً .

- **الطرق المستخدمة للحد والتخفيف من مخاطر التركزات الائتمانية من بينها:**
  1. التوجه نحو إتباع سياسة التسعير للمخاطر الإضافية.
  2. التوجه نحو زيادة رأس المال المحتفظ به للتعويض عـــن المـــستويات العاليـــة مـــن المخاطر.
  3. التوجه نحو المشاركة في القروض.
  4. التوجه نحو توريق أو تسنيد القروض.
  5. التوجه نحو استخدام المشتقات الائتمانية.

- تأكيد كفاية الرقابة على المخاطر الائتمانية كما ورد في المبدأ الرابع عشر الذي نص على أنه "يتوجب على البنوك تأسيس نظام مستقل،وتقديرات متطورة لإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية، والنتائج التي تم الحصول عليها من خلال المراجعة يتوجب أن تصل وبـــشكل مباشر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا"، وتشمل عمليـــات المراجعـــة والرقابـــة علـــى الائتمان الجوانب التالية: (Roberts, 2006, P 50-51).
  1. تزود مراجعة الائتمان بتقديرات مستقلة لمحفظة الائتمان بالتجزئة، ونوعية وتركيبـــة المحافظ الائتمانية الكلية.
  2. تقييم إجراءات إدارة الائتمان.
  3. تحديد مدى دقة التصنيفات الائتمانية الداخلية.
  4. الحكم فيما إذا كان ضباط الائتمان ومسئولي الحسابات يقومون في مراقبة الائتمـــان بالشكل الملائم.
  5. مراجعة الائتمان يجب أن ترفع تقريرها وبشكل مباشر إلى مجلـــس الإدارة ولجنـــة التدقيق أو الإدارة العليا بدون تفويض لسلطة الإقراض.

- تأكيد كفاية الرقابة على المخاطر الائتمانية كما ورد في المبدأ الخامس عشر الذي يـــنص على أنه"يتوجب على البنوك أن تضمن بأن وظيفة منح الإقراض يتم إدارتها بشكل جيد،

وأن التعرضات الائتمانية هي ضمن مستويات مرتبطة في معايير حكمية والحدود الداخلية" (Roberts, 2006, P 52-53).

- التأكد من كفاية الرقابة على المخاطر الائتمانية كما ورد في المبدأ السادس عشر الذي ينص على أنه "يتوجب على البنوك أن تمتلك نظام إجرائي وقائي على التسهيلات الائتمانية السيئة، وإدارة مشاكل الائتمان، وحالات إجرائية مشابهة" ويتضمن الجوانب التالية: (Roberts, 2006, P 54-55)

1. التخفيض في نوعية الائتمان يجب أن يتم تحديده في مرحلة مبكرة للسماح لها بخيارات أكثر لتطوير الائتمان والمحفظة الكلية.
2. يتوجب أن يكون لدى البنك إجراءات تنظيمية ووقائية مرتبطة في الأحداث المحددة.
3. السياسة الائتمانية يجب أن تكون واضحة في تحديد الآلية التي يتبعها البنك في معالجة وإدارة مشاكل الائتمان .

2-6-3 أنظمة التصنيف الائتماني ودورها في التخفيف والرقابة على مخاطر الائتمان :

- إدارة الائتمان والمقاييس وإجراءات الرقابة كما ورد في المبدأ العاشر الذي ينص على " تشجيع البنوك على تطوير واستخدام التصنيفات الداخلية في إدارة المخاطر. نظام التصنيف يجب أن يتلاءم مع تعقيدات الأنشطة التي يمارسها البنك، وطبيعة البنك، والحجم"، وتشمل الجوانب التالية: (Roberts, 2006, P 36-39)

– أنظمة التصنيفات الداخلية للمخاطر تساعد البنك على تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

1. التمييز في درجة المخاطر لمختلف التسهيلات الائتمانية.
2. تحديد جميع خصائص وصفات المحفظة الائتمانية.
3. تحديد المناطق التي تتركز فيها المخاطر.
4. تحديد المشاكل الائتمانية.
5. تقدير مدى كفاية الاحتياطيات لمقابلة خسائر القروض.
6. التخصيص الداخلي الملائم لرأس المال المستند إلى مخاطر المحفظة الائتمانية.
7. التسعير الملائم للائتمان بشكل يتلاءم مع مستويات الخطر الائتماني.

- نظام التصنيف الداخلي يجب أن يظهر استجابة لمؤشرات الخطر المحتملة التـــي تـــؤثر على الائتمان.
- الائتمانات التي تحمل تصنيفات سيئة (كنتيجة لتدهور الائتمان) يجب أن تكون موضـــوع لزيادة وتكرار المراقبة والمراجعة.
- تكرار المراجعة وأن تكون عند البداية (الموافقة على المنح)، ومنتظمة ودوريـــة (عنـــد تنفيذ الائتمان)، وعندما تتغير ظروف المقترض سواء في الاتجاه الموجب أو السالب.
- ترابط مسؤولية ضبط وتأكيد عمل التصنيفات مع وظيفة مراقبة ومراجعة الائتمان.
- وظيفة المراجعة الائتمانية يتم اختبارها بشكل دوري من خـــلال مجموعـــات الائتمـــان المستقلة.

2-6-3-1 إجراءات قياس المخاطر الائتمانية:

تشمل إجراءات قياس المخاطر الائتمانية من خلال مقترحات لجنة بـــازل II ثلاثـــة طـــرق لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان: (Koch & Scott,2006,p220-226) و(Price waterhouse Coopers, 2006, P6-42).

2-6-3-1-1 أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان :

أ- طريقة التصنيف المعيارية أو النموذجية (Standardized Approach): وهي طريقة تقليدية حيث يتم من خلالها تحديد أوزان المخاطر بناءً على التقييـــم الـــداخلي لمخـــاطر المؤسسة الائتمانية، وتتشابه هذه الطريقة من حيث المفهوم لاتفاقية بازل 1988، وهنالك بعض الإضافات الهامشية لقياس حساسية المخاطر ،تم توفيرها من خلال استخدام مـــدى أوسع من أوزان المخاطر الموجودة في اتفاقية رأس المال الحالية،ومن خلال ربط أوزان المخاطر هذه مع التصنيفات العامة، وإن هذه التصنيفات يتم توفيرها من خلال مؤســـسة تقييم ائتمان خارجية بحيث تحقق المعايير الصارمة المفروضة من قبل إتفاقية رأس المال الجديدة (Price waterhouse Coopers,2006, p16).

ب- طريقـــة التـــصنيفات الداخليـــة الأساســـية (Foundation Internal Ratings Approach): تعتمد على افتراض تواجد أنظمة رقابة داخلية فعالة على أنشطة البنـــك، فإن هذه الطريقة تعتمد على التقييم الداخلي كمدخل لاحتساب درجـــة الحـــساسية تجـــاه المخاطر وأنظمة الحـــوافز فـــي محاولـــة لحـــث وتـــشجيع البنـــوك علـــى التطـــوير المستمر لممارسات إدارة المخاطر، وفقـــاً لهـــذا الأســـلوب إن المؤســـسات تـــستخدم

التقييمات الداخلية لتقييم مخاطر الائتمان في محافظها بشكل يسمح لها أن تضع التصنيفات التي تكون لها علاقة في احتمالية عدم الوفاء والمدخلات الأخرى توضع من قبل المشرف. (Koch & Scott, 2006, P 220-226) و (Price waterhouse Coopers, 2006, P16).

ج- طريقة التصنيفات الداخلية المتقدمة "AIRB" (Advanced Internal Rating Approach) وهي شبيهة بطريقة التقييم الداخلي الأولية أو الأساسية إلا أنها لا تعتمد فقط على الرقابة الداخلية إنما تمتد لتشمل تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالعملاء كذلك، إضافة إلى احتساب احتمالية عدم الوفاء، فإن المؤسسات المالية أيضاً تستخدم تقديراتها الخاصة للخسائرعند التعثر (LGD)، والتعرضات عند التعثر (EAD)والإستحقاق (M) (Koch & Scott,2006,p220-226)و (Price waterhouse Coopers,2006,p16).

إن إطار العمل يسمح للطريقة الأساسية والمنهجيات المتقدمة في تقييم التعرضات المؤسسية، والوحدات الحكومية، في الطريقة الأساسية فإن المؤسسات تقدر إحتمالية عدم الوفاء المرتبطة بكل مقترض، والمشرف يوفر المدخلات الأخرى الضرورية لاشتقاق المطلوب احتجازه من رأس المال، أما في الطريقة المتقدمة تقوم المؤسسة بتطوير نماذج تقييم مناسبة لتوفر المدخلات الأخرى أيضاً، وتحت كلا من الطريقتين الأساسية والمتطورة فإن مدى أوزان المخاطر كدالة مستمرة سوف ينتج حساسية أكبر للمخاطر من الطريقة النموذجية (Price waterhouse Coopers, 2006, P16-17).

إن على المؤسسات أن تلاحظ أنه يتوقع منها أن تتبنى نفس الطريقة في احتساب رأس المال التنظيمي عبر كل محافظها على مستوى الملكية الواحدة القانونية أو على مستوى المجموعة المتحدة، وفي حين سيسمح لها الانتقال التدريجي إلى الطرق الأكثر تقدماً.

إن واحد من المتطلبات الأكثر أهمية لقبول التصنيف الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي أن يكون لهذه التصنيفات دور يومي في عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة، وهذا يتضمن استخدام التصنيفات في عملية الموافقة على الائتمان، وتحديد سلطة الموافقة على القرض، وتسعير القروض للعملاء، وتحديد مستوى الاحتياطي الملائم، وخطط التعويضات أو الرواتب والحوافز للموظفين، وإعداد التقارير للإدارة.

شكل رقم (2)

طرق تصنيف مخاطر الائتمان

طريقة التصنيفات الداخلية المتقدمة	طريقة التصنيفات الداخلية الأساسية	الطريقة المعيارية
كما في الطريقة الأساسية ولكن بالإضافة إلى احتساب احتمالية عدم الوفاء فإن المؤسسات تستخدم تقديراتها الخاصة لكل من الخسائر عند التعثر والتعرضات عند التعثر والاستحقاق.	الصورة العامة للمؤسسة مقسمة من خلال أصناف أوسع من عمليات التعرض للمخاطر. المؤسسات تضع التصنيفات بحيث تكون لها علاقة باحتمالية عدم الوفاء أما فيما يتعلق بالخسائر عند التعثر والتعرضات عند التعثر والاستحقاق يتم تقديرها من قبل المراقبين أو المشرفين.	مشابهةً لاتفاقية رأس المال1988 مع بعض حساسية مخاطر إضافية من خلال استخدام مدى أوسع من أوزان المخاطر المتصلة بالتصنيفات الخارجية. حيث أن المؤسسات المالية تعتمد في تصنيف مخاطر الائتمان على مؤسسات التصنيف الخارجية

المصدر :(Price Waterhouse Coopers,2006, P 15).

ويعتمد منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية على أربع مدخلات هي: (Koch & Scott,2006,p220-226).

1. احتمالية تعثر العميل ("PD" Probability of Default) والذي يتم عن طريقه قياس مدى احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معينة، وسواء اتبع البنك منهج التقييم الأساسي أو المتقدم فإنه يجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلي للبنك، وترى لجنة بازل أهمية اخذ العناصر التالية في عين الاعتبار:

التحليل المالي – درجة الجدارة المحددة خارجياً – الإدارة – اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على العميل بل على العملية التي يتم تمويلها – التحليلات المتعلقة بالصناعة – تحديد قيمة الشركة – شروط التسهيلات، وتقاس هذه النسبة من خلال احتمال تعثر العميل وهي عدد العملاء المتعثرين بالدفع خلال الفترة مقسومة على إجمالي العملاء في بداية الفترة .

2. الخسائر عند التعثر (LGD" Loss Given Default") ويتم عن طريقها قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين في السداد، حيث يتم إتباع إحدى المنهجين التاليين:

- المنهج الأساسي: وهو أن تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن فشل العملاء، ويراعى في تحديد هذه النسبة الأخذ في عين الاعتبار قيمة الضمانات التي يمكن للبنك تسييلها في حالة الفشل.
- المنهج المتقدم: يحدد البنك الخسائر الناشئة عن فشل العملاء بالنسبة لكل قرض على حدة أخذاً في الاعتبار انه في حال قيام أي بنك بحساب حجم الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد باستخدام تقديراته الخاصة أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية. وحجم الخسائر للتسهيلات الممنوحة يقاس من خلال حجم القرض الأساسي مطروحاً منه القيمة الحالية للمستردات من القرض.

3. التعرضات عند التعثر (Exposure at Default): ويتحدد بالقيمة التقديرية للتوظيفات المعرضة للمخاطر والتي يتم حسابها وفقاً لما يلي :

- بالنسبة للبنود داخل الميزانية: يراعى استبعاد للضمانات على شكل ودائع للائتمان الممنوح.
- بالنسبة للبنود خارج الميزانية: تحسب المخاطر للبنود خارج الميزانية بالنسبة للبنود المرتبطة عليها وذلك بضربها في معامل التحويل الائتماني (CCF" Credit Conversion Factor") الذي تحدد قيمته حسب نوع التسهيلات الائتمانية.

4. الاستحقاق الفعلي (Maturity): والذي يستخدم في بعض الحالات لدى توافر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوظيفات بحيث لا يتم الاعتماد على الآجل التعاقدي لدى تقدير الحجم المطلوب لرأس المال.

ويتم حساب الخسائر المتوقعة عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

Expected Loss = EAD*LGD *PD

وإن تحديد العناصر السابقة إما أن يتم من قبل السلطة الرقابية أو من قبل البنوك تبعاً لمستوى النظام الداخلي المعتمد في البنك متقدم أو بسيط.

2-3-6-2 نظام التصنيف الائتماني بالتدريج Credit Scoring System:

"نموذج إحصائي يتنبأ في احتمالية أن يواجه الفرد أو المنشآت الصغيرة تقصير في سداد التزاماتها أو دفعات القرض لمدة تصل إلى (90) يوم فأكثر، وهذا التصنيف لا يتنبأ في قدرة المقترض على السداد وإنما في رغبته في سداد الدفعات والالتزامات من خلال تحديد مجموعة من النقاط إلى المتقدمين بطلبات الحصول على القروض، وهذه النقاط تمثل الخصائص التي يعتقد البنك بأن لها ارتباط عالي مع مخاطر الائتمان العالية". (Longenecker, et al,2006,p4).

معظم الجهات المقرضة تستخدم نظام تصنيف النقاط في تقييم طلبات الائتمان المقدمة لها من قبل العملاء، ويستخدم في مجال تقييم ودراسة محافظ الائتمان بالتجزئة، فالعديد من المؤسسات المالية وشركات التأمين تستخدم هذا التصنيف لمساعدتها في تقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة في طلبات الإقراض المقدمة .

النظرية الأساسية التي يستند عليها نظام التدريج الائتماني هو إيجاد مجموعة من المؤشرات والعوامل يعطى كل منها وزن معين تساعد البنك في تقييم طلبات الائتمان، وتمكن البنك من فصل طلبات الإقراض الجيدة التي تتوافق مع المعايير والشروط الموضوعة، والعمل على عزل الطلبات غير الجيدة، والتي يتم الاعتذار عنها(Rose&Hudgins,2005,p613-614).

وتظهر أهمية نظام النقاط الائتماني كأحد الطرق المستخدمة في تقييم المخاطر الائتمانية للعملاء، والتنبؤ في مخاطر التعثر أو عدم السداد، ويعتمد هذا النظام على بيانات تاريخية تستند في تأسيسها على قاعدة من البيانات والمعلومات البنكية تعبر عن مشاكل ومخاطر الائتمان التي واجهها البنك خلال الفترات السابقة (Rose & Hudgins, 2005, P 613-617) .

ويستند نظام التصنيف بالتدريج على مجموعة من المدخلات في تقييم طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين من بينها: (العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، ومهنة العميل، أو خط العمل، ومدى الاستقرار الوظيفي، ملكية أو استئجار المنزل الذي يعيش به، ودرجة التصنيف الائتماني للمقترض، والمدة التي قضاها المقترض في عنوانه الحالي، وعدد الأشخاص الذين يعيلهم المقترض، ومدى احتفاظ المقترض بأرصدة دائنة، ومقدار الالتزامات، والتجارب السابقة مع المقترض، والدخل المتاح له) (Rose & Hudgins, 2005, P 615-616)

2-6-3-2-1 استخدامات نظام التصنيف الائتماني بالتدريج :

يستخدم نظام التصنيف الائتماني بالتدريج في مجال دراسة وتقييم طلبات القروض المقدمة من قبل قطاع التجزئة، والتي تشمل طلبات القروض بأنواعها المختلفة من بينها القروض الشخصية، وقروض السيارات، وقروض الإسكان، وقروض الأعمال، وبطاقات الائتمان.

ويساعد إعتماد البنك على نظام التصنيف بالتدريج من تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: التعامل مع طلبات الائتمان ذات الأحجام الكبيرة والتي تكون مبالغها صغيرة وزيادة قدرته في السيطرة على خسائر الديون المعدومة، وإجراءات سهلة في تقديم طلبات الإقراض، والتي تكون متاحة للعملاء عبر الهاتف أو الانترنت، والحصول على إجابة لها في وقت قصير لا يتجاوز عن (30) دقيقة، إضافة إلى تقليل التكاليف المتعلقة في دراسة وتقييم القروض وتكاليف التشغيل، وزيادة الدقة في دراسة طلبات الإقراض المقدمة (Longenecker, et al, 2006, p8-12).

2-6-4 الأساليب الأخرى المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان :

2-6-4-1 اختبارات الضغط الائتمانية Credit Stress Testing:

- إدارة الائتمان، والمقاييس وإجراءات الرقابة كما ورد في المبدأ الثالث عشر الذي اهتم باختبارات الضغط وينص على أنه "يتوجب على البنوك أن تأخذ في عين الاعتبار الأخطار المحتملة المستقبلية التي تحدث نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية أو تحت الظروف الحرجة أو الشديدة عند تقدير الائتمان على مستوى محافظ التجزئة أو على مستوى المحفظة الائتمانية الكلية"، وتشمل الجوانب التالية: (Roberts,2006,p47-48)

- السيناريوهات التحليلية واختبارات الضغط تساعد البنك على تحديد مناطق الأخطار المحتملة، والمناطق التي يتم أخذها في عين الاعتبار عند القيام في اختبارات الضغط وهي:
  1. الاقتصاد وانحدار الصناعة Economic or Industry Downturn
  2. أحداث المخاطر السوقية Market Risk Events
  3. ظروف السيولة Liquidity Conditions

وتم تعريف اختبارات الضغط الائتمانية على أنها قيام البنك بدراسة وتحليل أداء المحفظة الائتمانية للبنك من خلال إخضاعها إلى سلسلة من الاختبارات والدراسات، وهي مصممة لدراسة أداء المحفظة تحت أسوء الظروف أو أسوء الاحتمالات، أي تحت الظروف المعاكسة الشديدة بهدف توليد مقاييس احتمالية الخطر وإخراج المخاطر المحتملة، ونستنتج من هذا المفهوم النقاط التالية:(Seng, 2004, P15-16).

1. عمل سلسلة من الاختبارات أي أن اختبارات الضغط تفحص أكثر من نوع من عوامل الخطر.
2. الظروف الصعبة أو الحرجة (التشاؤمية).
3. أحداث غير متوقعة من الممكن أن تحدث.
4. الانحدار في الاقتصاد، وفترات التوسع أو الانتعاش الاقتصادي.
5. قضية غير معروفة تحدث خلال فترات الكساد الاقتصادي.

وتم تعريف اختبارات الضغط من قبل لجنة بازل (BIS) عام 2000 على أنها مصطلح شامل يصف التقنيات المختلفة المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس احتمالية التعرض للإحداث الاستثنائية (Monetary Authority of Singapore, 2002, P4).

ويتطلب عند إعداد اختبارات الضغط الائتمانية من قبل البنوك أن يتم الأخذ في عين الاعتبار عدداً من الجوانب من بينها: (Monetary of Singapore, 2002, P1738)

- أن تتوافر لدى البنوك معلومات وبيانات تاريخية عن محافظها الائتمانية وبشكل خاص محافظ الإقراض غير العاملة "Non Performance Loans" أو التي تواجه التعثرات الائتمانية.
- أن تتوافر لدى البنوك أنظمة معلومات إدارية تمكنها من دعم إختبارات الضغط مع الأخذ في عين الاعتبار مخاطر السوق والعمليات .
- أن تتوافر لدى البنك قاعدة من البيانات يتم الاعتماد عليها في إعداد اختبارات الضغط وأن تكون هذه البيانات من نوعية خاصة كأن تكون لها علاقات باختبارات الضغط، وواقعية البيانات المستخدمة، ومصداقية هذه البيانات من حيث القدرة على الاعتماد عليها.
- أن يتم عمل مسح ميداني للبيئة الداخلية والخارجية التي ترتبط بها محافظ الائتمان، وبشكل يساعد البنك على تحديد عوامل الخطر، ومعرفة أماكن الخطر ومفاتيح إدارة هذه المخاطر.

المبحث السابع

استراتيجية البنك

2-7 استراتيجية البنك:

2-7-1 مقدمة:

الاستراتيجيات المثلى في مجال إدارة المخاطر البنكية هي محصلة لاستخدام تقنيات وأدوات التحوط، والتي يكون لها تأثير مباشر على تعظيم حقوق الملكية، والتحوط يكون في مختلف الأنشطة والوظائف التي يؤديها البنك وتشمل: (التسهيلات الائتمانية، وإدارة السيولة، وتذبذبات الاصول، والهامش مابين معدل الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة على الائتمان والودائع)، ومخاطر الطرف المقابل من خلال استخدام العقود المستقبلية كأداة من أدوات التحوط. وتظهرأهمية استخدام استراتيجيات التحوط كأداة مهمة في تخفيف المخاطر الكلية للبنك، وأثرها على تعظيم حقوق الملكية. وتكمن أهمية إستراتيجيات إدارة مخاطر البنك في أنها مجموعة من استراتيجيات التحوط للتوزيعات الاحتمالية لمستقبل الاصول البنكية.

إن بازل قد وضعت إطار عمل للتعرف على التقنيات المتعددة للتخفيف من مخاطر الائتمان، كالضمانات، والكفلاء، ومشتقات الائتمان، إن أي تحوط ملائم يجب أن يؤدي إلى تحرير رأس المال التنظيمي (Bomfim, 2001, P4).

والقدرة على فهم استراتيجية البنك في مجال إدارة مخاطر محافظة الائتمانية هي بمثابة المرشد والموجه لتحديد متى يحتاج إلى اتخاذ إجراء فعال للحد والتخفيف من حدة الخطر الائتماني من جهة، والتوسع الملائم في محافظه الائتمانية من جهة أخرى.

وقد وردت العديد من المفاهيم في مجال إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان من بينها:

- عرفت إستراتيجية البنك في مجال التعامل مع مخاطر العملية الائتمانية (Bank Tolerance of Credit Risk) على أنها أسلوب لتعامله مع مخاطر الائتمان من حيث كونه يتجه نحو قبول وتحمل المخاطر العالية (إستراتيجية هجومية) أو أنه لا يرغب في تحمل أو قبول مخاطر الائتمان (إستراتيجية متحفظة) أو أنه معتدل في تحمل وقبول مخاطر

الائتمان (إستراتيجية معتدلة)، إضافة إلى التقنيات المستخدمة في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية، والتي تكون المحصلة النهائية لها تخفيف حدة هذه المخاطر والتأثير على قيمة البنك. (Raspanti, & Szakal, 2002, p1).

- وتعرف إستراتيجيات البنك في التعامل مع المخاطر أيضاً على أنها تحديد الرد المناسب على المخاطرة والذي يتناول تحديد الخطوات التي ستتبعها المخاطرة عند حدوثها، ويتضمن تخصيص مسؤولية الوحدات (أو الأقسام) عن تنفيذ خطة الرد على المخاطرة عند حدوث المخاطرة وهناك عدة استراتيجيات متعارف عليها يمكن استخدامها للتخفيف من المخاطرة أو السيطرة عليها من بينها: (Rejda, 2001,60-63).

1. القبول: الذي يعني قبول المخاطرة بمعنى عدم إعداد أية خطط للاستعداد لنتائجها،وفي حال حدوثها سوف يتم ترك الأمر للظروف لتلعب دورها .
2. تفادي المخاطر: والذي يتضمن تجنب المخاطر من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب أثر وقوع المخاطرة أو إزالة مسبباتها نهائياً.
3. تحويل أو توزيع المخاطر: وتتضمن تحويل المخاطر بشكل لا يهدف إلى إزالتها أو محو أثارها، وإنما يحول مسؤولية إدارة المخاطرة إلى طرف ثالث ويعد تحويل المخاطرة البديل عن التكلفة المحتملة نتيجة الخسارة الناتجة عن وقوع المخاطرة.
4. التخفيف من المخاطرة أو التلطيف من أثارها: وتحاول هذه الإستراتيجية أن تخفف من أثار حدوث المخاطرة وذلك بالتخفيف من احتمالية وقوعها أو التخفيف من احتمال حدوث المخاطرة إلى حد مقبول.

و يتضمن ذلك أن إستراتيجيات البنك في مجال قبول أو رفض مخاطر العملية الائتمانية يستند على عدد من الإستراتيجيات من بينها: (Radecliffe, 1994, p649-655).

- إستراتيجية ائتمانية متحفظة أو دفاعية Conservative of Defensive: وهي عبارة عن توظيف الأموال في مجال التسهيلات الائتمانية التي تعطي عوائد منتظمة على المدى الطويل ومخاطرها تكون متدنية، ويكون هدفها توفير الأمان والمحافظة على العوائد.

- استراتيجية ائتمانية هجومية Aggressive Policy: وتتضمن أخذ مخاطر ائتمانية عالية مقابل الحصول على العائد الأعلى إضافة إلى الاهتمام باستخدام تقنيات تخفيف المخاطر الائتمانية في سبيل تحقيق ذلك العائد العالي والمحافظة عليه ونموه.
- إستراتيجيات ائتمانية متوازنة Balanced Policy: وهي تجمع مابين عنصر الأمان وتحقيق الأرباح ونموها.

2-7-2 مبادئ التأسيس الملائم لبيئة مخاطر الائتمان واستراتيجيات البنك :

ورد ضمن اتفاقية بازل II عدد من المبادئ تعنى بشكل أساسي في مجال إدارة المخاطر ووضع إستراتيجيات بنكية ملائمة في هذا المجال من بينها : (Roberts,2006,p8-10).

- التأسيس الملائم لبيئة إدارة الائتمان كما ورد في المبدأ الأول الذي ينص على" أنه يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة الدورية لإستراتيجية المخاطر الائتمانية ومدى ملائمة سياسات المخاطر الائتمانية المعمول بها داخل البنك. يجب أن تعكس الإستراتيجية مدى تقبل البنك للمخاطر ومستويات الربحية التي يتوقع البنك الوصول إليها من خلال إدراك المخاطر الائتمانية المختلفة"، وتشمل عدد من الجوانب من بينها:
  - إستراتيجية المخاطر الائتمانية يجب أن تتضمن قوائم البنك للموافقة على الائتمان حسب نوع الائتمان (التجاري، والاستهلاكي، والعقاري)، وحسب القطاع الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة، والاستحقاق، وتوقعات الأرباح.
  - إستراتيجيات البنك يجب أن تتضمن تحديداً للأسواق المستهدفة وكل الخصائص التي يريد البنك تحقيقها والوصول إليها في المحفظة الائتمانية.
  - يتوجب على مجلس الإدارة المراجعة الدورية للنتائج المالية للبنك، واعتماداً على هذه النتائج يتم تحديد ما إذا كان هنالك حاجة إلى إحداث تغييرات في إستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطره.
  - الإستراتيجيات والسياسات يجب أن يتم التواصل بها من خلال كافة المستويات الإدارية العليا المختلفة .

- التأسيس الملائم لبيئة مخاطر الائتمان كما ورد في المبدأ الثاني الذي ينص على أنه" يتوجب على الإدارة العليا أن تكون مسؤولة عن تنفيذ وتطبيق الإستراتيجية الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، إضافة إلى تطوير السياسات وتحديد الإجراءات، والمقاييس والرقابة على مخاطر الائتمان هذه السياسات والإجراءات يجب أن تعنون أو توجه لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كافة الأنشطة البنكية وكل من محافظ ائتمان التجزئة ومستويات المحفظة"، وتشمل عدد من الجوانب من بينها : (Roberts, 2006, p13-15) .

1- مسؤولية الإدارة العليا تتضمن التأكد والتحقق من الجوانب التالية:
- أنشطة الموافقة الائتمانية للبنك يجب أن تتوافق مع المعايير المؤسسية.
- الإجراءات المكتوبة تم تطويرها وتطبيقها .
- موافقة القروض ومسؤوليات المراجعة أن يتم تحديدها بشكل واضح وملائم .
- الآمان وقوة البنك تتم من خلال تصميم وتطبيق السياسات المكتوبة والإجراءات المحددة، والمقاييس، والرقابة والتحكم في مخاطر الائتمان.

2- يتوجب أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك عدداً من الجوانب من بينها:
- الأسواق المستهدفة.
- خليط المحفظة.
- التسعير والشروط غير المتعلقة بالتسعير.
- هياكل الحدود الائتمانية.
- صلاحيات الموافقة.
- التقارير الاستثنائية.

2-7-3 الأدوات المستخدمة في تخفيف المخاطر الائتمانية :

يقصد بتخفيف مخاطر الائتمان عن طريق استخدام أدوات يتم من خلالها توفير شبكة من الآمان والحماية من الضمانات المادية الملموسة المقبولة (كالحجوزات النقدية، والرهونات العقارية، ورهن الأوراق المالية)، وكفالة طرف ثالث، وتوجه البنك نحو التعامل في المشتقات الائتمانية

للتحوط ضد مختلف أشكال التعثرات الائتمانية). وهذه الأدوات توفر تغطية كلية أو جزئية لمختلف التعرضات للمخاطر الائتمانية المحتملة (Varotsis,1998,p1-3).

مخففات مخاطر الائتمان تم التركيز عليها من خلال اتفاقية بازل II (Basel 2 Accord) وهنالك توجه من قبل العديد من البنوك في العالم على استخدامها، والهدف منها تحقيق تحسن مستمر في مجال إجراءات إدارة مخاطر الإقراض، وتكون المحصلة النهائية لها تخفيف المخاطر الائتمانية والتأثير على قيمة البنك، وتضم أشكالاً مختلفة من المخففات الائتمانية من بينها: (Price Waterhouse Coopers,2006, p19)

2-7-3-1 <u>الضمانات المادية الملموسة (القابلة للبيع) Collateral</u> :

إن مدى الضمانات المقبول سوف يتم توسيعه إلى أبعد من النقد والسندات الحكومية، لتشمل الأوراق المالية ذات التصنيف الاستثماري، وحتى الأوراق المالية غير المصنفة، والأسهم وذلك تحت شروط معينة، وتستطيع البنوك أن تختار بين أسلوب بسيط أو شامل في تقييم الضمانات. (Price Waterhouse Coopers, 2006, p20).

يمكن للضمانة أن تؤدي دوراً مهماً في قرار الإقراض .بالنسبة للقروض ذات المخاطر المرتفعة. أو ذات القيم الكبيرة يرغب البنك غالباً في وجود مصدر بديل للسداد في حالة أخطأت خطط العميل ولم يتمكن من السداد من المصدر الذي خطط له، بعبارة أخرى على البنك أن يتساءل عن موقفه فيما لو لم يتمكن العميل من السداد كما هو مخطط له. كما تشكل الضمانة شبكة أمان فيما لو لم تسير الأمور كما يجب. لكن الضمانة الكافية بحد ذاتها يجب أن لا تكون السبب للموافقة على الإقراض، ويجب أن ينظر إليها من قبل المقرض كتأمين على القروض، ولكن ليس كالمصدر الأكثر احتمالا للسداد (عبد الله، 2002، ص45 -46).

المعاملة الائتمانية المضمونة هي التي يواجه فيها البنك تعرضات للمخاطر الائتمانية أو من المحتمل تعرضه لمثل هذه المخاطر، ولكن هذه التعرضات تكون مغطاة بضمانة توفر له التحوط الكلي أو الجزئي، والضمانات المقبولة يتوجب أن يتوافر فيها عدد من الشروط والخصائص الأساسية من بينها: (Price Waterhouse Coopers,2006,19-20).

- سهولة التقييم: مثل الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، والرهونات العقارية، والعملات الصعبة المسعرة يومياً، وأن يتم تقييم الضمانة بشكل دوري وبحد أدنى كل ستة أشهر.
- سهولة التسييل: أي سرعة تحويل الضمانة إلى نقد يسدد به الالتزام المضمون: مثل النقدية، والأوراق المالية سريعة التداول في السوق المالي.
- ثبات القيمة: الاستقرار النسبي قي قيمة الضمانة، وعدم تعرض قيمتها إلى نقص حاد وتقلبات أسعار حادة، وعدم ارتباط قيمتها عكسياً مع قيمة الالتزام.
- نسبة التغطية: أن تغطي قيمة الضمانة كامل قيمة القرض إضافة إلى هامش أمان لا يقل عن (25%) من قيمة القرض.
- سلامة التوثيق القانوني للضمانة .
- أن تكون الضمانة عالية التصنيف .

والضمانات المقبولة تكون على شكل: الحجز النقدي (وما شابه)، وسبائك الذهب، والسندات الصادرة عن الدولة والقطاع العام، وأدوات الدين البنكية المدرجة في البورصة الرسمية، والأوراق المالية كالأسهم ذات التصنيف العالي والمدرجة في الأسواق المالية النظامية، والصناديق المشتركة (Price Waterhouse Coopers,2006,19-20).

2-7-3-2 **الكفالات Guarantees** :

يوجد طرفان أساسيان في عملية الائتمان المقدمة من قبل البنوك،الطرف الأول هو البنك والطرف الثاني هو المستفيد من الائتمان وتكون الضمانات شخصية عندما يكون هناك شخص ثالث طبيعياً كان أوإعتبارياً ملتزم تجاه البنك (الدائن) بالإضافة إلى المدين في تسديد قيمة الدين إذا عجز المدين الأصيل عن السداد بحيث يعود البنك على الكفيل بما لديه من حقوق وأصول ويتعامل معه بصورة موازية للمدين الأصيل من حيث المطالبة والملاحقة وحتى السداد التام .

ويتوجب على البنك أن يقوم بدراسة أوضاع الكفيل دراسة كاملة للوقوف على حقيقة أوضاعه المالية لتحديد ما إذا كان يمكن قبوله كفيلاً، ويخضع ذلك لجميع المعايير التي يخضع لها المدين مثل الأهلية القانونية، والقدرة على توقيع العقود بصفته كفيلاً، وكذلك الاستعلام عن

سمعته الأدبية والاجتماعية وعن ملاءته المالية ومصادر الدخل وقدرته على السداد بل واستعداده للوفاء عند الطلب إليه، وذلك في حال تخلف المدين عن السداد .(Price Waterhouse Coopers, 2006, P 21-22)

يجب على البنوك أن تستجيب للمتطلبات التشغيلية القوية للكفلاء والمشتقات الائتمانية،كما يجب أن تكون الحماية مباشرة، وواضحة، وغير قابلة للنقض، وغير محددة بشرط. كما يجب أن يتوفر في الضمانات /الكفالات كافة المتطلبات التشغيلية بما فيها القابلية القانونية للتنفيذ، والتوثيق، والتغطية، والحق في مقاضاة الكفيل مفضلين ذلك عن مقاضاة الملتزم بالدفع في حالة التخلف.

وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات مقبولة إذ ما تم تقديمها من الجهات التالية: الوحدات السيادية القطاع العام،والبنوك والمؤسسات المالية، والشركة الأم، والشركات التابعة والشقيقة التي لها أوزان مخاطر اقل من وزن مخاطر العميل المقترض .(Price waterhouse Coopers,2006,p21-22)

2-7-3-3 المشتقات الائتمانية Credit Derivatives:

وردت العديد من المفاهيم المرتبطة في المشتقات الائتمانية، من بينها :

- ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (IAS32) أن" الأدوات المالية تشمل على الأدوات المالية الأولية (التقليدية) مثل المدينون والدائنون وأدوات حق الملكية، كما تشمل أيضاً الأدوات المالية المشتقة عنها مثل عقود الخيار المالية، والعقود الآجلة، وعقود المبادلة، حيث تنشئ هذه الأدوات المالية المشتقة حقوقاً وتعهدات يكون أثارها تحويل لواحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في الأداة المالية الأولية بين الأطراف المعنية. (معايير المحاسبة الدولية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص581).

- المشتقات الائتمانية أيضاً هي عبارة عن عقود مالية تسمح بنقل مخاطر الائتمان من أحد المشاركين في السوق إلى طرف أخر،قادرة على التعظيم الكفء للتسهيلات من خلال التسعير والتوزيع لمخاطر الائتمان من خلال المشاركين في السوق المالي، ويتم تداولها في الأسواق غير المنظمة، ومن الأمثلة عليها مبادلات التعثر الائتماني (Pomfim,2001,p1).

- أداة مصممة لفصل مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، وتسمح في الاتجار المنفصل بمخاطر الائتمان، وهي تسمح بتخصيص وتسعير أكفأ لمخاطر الائتمان، والتعامل بها يتم من خلال عقود ثنائية يتم تداولها بشكل يسمح لطرفيها من إدارة مخاطرهم الائتمانية (Crouhy, et al , 2001, P 441-442).
- المشتقات الائتمانية عبارة عن أدوات حديثة لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال عقود ثنائية يتم تداولها في القطاع الخاص وتسمح لأطرافها بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان كما هو الحال عندما يخشى بنك ما من عدم قدرة عميله على سداد القرض، فإنه يتجه نحو حماية نفسه من الخسائر بتحويل مخاطر ائتمان القرض لطرف أخر بينما يبقى القرض ضمن سجلات البنك (Crouhy, et al, 2001, P 441-442).

2-7-3-3-1 المشتقات الائتمانية للبنوك التجارية Credit Derivatives for Commercial Banks : (Watzinger,1998, p24-26) .

ظروف المنافسة والاتحادات السريعة في الصناعة المصرفية، مع الضغوطات من قبل المساهمين على كفاية العائد على حقوق الملكية، هي قوة وجهت البنوك التجارية نحو إدارة مخاطر التعرضات الائتمانية من خلال مشتقات الائتمان، والتي سمحت لها في تحقيق العديد من الجوانب من بينها:

- إدارة الحدود/ السوق الائتمانية Managing Credit Line:

شراء الحماية الائتمانية على التزامات محددة في مبادلات التعثر الائتمانية مكنت البنوك التجارية من إبقاء المقترضين ضمن اتفاقيات القرض والمحافظة على العلاقة مع العملاء. وفي نفس الوقت سمحت للبنوك في التحرك بحرية اتجاه مبادلات التعثرات الائتمانية من خلال تحويل المخاطر من المقترض إلى بائع الحماية ومكنت من الناحية العملية الوصول إلى العملاء الأكثر ربحية (Watzinger, 1998, p24) .

- العائد الأمثل على رأس المال الاقتصادي/ التنويع (Optimizing Returns on Economic Capital /Diversifying) تركز المحفظة يعني خسائر عالية، والنتيجة تكون الاحتياج إلى رأس مال اقتصادي أكثر للتضحية بالربحية. شراء الحماية الائتمانية على التزامات محددة أو

على التزامات صناعة معينة تمكن البنك من تخفيض تركزات المحفظة.النتيجة تكون تخفيض مبلغ رأس المال الاقتصادي المطلوب وتحقيق العائد الأعلى على رأس المال الاقتصادي (Watzinger,1998, p24-25).

- العائد الأمثل على رأس المال التنظيمي Optimizing Returns on Regulatory Capital
العائد على رأس المال التنظيمي يعتمد على معدل كفاية رأس المال التنظيمي الموضوع من قبل لجنة بازل (BIS)، والتي تتطلب ما نسبته (100%) كأوزان مرجحة لمخاطر الشركات فالمشتقات الائتمانية سمحت للبنوك التجارية التقليل من أوزان المخاطر المرتفعة للأصول والنتيجة النهائية لها تخفيف متطلبات رأس المال(Watzinger,1998,p25-26) .

2-7-3-3-2 مشتقات الائتمان ودورها في تخفيف المخاطر:

المشتقات الائتمانية من خلال فوائدها المتعددة للبنوك مكنتها من تخفيض متطلبات رأس المال "Capital Charges" بشكل جوهري يصل في المتوسط إلى (33%) مما يعني ذلك تمكينها من زيادة حجم عمليات الإقراض بنفس النسبة، وتحقيق زيادة مهمة في الربحية، واستخدام البنوك لمشتقات الائتمان يساعدها في تخفيف مخاطر الائتمان وعلى النحو التالي: (Bomfim, 2001, p1-6) و (Price waterhouse Coopers, 2006, P21-22) .

1. السيطرة على المخاطرة الائتمانية لأي أداة دين.
2. التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار الاصول محل التعاقد أي التحوط ضد مخاطر التغير في معدلات الفوائد، وأسعار الأسهم،وأسعار الصرف، وأسعار السلع .
3. استخدام المشتقات في مجال إدارة مخاطر الاصول /المطلوبات .
4. استخدام المشتقات لزيادة السيولة عن طريق ترتيب مشتقة بخصوصية معينة يمكن بواسطتها زيادة أمان المحفظة.
5. تعمل المشتقات كغطاء تأميني من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول عن طريق المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل أو الإعسار المالي.
6. تقليل مخاطر التركز في المحفظة و توفير التنوع فيها .
7. خلق أصول تركيبية جديدة "Synthetic Assets" مفصلة طبقاً لاحتياجات أسواق الدين.

8. تمكين المشتري من تحديد كافة الأحداث الائتمانية التي في حال حدوثها يتم توفير الحماية له بموجب ترتيبات المشتقات كما هو الحال في مبادلات التعثر " Default Swaps"
9. التحوط ضد خطر الخسارة حيث يلتزم الطرف الأخر بالدفع للطرف المنشئ عند حصول الحدث الائتماني بغض النظر عن خسارة الطرف المنشئ أم لا .

2-7-3-3-3 أنواع المشتقات الائتمانية Types of Credit Derivatives:

فقط مبادلات التعثر الائتمانية Swaps Credit Default ومبادلات العائد الكلي Swaps Total Return معترف بها في خفض رأس المال التنظيمي،ولا يوجد فائدة من خيارات هوامش الائتمان. وعلاوة على ذلك فإن الحماية الائتمانية معترف بها فقط إذا كان الضمان أو الكفالة أو المشتقة الائتمانية مجهزة من قبل مؤسسة من المرتبة (أ) أو أعلى أو من قبل كيانات أو هيئات رئيسية في القطاع العام،أو من قبل بنوك بأسعار أفضل من الائتمان الأصلي (Price waterhouse Coopers, 2006, P21-22).

ومن أهم أنواع المشتقات الائتمانية :

1. مبادلات التعثر الائتماني Credit Default Swaps:
2. مبادلات العائد الكلي Total Return Swaps:
3. أدوات الدين المترابطة Credit Linked Notes:
4. خيارات الهامش الائتماني Credit Spread Options:

1. مبادلات التعثر الائتماني Credit Default Swaps :

اتفاقية بين طرفين يدفع بموجبها الأول للثاني كوبون دوري ثابت طيلة حياة الاتفاقية المقررة بينما لا يقدم الثاني أية دفعات ما لم يحصل حدث ائتماني محدد .هذه الأحداث تحدد عادة بأنها تشمل "Material Default " مثل: (الإفلاس، أو إعادة هيكلة الدين الخاص بأصل معين) في مثل هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للأول ويتم إنهاء المبادلة.

حجم الدفعة عادة يرتبط بالانخفاض في القيمة السوقية للأصل المعين عقب حصول الحدث الائتماني" Credit Event ".وهي أداة أساسية (أنية) في أسواق المشتقات الائتمانية وتتميز ببنائها المعقد المتين لمدى واسع من المنتجات الأكثر تعقيداً (Bomfim, 2001, p5-8) و(Varotsis, ,1998, P3).

2. مبادلات العائد الكلي Total Return Swaps:

اتفاقية بين طرفين يتم فيها تبادل دفعات دورية خلال الفترة المحددة للاتفاقية. الأول يقدم دفعات تعتمد على العائد الكلي للكوبونات مضافاً إليها الأرباح أو الخسائر الرأسمالية العائدة لأصل محدد معروف. الطرف الثاني يقدم دفعات ثابتة أوعائمة كما في حالة "Vanilla Interest Rate Swap" وتقوم دفعات الطرفين على أساس نفس المبلغ الأصلي. والأصل المعين يمكن أن يكون إي أصل أو الرقم القياسي أو سلة من الاصول.

الفرق الجوهري ما بين "CDS" و"TRS" أن الأول يوفر حماية من أحداث ائتمانية معينة في حين أن الثاني يوفر حماية ضد الخسارة بغض النظر عن السبب سواء كان تعثر أو حصول اتساع في الهوامش الائتمانية "Credit Spreads" نتيجة حمى السوق مثلا.

العديد من الأنواع المختلفة من أدوات الين المترابطة CLN تمتلك هياكل ومواقع جيدة في السنوات الماضية القليلة.(Crouhy, et al ,2001, p455-458) و(Varotsis, 1998,p5)

3. أدوات الدين المترابطة Credit Linked Notes:

ربط أداة دين مع مشتقة ائتمانية مقابل الحصول على عائد أعلى على هذه الورقة. ويقبل المستثمرون التعرض (Exposure) لحدث ائتماني محدد كأن يشترط تسديد قيمة الورقة بأقل من القيمة الاسمية في حال حصول تعثر في الأصل المحدد قبل استحقاق الورقة (Bomfim, 2001, P10-11)

أدوات الدين المترابطة (CLN) هي في الغالب أوراق، أو قروض أو شهادات إيداع مع بعض الأبعاد الائتمانية المضافة عادة، ولكن ليس دائماً تزود من خلال المشتقات الائتمانية.وأغلب أدوات الدين المترابطة (CLN) تتكون من السندات، يتم إصدارها من خلال تصنيف المقرض الجيد،

وتكون على شكل رزمة مع مبادلات الائتمان على مخاطر الجدارة الائتمانية الأقل. على سبيل المثال، ممكن للبنك أن يبيع بعض تعرضات الأخطار الناشئة من خلال إصدار السندات المرتبطة بمخاطر التعثر لهذه المخاطر أو تحويل المخاطر. هذا يساعده في الوصول إلى هدف هو التقليل من التعرضات الائتمانية (Varotsis,1998, p7).

السلة البسيطة من الأدوات تعطي المستثمر تعرضات لمخاطر المحفظة وفي العادة تخفض من المخاطر من خلال عمليات التنويع، السلة البسيطة ممكن أن تتكون من محفظة منوعة بشكل جيد، وعائد عالي أو أدوات السوق الناشئة.

في الظاهر فإن سلة التعثر الأول First –to-Default من المتوقع أن تعمل على زيادة المخاطر وبذلك زيادة العائد للمستثمرين، والتي تستطيع أن تفقد الأصل إذا تعثر أي من الأسماء الموجودة في السلة (Crouhy, et al ,2001,458–460).

4. خيارات الهامش الائتماني Credit Spread Options:

خيارات الهامش هي الجيل الثاني من المشتقات، مشتقات المبادلات الائتمانية، مثل الأنواع الأخرى من الأدوات الآنية تقيم على أساس العرض والطلب، ولكن خيارات الهامش تتطلب استخدام نماذج تقييم ائتمانية معقدة (Varotsis, 1998, p6) و(Crouhy, et al ,2001,460–461).

البنوك نشطة في سوق خيارات الهامش تمتلك استثمارات في البنية التحتية تكون مهمة في مجال التقييم والإدارة في الأسواق. جوهر مخاطر الائتمان أكثر صعوبة في الوصول لأي اتفاقية، بسبب نقص البيانات في الحقل ذات الأهمية .

معظم خيارات الهامش تكتب ما بين التجار والمستثمر النهائي. لا تظهر أي شيء مشابه للسوق يتوجب أن يتم المتاجرة بها من خلال أشخاص ذوي خبرة ومهارات عالية لأنها تكون منسجمة مع مقاييس (Crouhy, et al ,2001,460–461).

4-3-7-2 تصفية الحسابات التي تظهر في الميزانية On – Balance – Sheet Netting:

تصفية Netting الحسابات التي تظهر في الميزانية (التصفية:هي تسوية الالتزامات المشتركة بالقيمة الصافية للعقد وليس بالقيمة الإجمالية (Price Waterhouse,2006, Coopers,p21).

بإمكان البنوك التي تقوم بمشتقات المقايضة تقليل المخاطر من خلال ما يعرف باتفاقيات التصفية (Netting Agreements). وما يعرف باتفاقيات الإنهاء (Closeout Netting) يعتبر الآن شرط نمطي في التوثيق القانوني لعقود المشتقات. وبموجب ذلك لا يستطيع العميل إيقاف الدفع على عقود لها قيمة سالبة فيما يطلب القبض على عقود ذات قيمة موجبة .

ويتم الاعتراف الكامل بتصفية الحسابات التي تظهر في الميزانية لأول مرة إذا تم تحقيق الشروط التشغيلية التالية : (Price Waterhouse,2006, Coopers, p21).

1. وجود اتفاقية قانونية ملزمة للطرفين .
2. يمكن تحديد كافة الاصول والمطلوبات الخاضعة لاتفاقية استخراج الصافي بدقة وفي أي وقت كان .
3. السيطرة على ومراقبة حسابات التعرضات على أساس الصافي .
4. السيطرة على ومراقبة المخاطر المتحركة .
5. مطابقة استحقاق الاصول والمطلوبات والتزام التحوطات بحد أدنى سنة واحدة من متطلب الاستحقاق المتبقي.

وهي احد الأساليب التي وردت في بازل II لتخفيف التعرضات لمخاطر الائتمان للإطراف، وتتخذ عدة أشكال من بينها (تصفية الوضعية/ الدفع Position/Payment Netting، وتصفية الإنهاء Closeout Netting، والتصفية من خلال التجديد أو الاستبدال Netting By Novation Obligation Netting، والتصفية الثنائيةBilateral Netting، والتصفية متعددة الأطراف Multiple Netting).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة وأوراق العمل

3-1 الدراسات السابقة وأوراق العمل :

3-1-1 الدراسات السابقة :

1- دراسة (Chung&Pruitt. 1994) بعنـــوان "A Simple Approximation of Tobin's Q" وتم عرض الدراسة في Financial Management Association.

تناولت الدراسة تطوير معادلة بسيطة تقريبية لتوبن كيو، وتتطلب المعادلة معلومـــات ماليـــة ومحاسبية فقط. تظهر نتائج لمجموعة من الانحدارات التي تقارن قيم توبن Q التقريبية مع تم تم الحصول عليه من قيم في نتائج ليندينبيرغ وروس Lindenberg and Ross)1981) من خلال بناء نموذج لوغاريتمي في حساب نسبة توبن كيو، ويعتبر النمـــوذج نظريـــا صـــحيحاً ويشير إلى أنه على الأقل (96.6%) من المتغيرات في توبن Q قد تم شرحها مـــن قبـــل Q التقريبية.

تلعب صيغة توبن Q دوراً مهماً في العديد من المجالات المالية. تعرف على أنها نسبة القيمة السوقية للشركة إلي كلفة الإحلال لأصول الشركة، وقد تم استعمال Q لتفـــسير العديـــد مـــن الظواهر المختلفة للمؤسسات، مثل الاختلاف في البيانات المقطعية في قـــرارات الاســـتثمار والتنويع (Jose, Nichols, & Stevens. (1986)، و(Malkiel, Von Furstenberg, & Watson. (1979) العلاقة بين إدارة الملكية وقيمة المنـــشاة، .McConnell & Servaes) (1990) و(Morck, Shlefer, & Vishny. (1988) العلاقـــة مـــا بـــين الأداء الإداري والمكاســـب الإضـــافية للمـــدراء، (Lang, Stulz, and Walkling. (1989)، الفـــرص الاستثمارية والاستجابة للمكاســـب الإضـــافية للمـــدراء، (Lang, Stulz, and Walking. 1989))، سياسات التمويل، وتوزيع الأرباح، والتعويضات (Smith and Watts, (1992).

على أي حال بالرغم من تأثيرها المهم على العديد من الجوانب الهامة للتمويل المؤسسي، فإن العديد من المدراء الماليين يعتمدون اعتماداً قليلاً على Q في تحليل القرارات الفعليـــة. بينمـــا

يعود السبب في التجنب الإداري لتلك الأداة المالية القوية الفعالة إلى احتمالية عدم المعرفة Q وجوانبه المتعددة، فإنه من الواضح أيضا أن توفر بيانات Q الدقيقة والواضحة هو شيء محدد عند مقارنتها مع مصادر معروفة من المتغيرات المالية المهمة الأخرى مثل بيتا. وأن البيانات المتوفرة من خلال الملف الرئيسي لقطاع التصنيع (Manufacturing Sector Master File) والموجود لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية يمكن أن يكون الرصيد الجاهز والممكن الوصول أليه لإدخال بيانات Q، وحتى هذه المعلومات المحدودة متوفرة فقط لشركات التصنيع المدرجة في ملف كمبيوستات الصناعي.

ويتمنى المحللين الماليين توافر بيانات Q للشركات غير المدرجة في (MSMF) حتى يتمكنوا من أيجاد قيم Q خاصة بهم لتعظيم الملكية من خلال عمل الحسابات الضرورية، فإن إجراءات ليندينبيرغ وروس 1981 (Lindenberg and Ross) ولانغ وليتزينبيرغ 1989 (Lang & Litzenberger)، المستعملة بصورة نموذجية في حساب قيم Q هي معقدة جداً، وهذا يجعل من غير المحبب أن يقرر العديد من المحللين محاولة العمل فيها. هذه الصعوبة الحسابية مع الاحتمالية الواردة أعلاه ساعدت Q في تحليل عدد من القرارات المالية المؤسسية الهامة، يطرح سؤال هل من الممكن إيجاد تقريب دقيق لنموذج Q باستعمال معلومات مالية أساسية؟ تشير نتائج هذه الدراسة أن الإجابة على هذا السؤال هو نعم.

تحدثت الدراسة عن الإجراءات الحسابية من خلال الاعتماد على نموذج اللوغاريتم (ليندينبيرغ وروس)، والذي تم توظيفه في حساب توبن Q، والذي يحتاج إلى حجم كبير من البيانات التفصيلية والمعقدة. خاصة أن ليندينبيرغ وروس يحسبان Q من خلال المعادلة التي سوف يتم الإشارة إليها لاحقاُ، علماً بأن البيانات يتم الحصول عليها من خلال (MSMF)، والمعادلة هي:

L-R Q = PREFST+ VCOMS+ LTDEBT+ STDEBT- ADJ/TOTASST- BKCAP+NETCAP

حيث أن:

PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة.

VCOMS: سعر الأسهم العادية للشركة (سعر السهم في 12/31 من كل عام) × عدد الأسهم المكتتب بها.

LTDEBT: قيمة الديون طوية الأجل للمنشأة، معدله بهيكل آجالها.

STDEBT: القيمة الدفترية لمطلوبات المنشأة قصيرة الأجل.

ADJ : صافي قيمة الاصول قصيرة الأجل

TOTASST: القيمة الدفترية لإجمالي قيمة أصول المنشأة

BKCAP : القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة.

NETCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمنشأة، معدلة بنسبة التضخم.

وقد قام الباحثان (Chung & Pruitt, 1994) بتقديم نموذج تقريبي بسيط لنسبة توبن، ويتمتع النموذج المقدم، بأنه يعتمد على معلومات مالية ومحاسبية محدودة، يمكن توفرها من القوائم المالية، من اجل تطبيق النموذج للقياس، ويمتاز أيضا بعمليات حسابية ابسط وأقل تعقيدا بالمقارنة مع النماذج الأخرى، بحيث لا تتطلب عملية الحساب تقدير القيمة السوقية للديون والأسهم الممتازة، وقد اعتمد في تقدير القيمة الاستبدالية للأصول، على القيمة الدفترية، على افتراض أن لهما نفس القيمة.

اثبت الباحثون (Chung & Pruitt) و (Perfect & Wiles) أن النماذج البسيطة لحساب نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن) والتي تعتمد على البيانات المالية الأساسية، والتي يسهل توفرها، بأنها تتمتع بدقة تقديرية عالية، ونسبة ارتباط مرتفعة تتجاوز 93%، مقارنة بنموذج ليندينبيرغ وروس اللوغاريتمي (Lindenberg & Ross) .

إن المعادلة التالية تعبر عن نموذج (Chung & Pruitt) في تقدير نسبة توبن Q:

$$\textbf{Approximate } Q = (MVE + PS + DEBT) / TA$$

حيث أن:

MVE : سعر السهم (في نهاية 31/ 12 من كل عام) ×عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة.

DEBT : قيمة المطلوبات قصيرة الأجل، مطروح منها الاصول قصيرة الأجل، ومضافا لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA : القيمة الدفترية لأجمالي أصول المنشأة.

Q التقريبية كما تم تعريفها من خلال المعادلة الثانية تختلف عن توبن Q ليندينبيرغ وروس والتي تم توضيحها في المعادلة الأولى، وبشكل أساسي في أن Q التقريبية تعرض بشكل واضح أن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة للشركة مساوية للقيم الدفترية. بالإضافة إلى أن هنالك فرق بين حسابات ليندنبيرغ وروس و Q التقريبية فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها

وضع القيمة السوقية لديون الشركة طويلة الأجل. وتفترض كلا الطريقتين بشكل واضح أن القيمة السوقية والقيمة الدفترية للديون قصيرة الأجل هي متشابهة (متطابقة).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معاملات Q التقريبية تتراوح ما بين 1.0 و 0.0 لكل من الانحدارات بالنسبة للشركات المختارة في عينة الدراسة. وفي الحقيقية أن معاملات Q التقريبية تتراوح بين الأقل 0.917 في عام (1979) إلى الأعلى 0.993 في عام (1986)، وكلما زادت قيمة Q عن "الواحد صحيح" دل ذلك على الأداء الجيد للمنشأة، والربحية العالية، وزيادة قيمة المنشأة، أي معنى ذلك أن القيمة السوقية أعلى من قيمة الأصول، ولكن في حال انخفاض قيم Q عن "الواحد صحيح" معنى ذلك أن قيمة الاصول أعلى من القيمة السوقية للمنشأة.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية استخدام المعادلة الثانية التقريبية البسيطة توبن Q كونها تستخدم معلومات جاهزة يتم الحصول عليها من الميزانية العمومية، وأن هذه الصيغة يجب أن تبرهن على فائدة مميزة لكل من الباحثين الأكاديميين والممارسين الماليين. ومن وجهة نظر الباحثين الأكاديميين فأن الملاحظة العالية للارتباط بين قيم Q التقريبية التي تم الحصول عليها من خلال المعادلة الثانية أعلاه، وبالمقارنة مع ليندينبيرغ وروس عندما تكون قيم Q التقريبية ممكن أن يتم توظيفها بأمان عندما تكون البيانات ضرورية ومتوفرة بالمقارنة مع بيانات حساب ليندينبيرغ وروس الشاملة والمعقدة وغير المتوفرة.

2- دراسة (Pyle, D.H. (1997) بعنوان "Bank Risk Management: Theory"، وتم عرض الدراسة في مدرسة هاس للأعمال جامعة كاليفورنيا.

تناولت الدراسة أهمية إدارة المخاطر، وأسس إدارة المخاطرة المعاصرة مع التركيز على نوعين من المخاطر هما المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق.

وبينت الدراسة أن هنالك طريقتين لقياس مخاطر السوق أحدها طريقة السيناريوهات، وتحليل القيمة عند الخطر Value –at –Risk، وأن هنالك عدة طرق لقياس المخاطر الائتمانية منها نظام النقاط أو العلامات في التصنيف Scoring System، ونظام التصنيف Rating System، ولجان الائتمان Credit Committees لتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل.

وخلصت الدراسة إلى أن كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق لهما تأثير على أربـــاح البنك.

3- دراسة (Treacy & Carey. (1998 بعنوان "Credit Risk Rating at Large U.S Banks"، صادرة عن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي، وقد تم عرض الدراسة في مجلة Journal of Banking &Finance في عام 2000.

تناولت الدراسة أهمية التصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان في تخفـيض مخـاطر المحـافظ الائتمانية، وتمكينها من الحصول على مؤشر لمخـاطر التعرضـات الائتمانيـة، واسـتخدام التصنيفات الداخلية يكون مفيداً في العديد من المجالات منها القروض التجاريـة، وقـروض الشركات، والقروض الكبيرة الممنوحة للقطاع المنزلي أو الأفراد والتـي تتـشابه إجـراءات منحها مع القروض التجارية، والقروض الصناعية، والتأجير التمويلي التجـاري، وقـروض العقارات التجارية، ويستثنى من عمليات التصنيف محفظـة التجزئـة، وأن معظـم أنظمـة التصنيف الداخلية لمخاطر الائتمان تعتمد على الأحكام الشخصية واحتمالية ظهور تحيز لعدم اعتمادها على مبادئ وأسس معينة، وإنما تعتمد على الثقافة الائتمانية، وهذا يتطلب من البنك إجراء المطابقات، وبيانات الدراسة تم الحصول عليها من خلال التقارير الداخلية والوثـائق الخاصة بالسياسة الائتمانية لأكبر خمسين شركة بنكية قابضة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مؤسسات أخرى ذات علاقة، ومن المباحثات مع المراقبين والفاحصين في الاحتيـاطي الفدرالي.

وبينت الدراسة أن هنالك اختلافاً ما بين التصنيفات الداخليـة للمخـاطر الائتمانيـة للبنـوك وتصنيفات الوكالات الخارجية (موديز وستاندر أند بور)، من حيث أن الأولى تصنف العميل حسب وضعه الحالي، بينما تصنيف الوكالات الخارجية يعتمد على تصنيف العميـل حـسب الدورة الاقتصادية أو القطاعية،وهنالك اختلاف مابين البنوك في أنظمة التصنيف من حيـث البناء الهيكلي والتشغيلي وعدد ومعاني العلامات على مقاييس التصنيف، والاختلاف في مـن يحدد هذه التصنيفات، فبعض البنوك توكل هذه المهمة إلى مدراء خدمة العملاء (R M)، وفي بعضها الآخر يتم إسناد هذه المهمة إلى موظفي الائتمان الذين يكونون مسئولين عن إجراءات المنح، وتحديد درجة التصنيف، والمراقبة والمتابعة لهـذه التـصنيفات حيـث أن مكافئـاتهم وحوافزهم مبنية على دقة التصنيفات التي يضعونها، وهنالك مجموعة مـن العوامـل تحـدد

وتؤثر على درجة التصنيف منها القوائم المالية المدققة الصادرة عن مدقق حسابات معتـرف به، والتي يمكن من خلالها تحديد قدرة العميل على خدمة الدين بالاستناد إلى مجموعة مـن النسب المالية ومقارنتها مع الأداء الماضي، ومن أهم هـذه المؤشـرات (التـدفقات النقديـة التشغيلية والحرة، وسيولة الميزانية، ومصادر التمويل المتاحة للشركة عدا البنوك، والإيرادات التاريخية والمتوقعة)، إضافة إلى الصناعة ودورية القطاع الذي يعمـل بـه العميـل، وإدارة العميل، ومخاطر القطر الذي تعمل فيه الشركة، والتعرض إلى أحداث ائتمانية خطرة مثـل: الدعاوي القضائية، والالتزامات البيئية، والتغيرات في القوانين والسياسة الوطنية.

وخلصت الدراسة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه عملية التـصنيف فـي تـسعير المنتجـات والخدمات البنكية من خلال تحليل ربحية كل عميل، واستخدام هذه التصنيفات كمصدر مهـم للمعلومات عن طريق الإفصاح عن الصورة العامة لمخاطر المحفظـة الائتمانيـة بالنـسبة للمستثمرين، وحملة الأسهم في تحسين قدراتهم على تقييم مخاطر البنك، والأطراف التي تقوم بإنشاء عمليات التوريق أو التسنيد الائتماني عن طريق الانتفاع من المعلومات المتاحة حول نوعية الائتمان للأصل موضوع الاهتمام، وعلى سبيل المثال عندما يتم تسديد أحد القـروض التي تم تحويلها إلى ورقة مالية قابلة للتداول ربما يطلب أن تكون القروض الجديدة التي تحل محله من درجة تصنيفية معينة، إلى جانب استخدامها من قبل الجهات الرقابية والإشرافية مثل البنوك المركزية والاحتياطي الفدرالي في تقييم مدى توفر ممارسة قويـة فـي مجـال إدارة المخاطر، وتحديد متطلبات رأس المال استناداً إلى تصنيف المحفظة الائتمانية، وتستفيد منهـا إدارة البنك من خلال إعطاء أوزان لمخاطر المحفظة الائتمانية تمكنها من وضع خطة للمتابعة والمراقبة الدورية للمحفظة، وتحديد درجة التصنيف والاحتياطيات الملائمة.

4- دراسـة (Raspanti, Thomas M. and Szakal, Eva. (2002 بعنـوان "Creating Value through Credit Risk Mitigation"، وقد تم عرض الدراسة في Business Credit.

تناولت الدراسة أثر التوجه نحو استخدام تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية على تحـسين نوعية الإيرادات، وتأثيرها على قيمة البنك في الأحوال العادية والسيئة، وتم دراسة مجموعة من العوامل منها (استخدام الجاهزية المسبقة لتخفيض المخاطر، والتأمين الائتماني التجاري، وإستراتيجية البنك في درجة قبول أو رفض مخاطر المحفظة، وتحديد أي نوع من مخففـات المخاطر الائتمانية يتم اعتماده)، وتأثير هذه العوامل مجتمعة على قيمة البنك.

خلصت الدراسة إلى أهمية توافر الجاهزية المسبقة لدى البنك للتحوط من المخاطر الائتمانية وتخفيضها، وتوافر إستراتيجية ملائمة للتعامل مع المخاطر، واختيار أداة التخفيف الملائمة، وتأثيرها على استمرارية البنك وتحسين صورة ربحيته، وقيمة البنك.

5- دراسة (Altman, Edward. I. (2002) بعنوان "Managing Credit Risk: A Challenge for the New Millennium"، وقد تم عرض الدراسة في Economic Notes.

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية إدارة المخاطر الائتمانية،والتي لم تكن في مثل أهمية معدلات التعثر العالية الحالية وحالات الإفلاس، واهتمام كل من المشرعين والمشرفين والممارسين في السوق المالي بممارسات وتطبيقات سليمة في هذا المجال، و يعود ذلك إلى العديد من الاعتبارات من ضمنها (التركيز المتزايد على التقنيات الملائمة في إدارة المخاطر الائتمانية، وبيئة تشريعية متغيرة مستندة إلى اتفاقية بازل، وأنظمة التصنيفات الائتمانية من بينها نظام العلامات أو النقاط ، وتأسيس قواعد بيانات مستندة على التعثرات والتدهور الائتماني، وإعادة التغطية، ومعالجة ضمانات القروض البنكية، وتطوير تقنيات تعمل كمخفف لتخفيض ونقل المخاطر الائتمانية من ضمنها المشتقات الائتمانية، والتوريق الائتماني، ومنتجات التأمين الائتمانية، وتقنيات إدارة المحفظة الائتمانية).

وتحدثت الدراسة عن زيادة في تحويل المؤسسات الاقراضية لأصولها الخطرة إلى الطرف المقابل، وهذه العوامل ساعدت على تحفيز يتوافق مع العديد من المكونات المهمة من حيث المعالجات المعقدة لعملية التقييم الائتماني للشركة والإدارة، وتقييم التقنيات، وهيكل أصول المنتجات الائتمانية، ومداخل إدارة المحفظة الائتمانية، إضافة إلى الاهتمام بالشمولية، وقاعدة البيانات الملائمة، والتوسع في المشتقات الائتمانية، وهيكل التحوط، وجميع هذه المتغيرات أتت من مستويات التعثر وخسائر التعثر المتحققة في سندات الشركات والدفع وأسواق الإقراض، مما تتطلب ذلك إلى إحداث تغييرات في تخصيص رأس المال المناسب للأصول الائتمانية، وفقا لتوجيهات لجنة بازل، وأهمية تنويع المحفظة الائتمانية.

وخلصت الدراسة إلى أن الألفية الجديدة تسير في خطى واسعة لإيجاد تقنيات جديدة أكثر تطوراً تساهم في تخفيض قيمة التعرضات للمخاطر الائتمانية من ضمنها المشتقات الائتمانية

كأداة من أدوات التحوط والحماية ونقل المخاطر المتعلقة بالتعثر والتدهور الائتماني، وقد حصل نمو كبير في سوق المشتقات الائتمانية من قبل البنوك، وشركات الضمان، والمؤسسات الأخرى التي تبحث عن التحوط من مخاطر التعثرات الائتمانية، وتكمن أهمية هذه المشتقات أن بائعيها يزودون بالتأمين ضد أي أحداث، وتذبذبات تحدث للأصول.

6- دراسة (Oum, Zhang, Li. (2004) بعنوان "Tobin's Q & Airline Performance"

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء شركات الطيران العالمية، والتي شملت سبعة وعشرون شركة موزعة على القارات الثلاثة: أوروبا، وأمريكا، وشرق أسيا خلال الفترة من عام 1998 إلى عالم 1999.

استخدمت الدراسة نسبة Tobin's Q كمؤشر أساسي يعتمد على السوق المالية في تقييم الأداء، واعتمدت على صيغة (Chung & Pruitt) في تقدير نسبة توبن، وتم الاعتماد أيضا على تحليل العلاقة بين المؤشرات المحاسبية والعوامل التشغيلية والاقتصادية وعلاقتها بنسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية (نسبة توبن) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل نسبة توبن لقطاع صناعة شركات الطيران كان منخفضا، مما يعكس درجة مخاطر عالية للاستثمار في أسهم تلك الشركات، وكانت النسبة الأقل لشركات الطيران الأوروبية مقارنة مع الشركات الأمريكية والأسيوية إضافة إلى عدم وجود ارتباط ما بين نسبة توبن ومقاييس الأداء المحاسبية.
وتوصلت الدارسة أيضا إلى وجود علاقة ما بين نسبة توبن والمقاييس التشغيلية للشركات، وضعف تأثير العوامل الاقتصادية المحلية على نسبة توبن أي أن قطاع شركات الطيران عالمي وغير مرتبط بأداء الاقتصاد المحلي.

7- دراسة (Bauer & riser. (2004) بعنوان "Risk Management Strategies for Banks"، وقد تم عرض هذه الدراسة في مجلة Journal of Banking &Finance

وتناولت الدراسة الإستراتيجية المثلى في مجال إدارة المخاطر البنكية من خلال استخدام تقنيات وأدوات التحوط، وتأثيرها المباشر على تعظيم حقوق الملكية، والتحوط يكون في الأنشطة المختلفة للبنك، والتي تشمل كل من إدارة التسهيلات الائتمانية أو المديونية، وإدارة السيولة، والتذبذبات في الأصول، والهامش ما بين معدل الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة على الودائع، وتم توسيع نموذج الدراسة الأساسي ليشمل مخاطر الطرف المقابل من خلال استخدام العقود المستقبلية كأداة من أدوات التحوط، وبنيت الدراسة على مجموعة من الافتراضات والمعادلات، والنموذج قائم على الفترة الواحدة أو (الانحدار المقطعي)، واستُند إلى تفسير العلاقة ما بين السوق الذي يتكون من أصلين خطرين، وأهمية التحوط في هذا المجال من جهة، والبنك من خلال توجهه نحو تحقيق مصلحة المساهمين عن طرق تعظيم قيمة حقوق الملكية من جهة أخرى، وعندما يتم وضع رأس المال على البنك أن يختار إستراتيجية التحوط بعد أن تكون الودائع قد ارتفعت.

خلصت الدراسة إلى أهمية استخدام إستراتيجيات التحوط كأداة مهمة في تخفيض المخاطر الكلية للبنك، وأثرها على تعظيم حقوق الملكية، وتكمن أهمية استراتيجيات إدارة مخاطر البنك في أنها مجموعة من استراتيجيات التحوط التي تعدل التوزيعات الاحتمالية لمستقبل الأصول البنكية.

8- دراسة (Pirotte, H. & Schmit, M. & Vaessen, C. (2004) بعنوان "Credit Risk Mitigation Evidence in Auto leases: LGD & Residual Value Risk"

هذه الدراسة متخصصة في إعادة التغطية ونماذج قيمة المخاطر المتبقية لمحافظ التجزئة المتعلقة بتأجير السيارات، وهدفها تحسين الإدراك العام لمخاطر تمويل التجزئة والتخفيض الفعال الذي توفره الضمانات المادية في مواجهة التعرض للمخاطر وحسب ما ورد في اتفاقية بازل II، وتناولت الدراسة تقدير وتوزيع خسائر التعثر الناشئة ومقارنتها مع عينات مختلفة مرتبطة بمخاطر السائق، واستخدام مدخل القيمة المتبقية للمخاطر من خلال إعادة النمذجة في التزويد باختبار أولي يتعلق بخسائر القيمة المتبقية في هذا القطاع، وبناءً على تقدير القيمة عند الخطر (VAR)، واعتمدت الدراسة على بيانات خاصة تكونت من مجموعة (4828) مصدري عقود تأجير السيارات ما بين عام 1990 وعام 2001 من خلال واحدة من أهم المؤسسات المالية الأوروبية،والتي تبلغ حصتها في السوق المحلي بنسبة (20%)، وأشارت إلى وجود علاقة ما بين متطلبات رأس المال والقيمة المتبقية للمخاطر وفقا لاتفاقية بازل من خلال إعادة تغطية الجزء الكبير من المخاطر عن طريق إستراتيجية التنويع، واعتمدت على متغيرين (ex-ante) وتمثل العوامل السابقة للحدث والتي أثرت على المتغير التابع، وتم قياسه من خلال بيانات إنشاء العقد، وكلفة الأصل، وتاريخ استحقاق عقد الإيجار،والدورية المتوقعة للدفعات، أما المتغير الأخر(ex-post) وتمثل العوامل اللاحقة للحدث والتي أثرت على المتغير التابع، وتم قياسه من خلال مجموعة من البيانات الشاملة (التصريح عن التعثرات، والدفعة السنوية وتشتمل على الفوائد المستحقة ونسبة من أصل المبلغ، وقيمة الالتزامات من رأس المال بعد أخر مبلغ تعثر، والمبلغ المعاد تغطيته، وتاريخ الاستحقاق العائد عند بيع الأصل، وتاريخ أخر خسارة محاسبية يتم تحديدها، وطول مدة الإجراءات (المسافة ما بين تاريخ الدفع وتاريخ التعثر)، وتم استخدام العديد من المعادلات.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام مبلغ الخسارة الناتج عن التعثر يقود إلى توقع خسائر منخفضة قبل نهاية العقد، وأن قيمة إعادة التغطية للتعرضات النهائية للمخاطر هي إيجابية بالنسبة للمؤجر، وهذا مرتبط مع حقيقة أن العقود القديمة هي عقود ذات تعرضات متبقية قليلة، وأهمية الضمانات المادية الملائمة في تخفيض التعرض للمخاطر.

9- دراســة (Bher, P. & lee, S. (2004 بعنــوان "The effects of Credit Transfer on Bank Monitoring &Firm financing"

تناولت هذه الدراسة فحص العلاقة ما بين تأثير تحويل المخاطر الائتمانية (CRT) المرتبطة في محفظة الإقراض البنكية على كثافة وشدة الرقابة التي تقوم بها البنوك من جهــة،وفيما إذا كان تحويل المخاطر الائتمانية له تأثير على قيمة التمويل المقدم للشركات من جهة أخــرى، ونموذج الدراسة تعرض إلى أهمية التنويع كأحد القرارات العقلانية في تحويل المخــاطر،وتم إجراء الدراسة على بنكين لديهما شدة رقابية، وكمية كبيرة من التمويل المتوفر في الاقتصاد.

وإستراتيجية تحويل المخاطر الائتمانية التي تقوم بها بعض البنوك من الممكن أن يكون لهــا تأثيرات على إستراتيجية أعمالها وأعمال البنوك الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن تحويل المخاطر الائتمانية ممكن أن يخدم تنويع المحفظة الائتمانية للبنك، ويخفض من دوافع البنك الرقابية للمقترضين، وأظهرت تحليلات الدراسة أن تحويــل المخاطر الائتمانية من الممكن أن يزيد من القيمة الكلية للتمويل المقــدم مــن البنــوك فــي الاقتصاد، وان استخدام أدوات تحويل المخاطر يقود إلى تخفيض مستويات الرقابة البنكية.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية الدمج المصرفي ما بين البنوك في العديــد مــن المنــاطق،وقوة وتأثير الاندماج تأتي من خلال فوائد التنويع في تخفيض المخاطر المختلفة.

10- دراســة (Buehler, K.S & Vijay, D. & Gunnar, P. (2004 بعنــوان "The Business Case for Basel II "

تناولت الدراسة التفاصيل المتعلقة باتفاقية بازل II، واستعداد بعض البنــوك لتطبيــق هــذه الاتفاقية في نهاية عام 2006،وبشكل خاص المحور الأول المتضمن الحدود الدنيا لمتطلبــات رأس المال،وأن عدداً قليلاً من البنوك بدأت في توفير الامتثال لهذه المتطلبات وتوفير برامج شاملة، إضافة إلى تطوير أنظمة التصنيف الخاص بها، وتم الإشارة وبشكل قليل إلى تقنيــات وأدوات مخففات المخاطر الائتمانية، وأهمية وجود خطة لاستمرارية العمل وإدارة الأزمــات لمواجهة الأحداث غير المتوقعة.

11- دراسة (Habib, Michel A. & Ljun Qvist, Alexander. (2005) بعنـــوان " Firm Value & Managerial Incentives: A Stochastic Frontier Approach" وتم عرض الدراسة في Journal of Business

تناولت الدراسة تقدير مباشر لعظم شأن تكاليف الوكالة في العديد من الشركات. تحـسب أداء مؤشر المقارنة الواضح والذي يقارن توبن Q الفعلي للمنشأة مـع *Q المفترضـة (حـدود المحافظ المثلى)التي تؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة باستعمال نفس المدخلات والخـصائص للشركة الرئيسية. Q للعينة في المتوسط كانت تقريبا (16%) وهي تحت *Q (حدود المحافظ المثلى) والتي كانت تمثل مبلغ (1,432) مليون دولار انخفاض في القيمة السوقية المحتملـة. مجلس الإدارة يمنح CEO حصص أسهم أقل وخيارات أكثر تكون غير حـساسة لمخـاطر المنشأة.

طرحت الدراسة العديد من الأسئلة المهمة في هذا المجال من بينها:

هل تزيد تصرفات المدراء كوكلاء للمساهمين في تعظيم قيمة المنشأة ؟ أذا كانت الإجابـة لا فكم هي تكاليف الوكالة؟.

كم هو تأثير تعويضات العقود والأنظمة الأخرى في حل مشاكل الوكالة ؟

هـذه الأسـئلة الاختباريـه كانـت قلـب النظريـة الماليـة للـشركات،والتي بـدأت (Berle &Means. (1923) واسـتمرت (Jensen & Meckling. (1976) و (Demsetz. (1983). وحتى الآن لم تقم الأدبيات الاختيارية باختبار زيادة القيمة، وإعطاء ومنح تقديرات مباشرة لضخامة تكاليف الوكالة. (Ang ,Cole &Lin. (2000) تم التزويد بتقدير لتلك التكاليف للمؤسسات الصغيرة مع عدم وجود طـرف أخـر لدراسـتهم متمـثلا بالشركات الكبيرة كون أن الجانب الأكبر من الشركات يملكها مدراؤها، ويعزى الانخفاض في مؤشر زيادة القيمة إلى الدوافع الإدارية، والتحكم في اختلافات الشركة لتكاليف حل مـشاكل الوكالة، وأن الانخفاض يكون أقل عندما تكون الإدارة تمتلك حصة كبيرة من الأسهم .
وتحدثت الدراسة عن إجراءات الدراسة الاختيارية ومن بينها بناء قيمة لمؤشر المقارنة يحدد من خلاله قيمة المنشأة والذي يمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من أصول الشركة، والتي تتكون من أصول لها نمو، وتقدير قيمة المنشأة تم التزويد به من خلال رسملة الـسوق

لكل من ديون وحقوق الملكية للشركة. توبن Q يمثل نسبة القيمة الـسوقية للـديون وحقـوق الملكية وتكلفة الإحلال لأصول المنشأة، أذا كانت عمليات واستثمارات المنشأة في الاصـول يتوقع منها أن تزيد القيمة لذلك فأن Q يجب أن تزيد عن الواحد صحيح.

وبينت الدراسة أن البيانات المقطعية لقيمة الشركة والمُقاسة من خلال توبن Q مرتبطة ايجابيا مع الإدارة المالكة للأسهم، أي بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة الإدارة المالكة لآسهم الشركة كلما أدى ذلك إلى وجود انسجام ما بين المصالح والقرارات الإدارية مع مصالح المساهمين، وهذا يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة، وتحسين أداء المنشأة، وتعظيم قيمة المنشأة.

وخلصت الدراسة إلى اختبار مباشر للنظريات التي يقوم فيها المـدراء كـوكلاء للمـساهمين ويفشلوا في زيادة قيمة الشركة من خلال استخدام مدخل حدود المحافظ المثلى، وأن الشركات التجارية الأمريكية ما بين أعوام 92 – 97 واجهت انخفاض في تعظيم القيمة، والانخفـاض ناتج عن عدم كفاية المخصصات للتأثيرات الداخلية، وبشكل عام فأن CEO كانوا يمتلكون أسهم أقل وخيارات أكثر وكانت خياراتهم غير حساسة للتغيرات فـي المخـاطر، واسـتجابة مجلس الإدارة للانخفاض الحاصل في الأداء والقيمة يفترض عليه القيام بمراجعة للوظـائف الإدارية.

12- **دراسة (Michael, W. (2005) بعنوان "Measuring &Utilizing Corporate Risk Tolerance to Improve Investment Decision Making"**

تناولت الدراسة الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بقرارات الاستثمار من حيث قبول أو رفض المخاطر، ومن خلال الربط ما بين الشركات التي تأخذ على عاتقها تحمل المخاطر الماليـة، والتي يكون لها دوراً مهماً ومؤثراً في القرارات الاستثمارية، واستراتيجيات الشركة في هـذا المجال يكون لها تأثير على كل من ربحيتها والاقتصاد الكلي.

أجريت الدراسة من خلال وحدة أعمال تعتبر واحدة من المنشآت النفطية المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية رأسمالها (400) مليون دولار.

وخلصت الدراسة إلى أهمية بناء إستراتيجية مالية للمؤسسة تحدد مدى قبولها أو رفضها للمخاطر، وتساعدها على إدارة المخاطر بشكل أفضل في حالات عدم التأكد، والثبات في اتخاذ القرارات المتعلقة في المخاطر المالية.

13- دراسة (Kyle, B. & Fernandez, F. A. (2005 بعنوان "Financial Innovation & Risk Management: An Introduction to Credit Derivatives"، وتم عرض الدراسة في Journal of Applied Finance

تناولت الدراسة الحديث عن الأنواع المختلفة من المشتقات الائتمانية، وأهميتها في تزويد السوق بالتكاملية من خلال الوصول إلى التعرضات الائتمانية وتخفيضها،وعلاقتها بتسعير المنتجات المالية، إضافة إلى النمو الكبير الذي شهده سوق المشتقات الائتمانية والذي مكن العديد من البنوك التي تعمل على خلق وتقديم المخاطر الائتمانية للعديد من الأصول المالية من تحويل مخاطرها إلى الأطراف الأخرى.

ويحقق التعامل في المشتقات الائتمانية العديد من الفوائد منها تزويد الأسواق النقدية في السيولة في أوقات الأزمات، وسيولة محافظ التجزئة الائتمانية تحت ظروف الضغوطات المختلفة، وطريقة لفصل المخاطر الائتمانية عن المخاطر الأخرى المكتسبة من أدوات ملكية الائتمان مثل مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك تسعى إلى البحث عن أدوات التحوط لمواجهة مخاطر المحافظ الائتمانية وتخفيضها، وأن الحجم والسيولة لسوق المشتقات الائتمانية تطور استجابة إلى عدد من المشاركين الذين يبحثون عن التحوط، إضافة إلى أن المشتقات الائتمانية تسمح في تخصيص وتسعير أكفأ للمخاطر الائتمانية، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- السيطرة على المخاطر الائتمانية لأي أداة دين.
- تقليل مخاطر التركز في المحافظ الائتمانية والتوجه نحو التنويع .
- إيجاد أصول جديدة .
- تمكين المشتري من تحديد كافة الأحداث الائتمانية، و في حال حدوثها يتم توفير الحماية له بموجب ترتيبات المشتقات كما هو الحال في مشتقات مبادلات التعثر .
- عند التحوط ضد الخسائر يلتزم الطرف الأخر بالدفع للطرف المنشئ عند حصول الحدث الائتماني بغض النظر عن خسارة الطرف المنشئ أم لا .

14- دراسة (العجلاني، سامي عماد الدين، (2005) بعنوان " تقييم سوق الأسهم لأداء الشركات" : دراسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار ضمن قطاع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تناولت الدراسة موضوع تقييم الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، باستخدام نموذج مبني على النظرية الاقتصادية الكينزية، وهي نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن) والتي تعد من مؤشرات الأداء المعتمدة على أسعار الأسهم بالسوق المالية، وتم تطبيقها على الشركات المساهمة الأردنية في القطاع الصناعي كمقياس أداء ومؤشرات للربحية المستقبلية للاستثمار، وتبين الدراسة طبيعة وخصائص العلاقة بين مؤشر نسبة توبن وهو أحد أهم مؤشرات الأداء السوقية، وبعض مؤشرات الأداء المحاسبية.

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها أن معدل نسبة توبن للشركات الصناعية فوق واحد صحيح فقط في عام 2003 وأن أعداد الشركات التي تتجاوز فيها نسبة توبن على واحد صحيح في تزايد مستمر، واستطاعت النسب والمؤشرات المحاسبية تفسير ما مقداره (21%) من التباين في نسبة توبن للشركات الصناعية، وكانت نسبة معدل دوران الموجودات أعلى قوة تفسيرية، وكان تأثير العوامل الاقتصادية ضعيفا على نسبة توبن، بالإضافة إلى أن الاتجاه العام هو ضعف العلاقة بين قيمة نسبة توبن والمتغيرات المستقلة، وتم تفسيرها بأن تقييم المشاركين في السوق المالي والمعنيين بأسعار الأسهم لا يتم من خلال تقييم البيانات المحاسبية بالدرجة الأولى، بل يعتمدون عليها بشكل ضعيف.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من بينها الاستفادة من تطبيق نسبة توبن في التقييم، وذلك بغرض تزويدهم بمعلومات موضوعية، وتقييم وتحليل الموقف الحالي والمستقبلي للشركات، من أجل الوقوف على أدائها الحقيقي.

15- دراســـة (Ulrich, Bindseil &Francesco, Papadia. (2006) بعنـــوان "Credit Risk Mitigation in Central Bank Operation & its Effects on Financial Markets: The Case Of The Eurosystem"، وصـــادرة عـــن European Central Bank

تناولت الدراسة تأثير إطار الضمانات المستخدمة من قبل البنوك المركزية، وبشكل خـــاص التي تتبع النظام الأوروبي، وبهدف الوصول إلى إدارة عمليات السياسة النقدية المؤقتة، ويستند هذا الإطار إلى مخففات المخاطر، والمخاطر المتبقية لأي أصل محتمل ومقبول يمكن أن يتم مساواته وتخفيضه إلى المستويات المرتبطة بدرجة قبول أو رفض البنك المركزي لمخاطره، وعند الوصول إلى هذه النتيجة فإن القرارات الواضحة يجب أن تكون معتمدة علـــى تحليـــل للكلف الاقتصادية والمنافع، إضافة إلى تأثير إطار الضمانات على الأسواق المالية، والهامش المحدد ما بين الأصول المقبولة والغير مقبولة، والمقاييس والمعالجات المتعلقة في تخفـــيض مخاطر الضمانات المستخدمة من قبل البنوك المركزية منها (طلب الهامش والتقييم، وقـــص الشعر أو التقليص، والحدود أو السقوف لمنع التركزات من قبل مصدري الضمانة).

أشارت الدراسة كيف يمكن للبنوك المركزية من تصميم إطار للضمانات يمر فـــي خمـــسة مراحل، ويرتبط بمخففات المخاطر، والخصائص الواجب توافرها في الضمانات المقبولة منها التيقن القانوني، والسهولة في التسعير والتسييل، وأن تكون الضمانات كقيمة متوفرة، وتوقـــع الاستخدام.

خلصت الدراسة إلى أن المخاطر المرتبطة في الضمانات قبل تطبيق معايير تخفيض الخطـــر الائتماني، تعتمد على نوع الضمانات المستخدمة، ومعايير التخفيف تختلف تبعا لنوع الضمانة للتأكد من مدى تطابقها مع المعايير المحددة من قبل البنك المركزي في درجة قبول أو رفض مخاطرها.

وتوصلت إلى نتيجة نهائية بأن عدد قليل من البنوك الأوروبية تتجه نحـــو توريـــق أصـــولها بالرغم من امتلاكها أصول مقبولة لهذه الغاية، وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى التكاليف العالية لعمليات التوريق الائتماني .

16- دراسة (عوض، محسن فايز، (2006) بعنوان "استخدام مدخل التحليل في قياس أداء المصارف الأردنية"

تناولت الدراسة ظروف المنافسة بين البنوك الأردنية من خلال تحليل العلاقة بين هيكل السوق البنكي من جهة ومؤشرات الأداء لدى البنوك العاملة في السوق الأردني من جهة أخرى.

ولتحديد العلاقة بين هيكل السوق البنكي الأردني، ومؤشرات أداء البنوك الأردنيـــة، وكيفيـــة تأثير متغيرات هيكل السوق على الأداء، تم الاعتماد على صياغة معادلات تعمل على تفسير هذه العلاقة.

استندت الدراسة على بيانات سنوية عن جميع البنوك الأردنية وعملياتها والتي تضم عينة من عشرة بنوك خلال الفترة من عام 1992 ولغاية عام 2005، وتم استخدام الانحدار المـــشترك في تحليل المعادلة الخاصة بالدراسة بالإضافة إلى اختبار هاوسمان لغايات المفاضلة بين طرق الاحتساب.

اعتمدت الدراسة في قياس كفاءة البنوك على عدد من المتغيرات منها هيكل السوق، والذي تم قياسه من خلال مؤشر هيرفندال وتركز ثلاثة بنوك، وأداء البنوك تـــم قياســـه مـــن خـــلال مجموعة من المؤشرات من بينها العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وصـــافي هامش الفائدة، والكفاءة تم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات من بينها حجم المـــصرف أو لوغارتيم مجموع الأصول، ومتغير الأجر، و المخاطرة.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب للتركز، والحصة السوقية، والكفاءة على أداء البنوك الأردنية، وبينت نتائج الدراسة أن الحجم الكبير كان له دور في تحسين أداء البنوك، بالإضافة إلى زيادة تركز البنوك الأردنية وارتفاع الحصة السوقية لها كان على حـــساب كفـــاءة هـــذه البنوك.

وأهم نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث هي ضرورة العمل على تحسين كفاءة البنـــوك الأردنية ومحاولة زيادة أحجام هذه البنوك من خلال عمليات الاندماج.

17- دراســـة (Hansel, D. & Krahnen, P. (2006) بعنـــوان "Does Credit Securitization reduce bank risk? Evidence from the European CDO market"

تناولت الدراسة التوجه نحو استخدام أدوات مالية موجهة نحو مشتقات الائتمان الجديدة، ومن خلال إتباع آلية لتحليل وتحويل المخاطر الائتمانية، وتم الاعتماد على مجموعة من البيانـــات المعتمدة على ضمانات التزام الدين CDO، واستخدمت تحليل الانحدار المقطعي الذي بين أن بيتا تزداد بشكل مميز إذا كان البنك المصدر لهذه الأداة ذا وضع مالي سيء من حيث كونـــه (أقل ربحية والرفع المالي له مرتفع)، وأخذت بيانات الدراسة من خلال (159) مـــصدر أو منشأ للتوريق من بين (49) بنك أوروبي بما فيها بنوك المملكة المتحدة والولايات المتحـــدة الأمريكية، وهي أول دراسة اختبارية لدراسة تأثير التوريق الائتماني على مدى تعرض البنك للمخاطر.

وخلصت الدراسة إلى أن عمليات التوريق الائتماني تميل إلى زيادة القابلية للمخاطر والعوائد على مستوى بنوك التجزئة، والمخرجات النهائية لهذه الدراســـة ركـــزت علـــى أن إصـــدار ضمانات التزام الدين يزيد من المخاطر النظامية للبنك المصدر، وتم الإجابـــة علـــى ســـؤال الدراسة لماذا تقوم البنوك في تغيير تعرضاتهم للمخاطر عندما تدخل أعمال التوريـــق، مـــن خلال تحليل الانحدار المقطعي لتوجه البنوك نحو توريق ديونها والتي يكون له تـــأثير علـــى المخاطر النظامية، وأن الضعف في نموذج الدراسة يكون مساويا للعوائد المنخفـــضة علـــى حقوق الملكية، وأظهرت الدراسة أن الزيادة في بيتا كانت مميزة بالنسبة للبنوك المقيمة فـــي أوروبا، وعلى العكس من البنوك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيـــة لاعتبارات تتعلق بأن أسواق هذه الدول تعتمد على الاقتصاد.

18- دراســـة (Kristiansen, G. E. (2006) بعنـــوان "Strategic Bank Monitoring &Firms Debt Structure"

تناولت الدراسة العلاقة ما بين تخفيض الرقابة البنكية على الائتمان، مقابل اتفاقيات وعقود الائتمان، وشروط وتعهدات تفرض على المقترض، وبيانات المقترض، والتي تكون نتائجهـــا النهائية نوعية جيدة من المحافظ الائتمانية، ويعود ذلك إلى أن عقـــود واتفاقيـــات الائتمـــان، والتعهدات المفروضة على المقترضين تجعلهم يقررون هيكل الدين أو التمويل الملائم لهـــم،

وهذا ما يزيد من فاعلية الرقابة البنكية الذاتية، وتوفير الحماية للبنك من التغيرات الائتمانية غير المتوقعة.

خلصت الدراسة إلى أن الرقابة تخفض من خسائر البنك المتوقعة، وممارسة الرقابة من خلال ربطها باتفاقيات وعقود الائتمان، وتعهدات وشروط مقيدة للمقترضين تكون فائدتها لجميع الأطراف من ضمنها البنك في تخفيض مخاطره الائتمانية، والمقترضين من خلال الاستفادة من تخفيض تكاليف العمليات التمويلية كونه يختار هيكل الدين الملائم له.

1-2-3 أوراق العمل Working Papers:

وقد قام الباحث بعد عرض الدراسات السابقة بعرض لأهم أوراق العمل التي صدرت عن بنك التسويات الدولية أو عن أشخاص لهم خبرة في هذا المجال، والتي شعر الباحث بضرورة وضعها في الدراسة :

1- ورقة عمل (2005) "Challenges of new Basel Accord – Action for. Senior Management " صادرة عن Price Waterhouse Coopers

تناولت هذه الورقة العديد من الأمور الرئيسية في اتفاقية رأس المال الجديدة من بينها محاور الاتفاقية الثلاثة والقضايا المرتبطة بها، وكيفية تعامل الإدارات العليا معها، فالمحور الأول المتعلق في الحدود الدنيا لرأس المال اهتم بتأسيس أنظمة تصنيف أكثر حساسية لأوزان المخاطر، وإعطاء حوافز للمؤسسات المالية لاستخدام تقنيات أكثر تعقيد في مجال إدارة مخاطرها الائتمانية، ومن بين هذه التصنيفات الائتمانية (مدخل التصنيفات المعيارية- المدخل الأساسي والمتقدم للتصنيفات الداخلية)، إضافة إلى تركيزها على مخففات المخاطر الائتمانية لمعالجة التعرضات للمخاطر الائتمانية وتخفيضها، و من بين هذه الأدوات الضمانات المقبولة وطرق التعامل معها والمعالجات الخاصة بها، والالتزامات التي تظهر في الميزانية التي يتم تسويتها بالقيمة الصافية وليس بالقيمة الإجمالية مع ضرورة توفر بعض الشروط التشغيلية للقيام بذلك، وضرورة أن توفر الكفالات والمشتقات الائتمانية حماية مباشرة وواضحة، وغير قابلة للنقض، وغير محددة بشرط، وأن يتوفر في الضمانات والكفالات كافة المتطلبات

التشغيلية بما فيها القابلية القانونية للتنفيذ، والتوثيق، والتغطية، والحق في مقاضاة الكفيل في حال تخلف الأصيل عن السداد.

وتحدثت عن نقطة جوهرية في مجال المشتقات الائتمانية أن مبادلات التعثر الائتماني (Credit Default Swaps)، ومبادلات العائد الكلي (Total Return Swaps) هي المعترف بها في خفض رأس المال التنظيمي، ولا توجد فائدة من خيارات هوامش الائتمان. وعلاوة على ذلك فإن الحماية الائتمانية معترف بها إذا كان الضمان أو الكفالة أو المشتقة الائتمانية مجهزة من قبل من مؤسسة تحمل تصنيف من المرتبة (أ) أو أعلى أو من قبل كيانات أو هيئات رئيسية في القطاع العام، أو من قبل بنوك بأسعار أفضل من الائتمان الأصلي، وأشارت الورقة إلى عمليات التوريق الائتماني والمتطلبات التشغيلية المرتبطة به.

2- ورقة عمل (Roberts ,Elizabeth. (2006) بعنوان – "Sound Practice For Credit Risk Management – and the Supervision of" والورقة صادرة عن (Financial Stability Institute, Bank for International Settlements)

تناولت هذه الورقة العديد من المبادئ المتعلقة في إنشاء أنظمة مخاطر ائتمانية قوية، وهي جوهر نجاح أي مؤسسة مالية على المدى الطويل، فالتأسيس الملائم لبيئة المخاطر الائتمانية، وتأمين وجود رقابة كافية على المخاطر الائتمانية العالية تعمل مع تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية على تخفيضها، وأهم النقاط التي وردت في هذه الورقة هي:

- يجب أن يتم تضمين السياسة الائتمانية للبنك العديد من الأمور من بينها (الأسواق المستهدفة، وخليط المحفظة الائتمانية، والتسعير والشروط الأخرى غير المتعلقة في التسعير، وهيكل الحدود أو السقوف الائتمانية، وصلاحيات الموافقات الائتمانية، والتقارير الاستثنائية).
- يتوجب على البنك تحديد المخاطر الائتمانية الموجودة في كل منتجاته، والعمل على تخفيضها، والرقابة عليها، وقبل أن تبدو غير مسيطر عليها.

- يتوجب على البنك أن يكون لديه أنظمة متطورة تمكنه من إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفاعلية، وتشمل (الرقابة على الوثائق، والتوثيق الرقابي، وتعهدات المقترض القانونيـــة، والضمانات)، ويكون الهدف منها التأكيد من مدى تطابقها مع السياسات والإجراءات.

- تشجيع البنوك على استخدام أنظمة التصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان، وتساعدها هـــذه التصنيفات على تحديد خصائص وصفات المحفظة الائتمانية ، وتحديـــد المنـــاطق التـــي تتركز فيها المخاطر، وتقدير مدى كفاية احتياطيات خسائر القروض، وإجراءات المراقبة، وبناء إستراتيجية البنك في قبول أو رفض المخاطر، وتخصيص رأس المال المناسب.

- ضرورة امتلاك البنوك لأنظمة معلومات، وتقنيات تحليلية تمكنها مـــن تحديـــد وقيـــاس المخاطر الائتمانية الملازمة لأنشطتها داخل وخارج الميزانية.

- يتوجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيـــرات المـــستقبلية المحتملـــة للظـــروف الخارجية المحيطة بها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) وتأثيرها على محافظ الائتمان، من خلال عمل السيناريوهات التحليلية، واختبارات الضغط.

3-3-1 ما يميز هذه الدراسة:

إن هذا الموضوع من المواضيع الحديثة ولم يسبق وأن تم الكتابة عنه بشكل مباشر من الباحثين على المستوى الأجنبي والمستوى المحلي.

لا يخفى على أحد أن موضوع أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك هو من المواضيع المتميزة والحديثة، لذا فقد تميزت هذه الأطروحة بأنها الدراسة التطبيقية الأولى من نوعها، والتي تتناول هذا الموضوع.

أن أهم ما يميز هذه الدراسة:

1. الدراسة التطبيقية الأولى من نوعها في هذا المجال.

2. توجه البنوك المحلية وفقاً لمقررات لجنة بازل نحو التطبيق التجريبي للمدخل المعياري في تصنيف المخاطر الائتمانية ومخففات المخاطر اعتبارا من بداية عام 2007، والتطبيق الفعلي سوف يكون اعتبارا من عام 2008.

3. ربط العلاقة ولأول مرة ما بين استخدام تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية من قبل البنوك وتأثيرها على قيمة البنك.

4. استخدام نسبة توبن Q في قياس قيمة البنك من خلال تأثير تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية المختلفة، فالدراسة هي الأولى من نوعها على المستوى المحلي التي تقيس قيمة البنك من خلال نسبة توبن Q التقريبية البسيطة.

5. الاعتماد على استخدام أسلوبين في مجال التحليل أحدهما الذي يعتمد على آراء العينة المشمولة في الدراسة من خلال أسئلة الاستبانة، والأسلوب الآخر شمل الأسلوب الكمي المعتمد على كل من نسبة توبن Q في قياس قيمة البنك والنسب المالية الأخرى لقياس بعض المتغيرات المستقلة الواردة في الدراسة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 نموذج الدراسة والنموذج الرياضي :

في ضوء عناصر وأبعاد المشكلة اعتمد الباحث في بناء نموذج الدراسة على أساس إبراز العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مبادئ الإقراض الجيد، تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، التأمين على الائتمان، الرقابة على الائتمان، واستراتيجيات البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية) من جهة، والمتغير التابع (قيمة البنك) من جهة أخرى، وكخطوة أخرى قام الباحث بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال المعادلات الرياضية التالية:

1- المعادلة الأولى:

$$B\,V = A(x1) + B(x2) + C(x3) + D(x4) + E(x5)$$

حيث أن:

B V: قيمة البنك

A(x1): مبادئ الإقراض الجيد في تخفيف المخاطر الائتمانية

B (x2): تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية.

C(x3): التأمين على الائتمان.

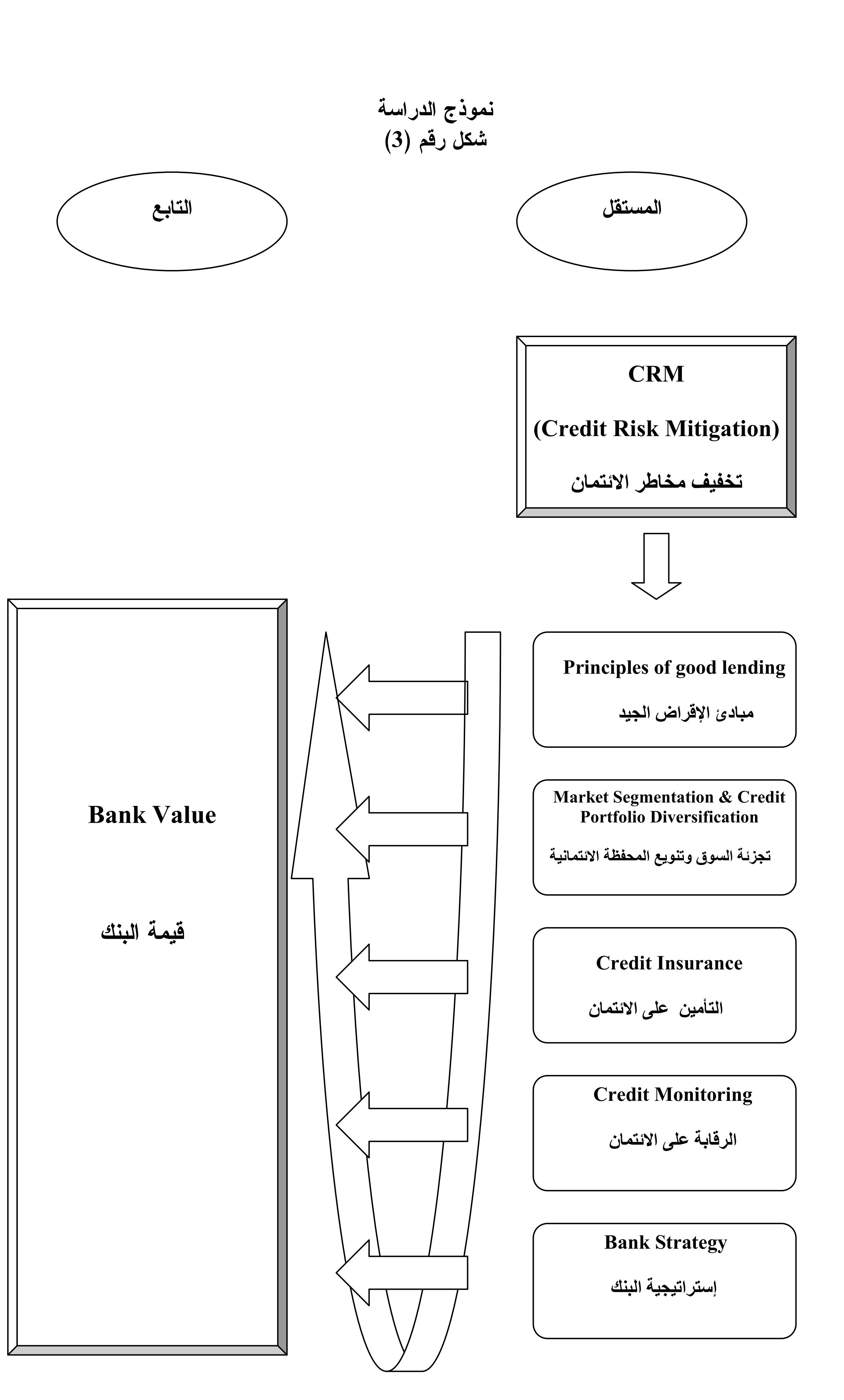
D(x4): الرقابة على الائتمان.

E(x5): إستراتيجية البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية.

2- قياس قيمة البنك من خلال المعادلة البسيطة التقريبية Tobin's Q (Chung & Pruitt, 1994)، والتي سيتم توضيحها لاحقاً من خلال التعريف الإجرائي للمتغيرات وقياسها وهي:

$$\text{Approximate } Q = (MVE + PS + DEBT) / TA$$

نموذج الدراسة
شكل رقم (3)



4-2 التعريف الإجرائي للمتغيرات وقياسها:

اعتمادا على العلاقة ما بين استخدام مخففات المخاطر الائتمان المختلفة، وقيمة البنك، ومن واقع التقارير السنوية والبيانات المالية للبنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، تم الاعتماد على نسبة Tobin's Q في قياس قيمة البنك، بالإضافة إلى استخدام بعض النسب المالية في قياس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة للدراسة وقيمة نسبة Tobin's Q التي تم الحصول عليها، واستخدام مجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبانة لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

4-2-1 المتغير التابع: قيمة البنك

إن دور مديري البنوك هو اتخاذ وتطبيق القرارات التي من شأنها العمل على زيادة قيمة حقوق المساهمين. وقيمة المؤسسة مرتبطة بمخاطر المحفظة والعائد. فالبنوك التي تكون أسهمها نشيطة تستطيع أن تعمل على تحديد أسعار الأسهم والقيمة السوقية المتراكمة لقياس قيمة المنشأة، وسعر السهم يتم تحديده من خلال العائد المتوقع وطبيعة خصائص المخاطر المختلفة. فإن هدف تعظيم القيمة السوقية للملكية تمكن البنك من تحقيق الاستراتيجيات في العديد من السياسات منها: (Koch & Scott,2003, P127).

- إدارة الاصول (التركيبة والحجم).
- إدارة الالتزامات (التركيبة والحجم).
- إدارة الأنشطة خارج الميزانية العمومية.
- إدارة صافي هامش الفائدة.
- إدارة المخاطر الائتمانية.
- إدارة السيولة.

وأمام ذلك لا يتم اتخاذ قرارات الأعمال من فراغ ولكن داخل إطار من الأهداف التي يضعها متخذو القرارات." فالهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم ثروة الملاك، ويمكن التعبير عن هذا الهدف بصورة أخرى وهو "تعظيم سعر السهم العادي للشركة". .(Koch & Scott, 2003, P 127- 128)

إن تحقيق ربح ملائم أمر مهم جداً للمحافظة على القيمة السوقية لثروة أصحاب المشروع، بل وزيادتها، فلو فرضنا أن إحدى الشركات لم تستطع تحقيق إرباح لعدة سنوات متتالية أو أنها حققت أرباحاً تقل في مستواها عن مستوى الأرباح الذي تحققه الشركات الأخرى المماثلة والتي تعمل بنفس الصناعة وفي ظل نفس الظروف والمخاطر أي أنها حققت ربحا غير ملائم، وأمام مثل هذا الوضع يميل حملة أسهم هذه الشركة إلى التخلص منها عن طريق بيعها ليستثمروا أموالهم بمشاريع تدر عليهم ربحاً ملائماً، فعندما يعرض هؤلاء أسهمهم للبيع يزيد العرض على الطلب فتنخفض قيمة الأسهم في السوق وبذلك تقل قيمة ثروة حملة الأسهم، أي أن الإدارة تكون قد فشلت في تحقيق الهدف الأساسي الذي هو زيادة قيم ثروة أصحاب المشروع. لذلك فمن المهم جداً أن تحقق الشركة ربحاً ملائماً لتحافظ على أسعار أسهمها وبالتالي على قيمتها السوقية. (رمضان، 1989، ص107-108).

أصبحت المؤسسات المالية الآن لا تستطيع تجاهل التقييم السوقي. علمت الخبرات خلال الأعوام 1970 و1980 المحللين من البنوك أن القوائم المالية للبنوك التجارية في هذا العصر لا تعكس بالضرورة وضع المؤسسة، ومن الأمثلة التقليدية هي تجربة اتحادات التوفير والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات، القيمة الاقتصادية الحقيقية للمحافظ الكبيرة ذات العوائد المتدنية، والقروض العقارية ذات المعدل الثابت انخفضت بحيث أصبحت معظم اتحادات التوفير والإقراض في حالة تعثر. وفي الوقت نفسه فإن القوائم المالية لم تظهر الصعوبات المالية، إن تقنيات السوق تغطي مثل هذا النقص (Grier, 2005, P 13-14).

انصب التركيز وبشكل عالي على محاسبة القيمة السوقية من قبل السلطات التشريعية والمحاسبية في جميع أنحاء العالم، وبرز ذلك من خلال مجموعة من المعايير وضعتها كل من (IAS, IFRS, GAAP, Basel II) *، والتي تدعوا إلى استخدام تقنيات متطورة ومحسنة من تقنيات التقييم القائمة كنتيجة لتركيبة الاصول والالتزامات البنكية وحساسيتها تجاه التغيرات في معدلات الفائدة والعوامل الأخرى، فالتقييم السوقي للأصول والالتزامات البنكية قادت إلى تحديد أفضل للقيمة العادلة لحقوق ملكية البنك. أن حقوق الملكية هو مؤشر للقيمة وملاءة البنك (Grier, 2005, P 3-52).

IAS: International Accounting Standards
IFRS: International Financial Reporting Standards
GAAP: Generally Accepted Accounting Principles

التعريف الإجرائي للمتغير التابع– قيمة البنك:

- حاز James Tobin على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1981.
- إن البديل لمؤشرات المقاييس المحاسبية (Standard Accounting Measures) هو استخدام مقاييس محاسبة مالية (Financial Accounting Measures) وتم تقديمها في الأدبيات الاقتصادية والمالية لتقييم الأداء المستقبلي للشركات (Market Based) وتضم المقاييس: القيمة الاقتصادية المضافة، نسبة توبن كيو، والقيمة السوقية المضافة (Lambert, & Larcker, David, 1987, P85-124).
- ترتبط أهمية استخدام المقاييس السوقية في أن أسعار الأسهم تتحرك نتيجة التغير في العائد وسعر الخصم، وتشكل أسعار الأسهم أفضل مؤشر للتوقع المستقبلي للاستثمار، أي أفضل من مؤشر سعر الفائدة، ويرتبط ذلك بأن زيادة فرص الاستثمار، تعطي توقعاً أفضل للعائد، ويصاحب ذلك ازدياد الطلب على الأموال، بحيث يتأثر برفع تكلفة رأس المال، لآن ارتفاع قيمة الشركة قد نتج عن الزيادة في قيمة الاصول والاستثمارات المربحة أي التي لها صافي قيمة حالية موجبة ونتيجة لذلك ترتفع أسعار الأسهم، وتكون مؤشراً على زيادة الاستثمار (Fisher &Merton,1984,P29).
- أقترح توبن استخدام معلومات سوق الاصول وخصوصاً سوق الأسهم، لتقييم ربحية الاستثمار الذي بني على فرضية، أن السوق الذي يعمل بنشاط تكون الربحية المستقبلية لاستثمارات الشركة منعكسة بنسبة الربحية المتوقعة للاستثمار المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن) التي تعرف بأنها نسبة القيمة السوقية للشركة إلى القيمة الاستبدالية لأصول الشركة (John, & James, 2003).
- إستخدام مؤشر نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبن)، في العديد من المجالات المالية وأهمها التنبؤ بالربحية المستقبلية للشركة،وتفسير العديد من الظواهر الاقتصادية: مثل نسبة التركيز في الصناعة–تقييم الاندماج والاقتناء بين الشركات– تحديد كفاءة وقيمة المنشآت (Chung & Pruitt, 1994, P 71-74).
- تكون نسبة توبن عادة قريبة من "الواحد صحيح"، وفي حال اختلاف القيمة عن "واحد صحيح"، فهي أما أن تكون أكبر من "واحد صحيح" ذلك مؤشر على وجود مصدر لقيمة غير مقدرة، وتساهم في وجود قيمة غير ملموسة لاستثمارات الشركة، وأما أن تكون القيمة أقل من "واحد صحيح" وذلك يعكس قيمة سوقية اقل من القيمة الاستبدالية لأصولها (Chung & Pruitt, 1994, P 71).

قياس المتغير التابع – قيمة البنك:

- قياس قيمة البنك باستخدام المعادلة التقريبية البسيطة Tobin's Q، والتي وردت ضمن دراسة (Chung & Pruitt, 1994, P 70- 74):

Approximate Q= (MVE+ PS+ DEBT) / TA

حيث أن:

MVE : (القيمة السوقية لحقوق الملكية للبنك) = سعر السهم (في نهاية 12/31 من كل عام) ×عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للبنك.

DEBT : قيمة المطلوبات قصيرة الأجل – الاصول قصيرة الأجل+القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA : القيمة الدفترية لأجمالي أصول البنك.

ملاحظات حول المعادلة:

- سيتم إستثناء القيمة النقدية للأسهم الممتازة من المعادلة أعلاه لعدم تعامل البنوك المحلية بالأسهم الممتازة، مع بقاء متغيرات المعادلة الأخرى كما هي دون تعديل.

- إذا كانت نتيجة نسبة التوبن Q "واحد صحيح" أو أكثر من "واحد صحيح" فهذا يعطي مؤشراً على أن القيمة السوقية للبنك أعلى من القيمة السوقية للأصول ويفسر كدلالة على الأداء والربحية الجيدة، بالإضافة إلى زيادة القيمة، وإذا كانت اقل من "واحد صحيح" فهذا يعطي مؤشراً على أن قيمة أصول البنك أعلى من القيمة السوقية للبنك، ويفسر كدلالة على الأداء والربحية المنخفضة، وانخفاض في قيمة البنك.

- تتوافر كافة البيانات المالية المعتمدة على القوائم المالية للبنوك لاحتساب قيمة البنك من خلال المعادلة التقريبية البسيطة توبن Q.

- تم وضع ستة أسئلة في الاستبانة لقياس قيمة البنك إستناداً إلى تأثير استخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة وهي:

1-	هل تؤثر مخاطر المحفظة الائتمانية على قيمة البنك.
2-	يمكن الوصول إلى تعظيم القيمة من خلال تخفيف مخاطر الائتمان والمحافظة على العائد.
3-	ترتبط قيمة البنك بزيادة القيمة السوقية للأسهم العادية.
4-	الاعتماد على المقاييس المحاسبية في تقييم الأداء والربحية لا تعني بالضرورة وجود قيمة لحقوق المالكين.
5-	تتأثر القيمة بمخاطر المحفظة الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.
6-	استخدام مقاييس تستند إلى القيمة السوقية مكنت البنوك من تحديد أفضل للقيمة الحقيقية لحقوق الملكية.

المتغيرات المستقلة:

4-2-2 المتغير الأول: مبادئ الإقراض الجيد

إن استخدام مبادئ الإقراض الجيد في تخفيف مخاطر المحافظ الائتمانية يخفض المخاطر إلى المستويات الدنيا، ويحسن ويحافظ على مستويات العوائد سواءً في الأحوال الجيدة أو في الأحوال السيئة، ويؤثر على قيمة البنك (Raspanti & Szakal, 2002, P 2-7).

كما إن الاعتماد على مبادئ الإقراض الجيد في تخفيف المخاطر الائتمانية يأخذ عدة أشكال من بينها التركيز على مبادئ الإقراض الجيد، وإدارة المخاطر الائتمانية، واتفاقيات الائتمان، وتعهدات المقترضين، وشروط الائتمان الممنوح، وملاءمة الضمانات والكفالات من النواحي القانونية، وقابليتها للتنفيذ عليها في حال تعثر المقترضين (Roberts, 2006, P 2-59).

التعريف الإجرائي للمتغير المستقل الأول- مبادئ الإقراض الجيد:

- مبادئ محددة للإقراض الجيد ويشار إليها أحياناً بمعايير الإقراض (Canons of Lending) يجري تطبيقها من قبل البنوك عند تقييم طلبات منح الائتمان (عبد الله، 2002، ص 31).
- مبادئ الإقراض الجيد يجب أن تتضمن الممارسات السليمة في إدارة الائتمان من حيث تحديد الإجراءات المتعلقة بالدراسة الائتمانية، وشموليتها لكافة جوانب العملية الائتمانية مثل: (مبلغ الائتمان، والغرض من الائتمان، ومصادر السداد، واعتماد البنوك عند منح الائتمان على القوائم المالية، وبشكل خاص قوائم التدفقات النقدية المتوقعة، والتجارب السابقة مع المقترضين والطرف المقابل، وملف الأخطار المصرفية القائم للمقترضين، والطرف المقابل الذي يجب أن يعدل ليظهر الحساسية للتغيرات في الاقتصاد والأسواق المستهدفة) (Robert, 2006, P17-20).
- مبادئ الإقراض الجيد يجب أن تحدد وتقيم الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان والتي تحدد من خلال دراسة شخصية العميل، والقدرة على السداد، ورأس المال، والضمانات، والظروف الخاصة بالمقترض). (الزبيدي، 2002، ص 141-151) و (دغيم وآخرون، 2006، ص195-197).
- التعهدات الملزمة لكل من المقترضين، والطرف المقابل (Covenants) (Mishkin & Eakin, 2006, P 387- 389).

قياس المتغير المستقل الأول - مبادئ الإقراض الجيد:

تم قياس هذا المتغير من خلال النسب المالية المتوافرة في القوائم المالية للبنوك التجارية وهي: (Rose, 2002, P 149- 190)

1- التسهيلات الائتمانية غير العاملة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

- التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين.
- تصنف التسهيلات الائتمانية غير العاملة ضمن المدد التالية (التسهيلات الائتمانية دون المستوى من 90 يوماً إلى 179 يوماً، التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها من 180 يوماً إلى 359 يوماً، التسهيلات الائتمانية الهالكة من 360 يوماً فأكثر)، وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم (2006/30) بتاريخ 2006/06/13.

- هذه النسبة تكون أقل من 1.50%.
- تقيس هذه النسبة جودة الاصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك .
- كلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر البنك.

2. مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

- هذه النسبة يفضل أن تكون ما بين 0.6 – 1%.
- تقيس هذه النسبة الأرباح التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض، والناتجة عن عدم السداد .
- عندما تزداد هذه النسبة تزداد درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض، وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها، وتعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة.
- أصبحت مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية تعرف بإسم مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب تعميم البنك المركزي الأردني رقم (2006/30) بتاريخ 2006/06/13.
- يتم إعداد مخصص تدني بنسبة (3%) مقابل إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الموضوعة تحت المراقبة، ويستثنى من هذه التسهيلات عند احتساب هذا المخصص الجزء المغطى بضمانات عينية مقبولة.
- يتم إعداد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بشكل يغطي أصل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بالكامل خلال سنة من تاريخ التوقف عن الدفع، بحيث تكون بنسبة (25%) للتسهيلات الائتمانية دون المستوى، وبنسبة (50%) للتسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها، وبنسبة (100%) للتسهيلات الائتمانية الهالكة.

- تم وضع ستة أسئلة في الاستبانة لقياس مدى توجه البنوك نحو مبادئ الإقراض الجيد في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية، وتأثيرها على قيمة البنك وهي:

1. توجه البنك نحو الاعتماد على معايير ومبادئ الإقراض الجيد يضمن له جودة ونوعية المحفظة ويخفف من مخاطر الائتمان.
2. يقلل منح الائتمان المستند إلى تحليل أركان الجدارة الائتمانية 5C's (الشخصية- القدرة- رأس المال- الضمانات- الظروف العامة) من مخاطر الائتمان.
3. تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان.
4. تقلل سلامة التوثيق الائتماني من مخاطر الائتمان.
5. يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان.
6. يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.

4-2-3 المتغير المستقل الثاني- تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية:

إن تجزئة السوق تساعد البنوك إلى أخذ إجراء فعال في الوقت المناسب، وتحديد ما هو التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية، وفي أي وقت لابد من التوجه نحو حماية العوائد من التغيرات، وتجزئة المحافظ الائتمانية إلى قطاعات ومجموعات تستطيع من خلالها تحديد المخاطر المرتبطة في كل مجموعة، والعمل على تخفيفها من خلال مخففات المخاطر الائتمانية، وتنويع المحفظة الائتمانية، وعمل التحركات الملائمة في المحفظة الائتمانية (Raspanti & Szakal, 2002, P1-4).

التعريف الإجرائي للمتغير المستقل الثاني- تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية:

(أ) تجزئة السوق: - تقسيم السوق إلى قطاعات استناداً إلى مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد، والشركات، ويتم التعامل معها وفقا لهذه الخصائص كمجموعة واحدة (عبيدات، 2004، ص 44-50) و (سرور، 2007، ص 394- 408).

- تجزئة سوق المنتجات المصرفية وفقا للخصائص الديموغرافية، حسب المناطق الجغرافية، معدل الاستخدام، المنافع المرجوة، وحسب العوامل النفسية أو السلوكية. (عبيدات، 2004، ص 44-50) و (سرور، 2007، ص 394- 408).

- تجزئة المحافظ الائتمانية إلى قطاعات ومجموعات تمكن البنك من الحصول على عدد من المؤشرات من بينها:

(1) تصنيف العملاء ضمن مجموعات، ودراسة احتياجات كل مجموعة من المجموعات من المنتجات والخدمات المالية.

(2) تحديد المخاطر المرتبطة بكل مجموعه، واستخدام شروط مقيدة وتقنيات يكون هدفها تخفيض مخاطر كل مجموعة.

(3) اختيار المجموعة المستهدفة، والتوجه نحو القطاع المستهدف من خلال البيع المباشر.

(ب) تنويع المحفظة الائتمانية تُمكن البنك من تخفيف مخاطره الائتمانية :

- تكمن أهميتها في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية من خلال توجه البنك نحو تقديم منتجاته وخدماته الائتمانية إلى عدد كبير من العملاء وبمبالغ كبيرة ولكنها موزعة، بدلا من تركزها على فئة أو قطاع معين، وبشكل يؤدي إلى ظهور مخاطر التركزات الائتمانية.

- تشكيلة ومكونات المحفظة الائتمانية تحدد مستويات الارتباط ما بين العائد والمخاطر، عندما يكون معامل الارتباط في المحفظة يساوي "واحد موجب" يشير إلى عدم جدوى التنويع، ولكن عندما يكون معامل الارتباط في المحفظة الائتمانية "واحد صحيح" وإشارته سالبة يشير إلى التحوط المثالي (Perfect Hedging) وتستطيع بناء محافظ ذات تباين صفر أي بمعنى وجود ارتباط ضعيف بين مختلف مصادر الخطر (Bodie, et al, 2005, P 227).

قياس المتغير المستقل الثاني-تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية:

تم تحديد سبعة أسئلة في الاستبانة لقياس تأثير تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية في تخفيف المخاطر الائتمانية، وتأثيرها على قيمة البنك وهي:

1. يمكن تجزئة سوق المنتجات الائتمانية البنك من تحديد احتياجات كل مجموعة ائتمانية والمخاطر المرتبطة بها.
2. يساعد تجزئة سوق المنتجات الائتمانية البنك على تحديد أين تتجه مخاطر المحفظة نحو قطاع التجزئة أم قطاع الشركات.
3. يساعد تجزئة سوق المنتجات الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة في عمل التحركات الملائمة في المحافظ الائتمانية استناداً لظروف القطاع وعوامل الخطر.
4. يقلل توجه البنك نحو تنويع محافظه الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة من الحد من التقلبات التي تحدث في عوائد المحفظة.
5. ارتباط تعثرات وخسائر القروض فيما بينها يكون منخفضاً عندما تكون المحفظة الائتمانية منوعة بشكل جيد.
6. يساعد تنويع المحفظة الائتمانية على التقليل من تقلبات التدفقات النقدية والتعرضات الائتمانية على مستوى المحفظة الكلية بالمقارنة مع التركزات الائتمانية.
7. هل تعتقد بأن محفظة البنك خلال الأعوام من 2001 – 2006 كانت منوعة بشكل جيد.

4-2-4 المتغير الثالث- التأمين على الائتمان:

نشاط التأمين الائتماني من أقدم الطرق في مواجهة مخاطر المحافظ الائتمانية غير المتوقعة، ويلعب دوراً فعالاً في العمل كمخفف للمخاطر الائتمانية، ويؤثر على قيمة البنك (Raspanti, & Szakal, 2002, P 2-3).

يقلل تأمين الائتمان من المخاطر الائتمانية من خلال توفير التغطية ضد الديون المعدومة، وليست هناك حاجة دائمة للتأمين على الائتمان خاصة عندما يكون قد تم ترتيب طريقة أمنة للسداد كأن يكون هنالك ضمان من طرف ثالث (عبدا لله، 2002، ص 109).

يحسن التأمين الائتماني من ربحية الأعمال من خلال نمو الأرباح بطريقة مفيدة وتجنب المخاطر عن طريق توفير الحماية للتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة وصافي الربح للمنشآت (Wilson, 2006, P 3).

- **التعريف الإجرائي للمتغير المستقل الثالث – التأمين على الائتمان:**

تأمين الائتمان التجاري (Trade Credit Insurance): يمثل اتفاقاً بين البنك وشركة التأمين لتوفير التغطية الملائمة لمخاطر المحافظ الائتمانية، والمتمثلة في قيمة الدين، بالإضافة إلى التكاليف الإضافية من عمليات الإقراض، وتستخدم من قبل البنك في توفير التغطية لمحافظه الائتمانية، وتحقيق عائد أعلى على حقوق الملكية كنتيجة لتخفيف المخاطر الائتمانية، وتضم مجالات التغطية ما يلي: (Ketzner, 2007, P10-14). – تغطية حالات عدم الدفع الناتج عن إعسار أو تعثر المقترضين. – عدم الدفع الناتج عن التعثر طويل الأجل (عدم الدفع لمدة تصل ما بين 90 يوماً – 180 يوماً) – تغطية حظر عمليات الاستيراد والتصدير.

- **قياس المتغير المستقل الثالث – التأمين على الائتمان:**

– مدى اعتماد البنوك المحلية على تأمين الائتمان كأداة رئيسية وتقليدية في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية، وعلى سبيل المثال: قروض السيارات تحتاج إلى (تأمين شامل على السيارة، وتأمين على حياة المقترض، وتأمين على التعثرات الائتمانية)، وقروض الإسكان تحتاج إلى (تأمين على العقار، وتأمين على حياة المقترض، وتأمين على التعثرات الائتمانية)، والقروض والسلف الشخصية تحتاج إلى (تأمين على حياة المقترض، والتأمين على التعثرات الائتمانية). – تم قياس هذا المتغير من خلال مدى توجه البنوك التجارية المحلية نحو التأمين على محافظها الائتمانية اعتمادا على البيانات المالية المتوفرة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض كونها من أهم الشركات التي توفر هذا النوع من التأمين، وتم ذلك من خلال قسمة مجموع كل من التسهيلات الائتمانية المؤمن عليها (قروض الإسكان المؤمنة + قروض السيارات + قروض المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم) على أجمالي التسهيلات الائتمانية لكل بنك.

- تم وضع خمسة أسئلة في الاستبانة لقياس دور التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وتأثيره على قيمة البنك وهي:

1. هل يعتمد البنك على التأمين الائتماني كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات وخسائر القروض.
2. يقلل من الاحتياطيات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة.
3. سياسة البنك في تأمين محافظه الائتمانية تتم بصورة انتقائية لبعض خطوط الأعمال.
4. يعزز التأمين على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان.
5. يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني.

4-2-5 المتغير الرابع- الرقابة على الائتمان:

الرقابة على الائتمان تمكن البنك من تخفيف الخسائر غير المتوقعة لمحافظه الائتمانية، وإن ممارسة الرقابة مع الاهتمام باتفاقيات وشروط الائتمان، والتعهدات المفروضة على المقترضين تؤدي إلى تخفيض المخاطر الائتمانية للبنك من جهة، وتدفع هذه العوامل العملاء إلى اختيار هيكل الدين الملائم (Kristiansen, 2006, P 1-28).

الرقابة على الائتمان هي إحدى الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر الائتمانية وتّمكن البنك، من الحد من هذه المخاطر وتقليلها، ووضع الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها. www.mc2consulting.com/riskearts.htm

- **التعريف الإجرائي للمتغير المستقل الرابع- الرقابة على الائتمان:**

- الرقابة على الائتمان يجب أن تكون جزءاً من عمليات البنك (Robert, 2006,P 29-31).   - فحص وتدقيق الائتمان للتأكد من مدى توافق وتطابق الائتمان القائم، والائتمان بعد المنح مع السياسة الائتمانية، والإجراءات المقررة من قبل البنك(Robert, 2006, P31).

- الرقابة على الائتمان تمكن البنك من الحصول على إشارات وإنذارات مبكرة للائتمان السيئ، والتوجه نحو تحسين نوعية الائتمان، والتأثير على قيمة البنك من خلال اقتراح المعالجات والإجراءات والأنظمة اللازمة لإدارة الحسابات الضعيفة Remedial Management والقروض ذات المشاكل Problem Loans، وإعداد برامج إعادة الهيكلة الملائمة، وتحديد الاحتياطيات الملائمة للحسابات غير العاملة (Robert, 2006, P 29-31) .

- تحديد دقة التصنيفات الائتمانية، وهل تعكس التعرضات للمخاطر الائتمانية المختلفة. (Robert, 2006, P 51) .

- الرقابة على الائتمان تضمن أن التعرض للمخاطر الائتمانية لا يتجاوز المستويات المقبولة من قبل كل بنك (Robert, 2006, P 52-53).

- متطلبات الرقابة على الائتمان تتضمن تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير دورية تعكس أوضاع المحفظة الائتمانية(Robert, 2006, P 50) .

- أهمية كفاية رأس المال الملائم كجزء من مخففات مخاطر الائتمان. عندما تكون مخاطر الائتمان مرتفعة فإن ذلك يؤثر على نسبة كفاية رأس المال، وتقل قدرة البنك على منح الائتمان لأنه يمنح مقابل نسبة معينة من رأس المال، وتزداد احتياطات خسائر المحفظة الائتمانية (Price waterhouse coopers,2001,18-20).

- الأسلوب المعتمد من قبل البنك في تصنيف مخاطر محافظه الائتمانية عن طريق إعطاء أوزان ترجيحيه لمخاطر التعرض الائتماني المختلفة لقطاع الشركات أو التجزئة، وتشمل ما يلي: (Koch & Scott, 2006 , P 220-226) و(Price waterhouse coopers, 2001, 14-17).

(أ) تصنيف التعرض للمخاطر الائتمانية بالنسبة للشركات :

- المدخل المعياري/النموذجي (The Standardized Approach)
- التصنيفات الائتمانية الداخلية الأساسية (Foundation Internal Rating Approach)
- التصنيفات الائتمانية الداخلية المتقدمة (Advanced Internal Rating Approach)

(ب) تصنيف التعرض للمخاطر الائتمانية بالنسبة لقطاع التجزئة، وتشمل :

– نظام التدريج الائتماني أو النقاط لمحافظ التجزئة (Credit Scoring systems).

(Rose & Hudgins, 2005, P 613-617) و(Longenecker, et al, 2006, P 1-11)

– مدى اعتماد البنك على اختبارات الضغط (Stress Testing)، وتكمن أهميتها في اختبار أداء المحفظة تحت أسوأ الظروف، ومتى يحتاج البنك لاتخاذ أجراء فعال. (Monetary Authority of Singapore, 2002)

▪ **قياس المتغير المستقل الرابع – الرقابة على الائتمان:**

تم قياس هذا المتغير من خلال النسب المالية المعتمدة على القوائم المالية للبنوك التجارية وهي: (Rose, 2002, P 149- 190)

1- مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية

- تقيس هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة، لآن رأسمال البنك يعد خط الدفاع الأخير لمواجهة الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن عدم السداد.
- أصبح مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية تعرف بإسم مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب تعميم البنك المركزي الأردني رقم (2006/30) بتاريخ 2006/06/13 .

2- احتياطي خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية

- هذه النسبة تدل على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض.

3-التسهيلات الائتمانية / الاصول

- تتراوح هذه النسبة بين (60% – 80%)
- تقيس مدى كفاءة إدارة الأصول الخاصة بالبنك.

4- مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية
• ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع الخطورة التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

▪ تم وضع ثمانية أسئلة في الاستبانة لقياس دور وتأثير الرقابة على الائتمان في تخفيف مخاطر الائتمان، وتأثيرها على قيمة البنك وهي:

1. تخفف الرقابة على الائتمان قبل وبعد المنح من مخاطر الائتمان.
2. تضمن الرقابة ضبط جودة العملية الائتمانية والمحافظة على استمرارية المحفظة.
3. تحدث التعثرات وخسائر القروض عندما يهمل البنك أي من عمليات المراجعة والرقابة على الائتمان.
4. تضمن التحسين الدائم لتركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية.
5. تمكن البنك من الحصول على إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة أو التي قد تواجه مشاكل وإيجاد الحلول والمعالجات الملائمة لها في الوقت المناسب.
6. تساعد الرقابة البنك على التحقق من سلامة القرار الائتماني وفقاً لما هو مقرر من حيث (الشروط الموضوعة – الضمانات– التعهدات – سلامة التوثيق الائتماني).
7. تحديد دقة التصنيفات الائتمانية للمقترضين وفقاً لأوزان مخاطر الائتمان مع إجراء التعديلات اللازمة إن لزم الآمر.
8. يساعد اعتماد البنك على اختبارات الضغط الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان.

4-2-6 المتغير الخامس- استراتيجيات البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية:

تتجه البنوك نحو بناء استراتيجيات في مجال إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ونوع المخفف أو الأداة المستخدمة لتخفيف هذه المخاطر يكون له تأثير على قيمة البنك (Raspanti , Szakal, 2002, P2-7).

والاستراتيجيات المثلى في إدارة المخاطر البنكية هي محصلة لاستخدام تقنيات وأدوات التحوط والتي يكون لها تأثير مباشر على تعظيم حقوق الملكية، والاستراتيجيات التحوطية تكون في مختلف الأنشطة التي يؤديها البنك، وتشمل (التسهيلات الائتمانية، وإدارة السيولة، وتذبذبات الأصول، ومخاطر الطرف المقابل)، وتكمن أهمية استراتيجيات إدارة مخاطر البنك في أنها مجموعة من استراتيجيات التحوط للتوزيعات الاحتمالية لمستقبل قيمة أصول البنك (Bauer & Riser, 2004, P1).

وتظهر أهمية استراتيجيات البنك في مجال إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تحديد مخاطر المحفظة، ومدى قبوله أو رفضه لهذه المخاطر، والتقنيات والأدوات التي يتم اختيارها كأداة مخففة لهذه المخاطر، والتوسعات الملائمة في المحفظة، وفي أي وقت يحتاج البنك إلى دعم محافظه الائتمانية لمواجهة المخاطر، ودعم عوائده من الانخفاض في حالات عدم التأكد (Roberts, 2006, P 8-10).

التعريف الإجرائي للمتغير المستقل الخامس- استراتيجيات البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية:

- اهتمام مجالس إدارات البنوك والإدارة التنفيذية في تأسيس استراتيجيات لإدارة المخاطر الائتمانية (Roberts, 2006, P 8-10).
- إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية المعمول بها داخل البنك ذات دلالة ومعنى في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية (Roberts, 2006, P 9).
- قدرة الإستراتيجية على تعريف وتحديد الأسواق المستهدفة، وكافة الخصائص التي يريدها البنك في المحفظة الائتمانية (Roberts, 2006, P 9).
- مسؤولية الإدارة التنفيذية في تطبيق استراتيجيات المخاطر الائتمانية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، وتحديد الإجراءات، والمقاييس، والرقابة، ومتابعة المخاطر الائتمانية (Roberts, 2006, P 11).
- تحديد اتجاه المخاطر المرتبطة بالمحافظ الائتمانية إن كانت نحو قطاع التجزئة أم قطاع الشركات.

- استخدام تقنيات ومخففات المخاطر الائتمانية في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية، وتشمل ما يلي:

- الضمانات (Collateral)
- الكفالات (Guarantees)
- المشتقات الائتمانية (Credit Derivatives)، وتشمل ما يلي:

(1) مبادلات التعثر الائتماني (Credit Default Swaps)

(2) مبادلات أجمالي العوائد (Total Return Swaps)

(3) ربط أداة دين بمحافظ ائتمانية معينة (Credit linked Note)

(4) خيارات هوامش الفوائد على الائتمان (Credit Spread Options)

- تسوية بنود الميزانية على الأساس الصافي On –Balance –Sheet -Netting

قياس المتغير المستقل الخامس – استراتيجيات البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية:

تم قياس هذا المتغير من خلال النسب المالية المعتمدة على القوائم المالية للبنوك التجارية وهي: (Rose, 2002, P 149- P190)

1 – **مخصص خسائر القروض/ متوسط الاصول**

- تقيس هذه النسبة حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية من وجهة نظر الإدارة.
- ارتفاع هذه النسبة يعني أن الإدارة تتوقع أن ترتفع نسبة القروض المتعثرة من المحفظة الائتمانية خلال الفترات القادمة.
- يتوقف حجم هذه النسبة على سياسة البنك وأهداف الإدارة التنفيذية فيما يتعلق برغبتها بالتوسع في الائتمان .

2- **صافي الدخل التشغيلي قبل مخصص التسهيلات / متوسط الاصول**

- تشير هذه النسبة إلى سياسة البنك فيما يتعلق بالمفاضلة بين المخاطرة والربحية .
- ارتفاع هذه النسبة يعني تفضيل إدارة البنك لعامل الربحية دون الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة .

3- **صافي الدخل التشغيلي بعد مخصص التسهيلات/ متوسط الاصول**

- تعكس النسبة مدى تقدير إدارة البنك للمخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك.
- ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض المخاطر من وجهة نظر إدارته.

تم وضع سبعة أسئلة في الاستبانة تتعلق باستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية، وتأثيرها على قيمة البنك وهي :

1. يركز البنك في إدارة مخاطر محافظه الائتمانية على الأساليب التقليدية.
2. يستخدم البنك مخففات مخاطر الائتمان في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية من بينها: (الضمانات-الكفالات- المشتقات الائتمانية – تصفية الالتزامات المشتركة في الميزانية على أساس القيمة الصافية).
3. ينتهج البنك إستراتيجيات هجومية في تعامله مع مخاطر المحفظة الائتمانية مع استخدام المخفف الائتماني الملائم.
4. يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة الدورية لإستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية.
5. يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق وتنفيذ الإستراتيجيات والتأكد من أنظمة الموافقة على الائتمان تتوافق مع المعايير والإجراءات الموضوعة.
6. تضمين إستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية الأسواق المستهدفة والخصائص التي يريدها البنك في محافظه الائتمانية.
7. تضمين إستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية قوائم البنك للموافقة على الائتمان حسب (النوع – القطاعات الاقتصادية- الاستحقاق- العوائد المتوقعة).

3-4 فرضيات الدراسة :

يمكن تحديد فرضيات الدراسة بفرضية رئيسية واحدة تتفرع عنها خمسة فرضيات فرعيـــة، وعلى النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر استخدام مخففات مخـــاطر الائتمـــان المختلفـــة (مبادئ الإقراض الجيد، وتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، والتأمين على الائتمان، والرقابة على الائتمان، وإستراتيجية البنك في تخفيف المخاطر الائتمانية) وقيمة البنك.

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على مبادئ الإقراض الجيـــد في تخفيف المخاطر الائتمانية، وقيمة البنك.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر توجه البنوك نحو تجزئة الـــسوق وتنويـــع محافظها الائتمانية للاستفادة من تخفيف مخاطرها، وقيمة البنك.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على التأمين علـــى الائتمـــان كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر المحافظ الائتمانية، وقيمة البنك.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر دور الرقابة على الائتمان في تخفيف مخاطر المحافظ الائتمانية، وقيمة البنك.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر استراتيجيات البنك فـــي تخفيـــف مخـــاطر المحفظة الائتمانية، وقيمة البنك.

4-4 منهجية الدراسة والتحليل:

4-4-1 أسلوب الدراسة ومصادر البيانات

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أساليب مختلفة تشمل:

1. الأسلوب الوصفي: من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية والرجوع إلى الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية لوضع التأطير النظري للموضوع.

2. الأسلوب الميداني: تم توزيع استبانه على البنوك التجارية الأردنية لتحديد مدى إدراكها لأهمية تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنك، وتم عرض الاستبانة على محكمين في هذا المجال.

3. الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للبنوك الأردنية التجارية الإحدى عشر بنكاً للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، لدراسة العلاقة ما بين قيمة البنك المقاسة من خلال المعادلة التقريبية البسيطة Tobin's Q ، والمتغيرات المستقلة باستخدام بعض النسب المالية .

4. الأسلوب التحليلي: إختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المختلفة من خلال برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**.

4-5 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية مع أخذ عينة عشوائية ممثلة لتلك البنوك بناءً على الأساليب الإحصائية لاختبار العينات للإجابة على أسئلة الاستبانة كمصدر أولي للبيانات بالإضافة إلى الاعتماد على القوائم المالية المنشورة لتلك العينة لست سنوات من عام 2001 ولغاية عام 2006 لغايات قياس قيمة البنك من خلال استخدام المعادلة البسيطة التقريبية Tobin's Q، إضافة إلى عمل تحليل مالي باستخدام بعض النسب المالية لقياس بعض المتغيرات المستقلة، وشملت عينة الدراسة كلا من البنوك التجارية الأردنية التالية :

جدول رقم (2)

عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
1	البنك العربي (فروع الأردن)
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
3	بنك الأردن
4	بنك القاهرة عمان
5	البنك الأهلي الأردني
6	بنك المال الأردني
7	بنك الاستثمار العربي الأردني
8	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
9	البنك الأردني الكويتي
10	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية- الأردن

4-6 النطاق الزمني للدراسة :

يتم الحديث دولياً عن تأثير إستخدام مخففات المخاطر الائتمانية على قيمة البنـك منـذ عـام 2002، في حين أن الحديث عن هذا الموضوع على مستوى البنوك المحلية والعربيـة لازال حديثا، علماً بأن الفترة الزمنية للدراسة من عام 2001 ولغاية عام 2006. والسبب في اختيار هذه الفترة توافر البيانات المالية لعينة الدراسة.

4-7 وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل المستخدمة تم اشتقاقها من أسلوبي التحليل الذي استخدم كل مـن الاسـتبانة وبعض النسب المالية المتعلقة في قياس بعض متغيرات الدراسة، وعلية فإن وحـدة التحليـل هي:

- الأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية حيث يعتبر كل فرد بمثابة مصدر مستقل للبيانات، وهذه الوحدة يتم الاعتماد عليها في تحليل الاستبانة.
- البنك نفسه وقوائمه المالية كوحدة تحليل أخرى في التحليل المالي القائم على استخدام بعض النسب المالية وقياس قيمة البنك من خلال معادلة Tobin's Q .

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في عملية التحليل، وذلك للأغراض التالية:

(1) احتساب المتوسطات والتوزيعات التكرارية والانحــراف المعيــاري (مقــاييس النزعــة المركزية والتشتت) باستخدام Lekerate Scale (Berson, L. & Krehbiel, 2002, 80- 50)

(2) التعرف على مستوى صدق الاستبانة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا بهدف تحديد مدى ثبات الاستبانة، وقد اعتبرت أي نتيجة تتجاوز (60%) هي نتيجــة مقبولــة لأغــراض البحث.

(3) استخدام فحص توزيع (T-test) للفرضيات المطروحة لاختبار العلاقــة بــين المتغيــر التابع والمتغيرات المستقلة، ويمكن فحص الفرضية العدمية مــن خــلال (Sig-t) فــإذا كانت >0.05 يتم قبول الفرضية العدمية وإذا كانت أقل من 0.05 يتم قبــول الفرضــية البديلة.

(4) استخدام فحص (F-test) لفحص مدى ملائمة النموذج ككل وكيف تؤثر العوامل المستقلة مجتمعة على المتغير التابع ، إذا كان (F-test) و (T-test) أقل مــن 5% أو 10 % أو 1% يكون النموذج جيد حيث يتم فحص كل متغير على حدى.

(5) استخدام فحص التداخل (VIF (Variance Inflating Factor وذلك لفحص التــداخل بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وقد أتفق الاحصائيون على أن هذا المعامل يجــب أن يكون أقل من عشرة، أو أقل من 5، وذلك من حيث مبدأ التحفظ في عملية تحليل البيانات (Gujarati ,2003,461).

(6) اســتخدام فحــص البــواقي (Durbin –Watson TEST) وذلــك لفحــص العلاقــة بين البواقي في معادلة الانحــدار المــستقلة فيمــا بينهــا، وقــد أتفــق الاحــصائيون على أن الفحص لهذا العامل يكون قريب من (2) حتى يكون جيد عند مــستوى معنويــة 5%، وهذا يدل على أن العلاقة الذاتية للبواقي قليلة وتم أخذها باستقلالية عــن بعــضها

البعض، وبالتالي يتوقع أن يختلف تأثيرها على المتغير التابع مع ملاحظـــة أن الفــرض العدمي هو استقلالية البواقي: (Gujarati ,2003.462)

H0: The Independency in Residuals, Showing No Autocorrelation Problem

(7) استخدام تحليل k-S test (KOLMOGOROV – SMIRNOV) لفحــص التوزيــع الطبيعي، وان حجم العينة أكبر من 30 حسب قاعدة (CENTRAL LIMIT Theory) مع أن الفرض العدمي هو أن البيانات موزعة توزيعا طبيعيا:

H0: Distribution is Normal

(8) استخدام أسلوب المربعات الصغرى (O L S) Ordinary Least Squares:
حيث يوجد مقطع ثابت α للنموذج، وهو نفسه يمثل قيم المعـــاملات لجميـــع الوحـــدات المقطعية أو البنوك (Cross Sections) وقيمة هذا المقطع تكون ثابتـــة عبـــر الفتـــرة الزمنية.

Simple Ordinary Least Squares Regression Model (OLS without Group Dummy Variables) (Greene, 1998, 202-210)

$$Y_{it} = \boxed{\alpha} + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i = 1, \ldots\ldots n, \quad t = 1 \; , \quad T = 1$$

(9) استخدام الانحدار الخطـــي المتعـــدد (Multiple Linear Regression) كـــون أن المتغيرات المستقلة في الدراسة أكثر من واحد.

(10) قياس العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فـــي الاســـتبانة مـــن خـــلال معاملات الارتباط سبيرمان مع اختبارهما إحصائيا.

(11) استخدام معامل ارتباط بيرسون في قياس قيمة البنك من خـــلال المعادلـــة التقريبيـــة البسيطة Tobin's Q والنسب المالية المستخدمة في قياس بعض المتغيرات المستقلة في الدراسة والمستندة إلى القوائم المالية للبنوك.

(12) استخدام تحليل التباين الأحادي (One –Way ANOVA) لغايات فحص مـــستوى التوافق في خصائص العينة المختارة.

(13) استخدام بعض الأشكال البيانية في توضيح نتائج بعض المتغيرات في الدراسة.

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة:

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، حيث سيتم وصف خصائص العينة من حيث العمر والمستوى التعليمي والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة والجنس، ليمتد إلى فحص فرضيات الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS بالإضافة إلى عرض نتائج الانحدار متعدد المتغيرات الذي تم قياسه باستخدام بعض النسب المالية لقياس المتغيرات المستقلة (مبادئ الإقراض الجيد – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) والمتغير التابع قيمة البنك المقاس من خلال المعادلة التقريبية Tobin's Q. وتفسير هذه النتائج وصولاً لرفض أو قبول الفرضيات المتعلقة بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وعمل مقارنة بين نتائج تحليل الاستبانة ومعادلة قيمة نسبة Tobin's Q، ونتائج تحليل النسب المالية.

5-2 أساليب تحليل البيانات:

سيتم استخدام الأساليب التالية لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها :

1. التحليل الإحصائي للاستبانة .
2. الأساليب الإحصائية الوصفية .
3. مصفوفة الارتباط.
4. تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات.
5. اختبار الاستبانة للتأكد من مصداقية البيانات من خلال اختبار ألفا .

3-5 تحليل نتائج قيم البنوك من خلال استخدام المعادلة التقريبية البسيطة Tobin's Q للبنوك التجارية الأردنية الإحدى عشر للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006:

اعتمدت الدراسة في قياس قيمة البنك على المعادلة التقريبية البسيطة لنسبة Tobin's Q وهو مقياس سوقي في احتساب قيمة البنك، ويعتبر من المؤشرات الرئيسية والمهمة في احتساب قيمة البنك، وتقييم الأداء والربحية، وتم ذلك من خلال ربط العلاقة ما بين القيمة السوقية للبنك، وقيمة أصول البنك، بحيث لو كانت قيمة نسبة Tobin's Q "واحد صحيح" أو أكثر من "واحد صحيح" هذا يعطي مؤشراً إيجابياً على أن القيمة السوقية للبنك المعني أعلى من قيمة أصوله، ويفسر كدلالة على الزيادة في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى الأداء والربحية الجيدة، أما إذا كانت قيمة نسبة Tobin's Q أقل من "الواحد صحيح"، يفسر ذلك كدلالة على انخفاض القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى انخفاض الأداء والربحية، بينما إذا كانت قيمة نسبة Tobin's Q تساوي "واحد صحيح" يمثل ذلك قيمة التوازن لنسبة Tobin's Q حيث تتساوى عند هذه القيمة كل من القيمة السوقية وقيمة الأصول.

جدول رقم (3) قيم نسبة Tobin's Q للبنوك التجارية الأردنية الإحدى عشر بنكاً للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، مقدرة وفقاً للمعادلة البسيطة التقريبية Tobin's Q المستندة لنموذج (Chung & Bruitt)، وقد تم ترتيب قيمة البنوك في الجدول تنازلياً:

جدول رقم (3): قيم نسبة (Tobin's Q) للبنوك الأردنية

Tobin's q for Jordanian Banks

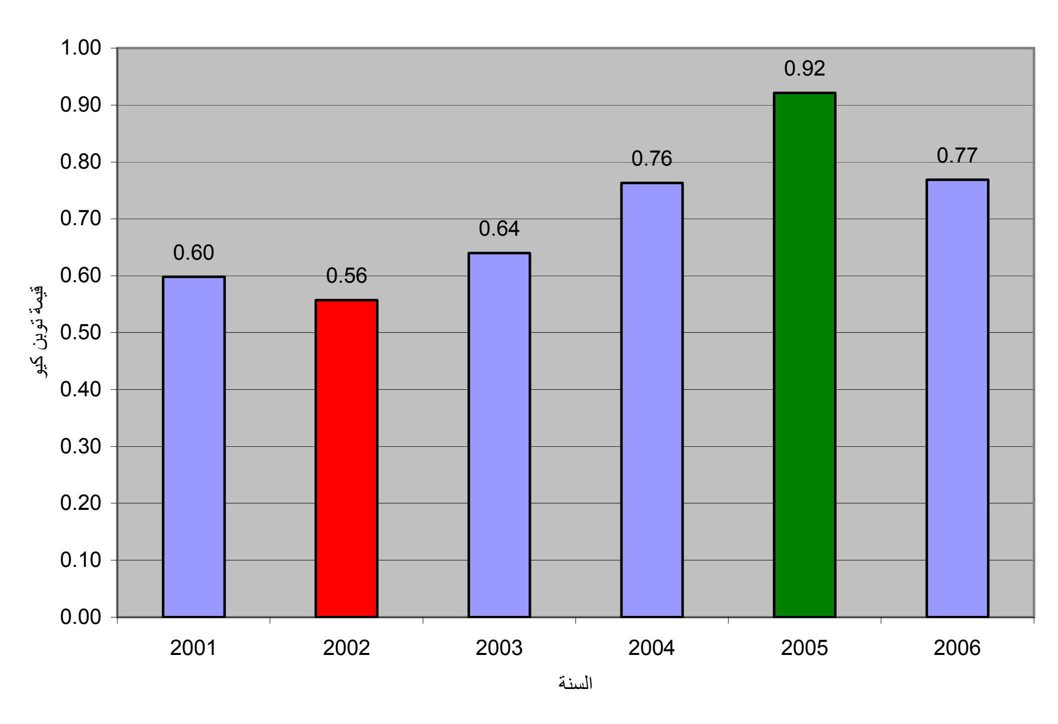
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط الحسابي
بنك المال الأردني	0.67	0.63	1.03	0.98	0.97	0.75	0.84
الاتحاد للادخار والاستثمار	0.76	0.64	0.70	0.88	1.18	0.82	0.83
الاردني الكويتي	0.62	0.63	0.77	0.96	0.85	0.95	0.80
الاسكان	0.62	0.61	0.63	0.83	1.17	0.84	0.78
البنك العربي	0.60	0.57	0.62	0.73	1.15	0.85	0.76
بنك الأردن	0.62	0.61	0.69	0.80	0.88	0.72	0.72
المؤسسة العربية المصرفية	0.57	0.54	0.68	0.75	0.92	0.76	0.70
الاردني للاستثمار والتمويل	0.65	0.52	0.46	0.65	0.78	0.73	0.63
القاهرة عمان	0.50	0.46	0.48	0.63	0.84	0.72	0.61
الاستثمار العربي الأردني	0.44	0.45	0.48	0.66	0.74	0.68	0.58
البنك الأهلي	0.53	0.46	0.50	0.51	0.65	0.62	0.54
المتوسط الحسابي	**0.60**	**0.56**	**0.64**	**0.76**	**0.92**	**0.77**	**0.71**

يظهر من خلال الجدول رقم (3) قيم البنوك من خلال استخدام المعادلة البسيطة التقريبية Tobin's Q، وتطبيقها على البنوك التجارية الأردنية للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، وتبين نتائج التحليل لقيم البنوك الجوانب الرئيسية التالية:

1. ارتفعت قيمة نسبة Tobin's Q في عام 2005 لمعظم البنوك، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، حيث بلغ معدل نسبة Tobin's Q (0.92) في عام 2005، ويفسر ذلك حسب تقدير الباحث إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك في نهاية عام 2005 مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك ايجابيا على تحسن في أداء البنوك من حيث القيمة السوقية وصافي الإيرادات.

2. اتجهت قيمة نسبة Tobin's Q نحو الارتفاع متخذة شكل منحنى تصاعدي اعتبارا من عام 2003 ولغاية عام 2006، ويفسر ذلك كدلالة على أن أداء البنوك في مرحلة نمو وانتعاش، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (4).


شكل رقم (4): قيم نسبة (Tobin's Q) للبنوك الأردنية



3. انخفضت قيم نسبة Tobin's Q في عام 2002، مقارنة مع باقي السنوات الأخرى للدراسة، حيث بلغ معدل نسبة Tobin's Q (0.56)، ويفسر ذلك حسب تقدير الباحث إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم بعض البنوك في نهاية عام 2002 كنتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي مرت بها بعض البنوك من بينها (المالية، والاقتصادية، والسياسية)، والتي كان لها تأثير مباشر وسلبي على أداؤها من حيث انخفاض القيمة السوقية لهذه البنوك، إضافة إلى الانخفاض في صافي الإيرادات لبعض البنوك، وبعضها حققت خسائر، ويمكن وصف هذه الفترة على أنها فترة انحدار في القيمة السوقية لبعض البنوك، والربحية والأداء.

4. بلغ معدل نسبة Tobin's Q (0.92) في عام 2005، وهو مستوى قياسي خلال فترة الست سنوات، ويفسر ذلك عند الرجوع إلى البيانات السوقية والمحاسبية للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، ونلاحظ أن هنالك ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع البنوك في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك إيجابياً على القيمة السوقية للبنوك، إضافة إلى صافي الإيرادات.

5. تفسير الاتجاه التصاعدي لقيمة نسبة Tobin's Q للفترة من عام 2003 ولغاية عام 2006 أن أداء البنوك التجارية الأردنية في مرحلة نمو وانتعاش متجاوزا فترة ركود لها يمكن وصفها بفترة انحدار، أي باتجاه تدهور في القيمة السوقية والأداء والربحية في عامي 2001 و 2002، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (4).

6. أن هنالك بنكاً واحداً حقق قيمة أكبر من "واحد صحيح " لنسبة Tobin's q في عام 2003 بمقدار (1.03) هو بنك المال الأردني، وكانت قيمة Tobin's Q في عامي 2004 و2005 قريبة من "واحد صحيح"، ويفسر الباحث ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لسعر سهم البنك في نهاية أعوام 2003 و2004 و2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك إيجابياً على تحسن في أداء البنك من حيث القيمة السوقية للبنك من جهة، وصافي الإيرادات المتحققة من الجهة الأخرى، وثلاثة بنوك حققت قيمة لنسبة Tobin's Q أكبر من "واحد صحيح" في عام 2005، وهي بنك الاتحاد – بنك الإسكان – البنك العربي، حيث كانت أعلى قيمة لنسبة Tobin's Q لبنك الاتحاد بمقدار (1.18) في عام 2005، ويعزى ذلك حسب تقدير الباحث إلى ارتفاع سعر السهم مع ما رافقه من زيادة في عدد الأسهم التي تم تداولها في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى

للدراسة، مما أنعكس ذلك إيجابياً على تحسن في أداء البنك من حيث الارتفاع في القيمة السوقية للبنك بشكل ملحوظ، إضافة إلى الزيادة الكبيرة الحاصلة في صافي الإيرادات مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة.

7. كانت أعلى قيم لنسبة Tobin's Q قد تم تحقيقها من قبل البنوك في عام 2005، وفقاً للجدول رقم (3) المشار إليه أعلاه للبنوك التالية:

- بنك الاتحاد للادخار والاستثمار: حقق قيمة لنسبة توبن Tobin's Q بمقدار(1.18) في عام 2005، ويفسر ذلك إلى ارتفاع سعر سهم البنك في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك إيجابياً على تحسن في أداء البنك من خلال الارتفاع في القيمة السوقية وصافي الإيرادات، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة.

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل: حقق قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (1.17) في عام 2005، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع كبير وملحوظ في سعر سهم البنك في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة،مما أنعكس ذلك ايجابياً على أداء البنك من حيث الارتفاع في القيمة السوقية وصافي الإيرادات، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها في عام 2005، مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة.

- البنك العربي: حقق قيمة لنسبة Tobin's Qبمقدار (1.15) في عام 2005، ويفسر الباحث ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأسهم التي تم تداولها في نهاية عام 2005 بالمقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك إيجابياً على أداء البنك من حيث الارتفاع في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى الارتفاع في صافي الإيرادات بالمقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة.

8. كانت أقل قيم لنسبة Tobin's Q قد تم تحقيقها، وفقاً للجدول رقم (3) المشار إليه أعلاه للبنوك التالية:

- بنك الاستثمار العربي الأردني: حقق قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (0.45) في عام 2001، ويفسر ذلك كنتيجة لانخفاض سعر سهم البنك في نهاية عام 2001 مقارنة مع

الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك سلبياً على أداء البنك من حيث الانخفاض في القيمة السوقية وصافي الإيرادات، ويظهر ذلك عند الرجوع إلى البيانات والقوائم المالية للبنك في نهاية عام 2001.

- بنك القاهرة عمان : حقق قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (0.46) في عام 2002، ويفسر الباحث ذلك من خلال الرجوع إلى البيانات السوقية والمحاسبية إلى الانخفاض الحاصل في سعر السهم في نهاية عام 2002، مما انعكس ذلك سلبياً على أداء البنك من حيث الانخفاض الملحوظ في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى أنه حقق خسائر في مجال صافي الإيرادات بالمقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، والتي أثرت على قيمة نسبة Tobin's Q لعام 2003، وكان السبب المباشر لهذه المؤشرات السيئة هو سوء الائتمان الذي حدث لأحد فروع البنك، والذي يقدر بحوالي (5) مليون دينار، قام البنك باستدراكه مباشرة من أرباحه في نهاية الفترة.

- الأردني للاستثمار والتمويل: حقق قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (0.46) في عام 2003، وبمقدار (0.52) في عام 2002، ويفسر ذلك حسب تقدير الباحث إلى انخفاض سعر سهم البنك مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة،مما أنعكس ذلك سلبياً على أداء البنك من حيث انخفاض القيمة السوقية وصافي الإيرادات بشكل ملحوظ مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة،علماً أن السبب المباشر لهذه المؤشرات السيئة نتيجة لقضية التسهيلات البنكية التي ظهرت في 2002/02/07، واستمرت لغاية عام 2003، والتي عرفت بأسماء من بينها "غلوبل بيزنس" أو " شمايلة غيت"، حيث بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من قبل البنك والبنوك الأخرى ما بين 100 – 150 مليون دولار، ما يعادل 70 –100 مليون دينار أردني، منحت دون الاستناد لمبادئ الإقراض الجيد، إضافة إلى ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

- البنك الأهلي: حقق قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (0.46) في عام 2002، وبمقدار (0.50) عام 2003، ويفسر ذلك من خلال الانخفاض الملحوظ في سعر سهم البنك في نهاية عام 2002 مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، مما أنعكس ذلك سلبياً على أداء البنك من حيث انخفاض القيمة السوقية، إضافة إلى أنه حقق خسائر في نهاية عامي 2002 و 2003 ، والسبب المباشر في هذه المؤشرات السيئة يعزى بشكل مباشر إلى قضية التسهيلات البنكية والتي تم الإشارة إليها سابقاً، والتي كانت من نتائجها المباشرة

على الاقتصاد الوطني الانخفاض الحاد في أسعار أسهم البنوك، وانخفاض عدد الأسهم التي تم تداولها في سوق عمان المالي لنفس الفترات، إضافة إلى الظروف السياسية التي كانت محيطة بالمنطقة وهي (الحرب على العراق).

كانت بعض البنوك قادرة على امتصاص الآثار السلبية لقضية التسهيلات البنكية من خلال أرباحها المرتفعة واحتياطياتها، وأدت هذه القضية إلى إعادة هيكلة بنك الأردن والخليج (البنك التجاري الأردني).

9. يلاحظ عند القيام بتحليل رأسي لقيمة نسبة Tobin's Q للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 وفقاً للجدول رقم (3) المشار إليه أعلاه، أن هنالك تفاوتاً كبيراً وملحوظاً بين أعلى قيمة لنسبة Tobin's Q بمقدار (1.18) لعام 2005 لبنك الاتحاد، وأدنى قيمة بمقدار (0.44) في عام 2001 لبنك الاستثمار العربي الأردني، ويفسر ذلك حسب تقدير الباحث إلى عدة جوانب رئيسية من بينها:

- أن الجانب الأكبر من البنوك المحلية هي بنوك صغيرة ومتوسطة الحجم من حيث الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية مقارنة مع البنوك العالمية.

- تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل بعض البنوك، كانت سبب مباشر في تذبذب قيم نسبة Tobin's Q، وتأثيرها المباشر على أسعار الأسهم، وعدد الأسهم التي تم تداولها، مما أنعكس ذلك سلبياً على الأداء غير المرضي لبعض البنوك، من حيث الانخفاض في قيم البنوك، إضافة إلى صافي الإيرادات.

- نلاحظ من خلال الرجوع إلى البيانات المالية للبنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 توجه البنوك جميعها نحو رفع رأس مالها استجابة للمتطلبات التشريعية للبنك المركزي الأردني، وفقاً لمقررات بازل II بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المتعقلة بالأنشطة والأعمال التي تمارسها، ألا أن هناك تفاوت في رؤوس أموال البنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، ويعد ذلك عنصراً مهماً في تقييم قيمة نسبة Tobin's Q، حيث أن بسط النسبة يمثل القيمة السوقية للبنك وهي حاصل مجموعة القيمة السوقية للأسهم العادية بالإضافة إلى الديون طويلة الآجل.

- عدم الاستقرار والتذبذبات الكبيرة والملحوظة في أسعار أسهم البنوك المدرجة داخل سوق عمان.

10. يلاحظ عند القيام بتحليل أفقي لقيم نسبة Tobin's Q للفترة مــن عــام 2001 ولغايــة عام 2006 وفقاً للجدول رقم (3) المشار إليه أعلاه، أن هنالك تذبذباً كبيراً لقيمــة نــسبة Tobin's Q على مستوى البنوك افرادياً على امتداد الفترة الزمنية من عام 2001 ولغاية عام 2006، والجانب الأكبر من الانخفاض كان خلال عامي 2001 و 2002 مقارنة مع الأعوام من 2003 ولغاية 2006، ويعزى الباحث السبب في وجود تذبذب في قيم نــسبة Tobin's Q خلال فترة السلسلة الزمنية إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية وتداعيات 11 أيلول 2001 التي أحاطت في بيئة العمل المصرفي، والمحددات على أداء الاقتصاد بشكل عام، وعدم وجود ضوابط واليات يستند عليها في منح الائتمان من قبــل البنوك بشكل خاص، مما أثرت هذه الظروف مجتمعة على انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم بعض البنوك، إضافة إلى انخفاض عدد الأسهم التي تم تداولها لبعض البنــوك فــي نهاية عامي 2001 و2002، مما أنعكس ذلك سلبياً على الأداء وتأثيره على القيم السوقية للبنوك، وصافي الإيرادات، والتي حققت بعض البنــوك خــسائر خــلال عــامي 2001 و2002 مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة.

11. لو لم تكن طبيعة بيانات الدراسة للمتغير التابع (قيمة البنك) بهذا الشكل لــتم اســتخدام Panel Data التي تجمع بيانات المقاطع العرضــية Cross- Section Data وبيانــات السلاسل الزمنية Time Series Data، وذلك لتفادي العيوب التي تعاني منهــا النمــاذج المعتمدة على بيانات المقاطع العرضية أو السلاسل الزمنية (Gujarati, 2003, P 636).

5-4 التحليل الإحصائي لقيمة Tobin's Q والمتغيرات المستقلة:

سيتم من خلال هذا الجزء استعراض العلاقة ما بين قيمة نسبة Tobin's Q والمتغيرات المستقلة (مبادئ الإقراض الجيد، التأمين على الائتمان، الرقابة على الائتمان، وإستراتيجية البنك) والتي تم قياسها من خلال استخدام بعض النسب المالية للبنوك التجارية الإحدى عشر، علما بأن المتغير المستقل الخاص بتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية تم قياسه من خلال الاستبانة.

5-4-1 مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix):

يظهر الجدول رقم (4) مصفوفة بيرسون للارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والهدف من هذا الجدول هو التعرف على العلاقات الخطية الموجودة بين متغيرات الدراسة، وبالتالي اختبار عدم وجود مشكلة أساسية من مشاكل الانحدار وهي مشكلة التعددية الإحصائية (Multicolinearity)، والتي تعني وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرات المستقلة. كما يمكننا بناءً على مصفوفة الارتباط التعرف مبدئياً على علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، بالإضافة إلى معرفة إشارة التأثير (موجبة أو سالبة).

حيث تظهر المصفوفة وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة نسبة Tobin's Q والمتغيرات المستقلة التالية: مبادئ الإقراض (PGL) – الرقابة على الائتمان (CM) – إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية (BS).

كما أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقة إحصائية إيجابية ذات دلالة إحصائية ولكنها ضعيفة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة نسبة Tobin's Q، والمتغير المستقل التأمين على الائتمان (CI) .

وتشير النتائج الخاصة بتحليل مصفوفة الارتباط إلى وجود ارتباط قوي بين قيمة نسبة Tobin's Q والمتغيرات المستقلة كل من مبادئ الإقراض الجيد (PGL) بنسبة (75%)، والرقابة على الائتمان (CM) بنسبة (73%)، وإستراتيجية البنك (BS) بنسبة (71%).

الجدول رقم: (4)

معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

		Q	PGL	CI	CM	BS
Q	Pearson Correlation	1	.751(*)	.262(*)	.731(**)	.710(**)
	Sig. (2-tailed)		.014	.034	.001	.000
PGL	Pearson Correlation		1	.079	.152	-.212
	Sig. (2-tailed)			.529	.224	.087
CI	Pearson Correlation			1	.167	-.152
	Sig. (2-tailed)				.180	.223
CM	Pearson Correlation				1	-.466
	Sig. (2-tailed)					.201
BS	Pearson Correlation					1
	N	66	66	66	66	66

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

5-4-1-1 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على مبادئ الإقراض الجيد (PGL) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

يظهر من خلال جدول رقم (4) لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة البنك التي تم قياسها بنسبة Tobin's Q ومبادئ الإقراض الجيد، وهي علاقة موجبة(طردية) قوية بنسبة (75%)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وعلى النحو التالي :

H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر اعتماد البنوك على مبادئ الإقراض الجيد (pgl) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثالثة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على التأمين على الائتمان (CI) كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

يظهر من خلال جدول رقم (4) لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة البنك التي تم قياسها بنسبة Tobin's Q والتأمين على الائتمان، وهي علاقة موجبة (طردية) بنسبة (26%)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وعلى النحو التالي:

H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر اعتماد البنوك على التأمين على الائتمان (CI) كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرابعة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر دور الرقابة على الائتمان (CM) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

يظهر من خلال جدول رقم (4) لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة البنك التي تم قياسها بنسبة Tobin's Q والرقابة على الائتمان، وهي علاقة موجبة(طردية) قوية بنسبة (73%)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وعلى النحو التالي:

H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر دور الرقابة على الائتمان (CM) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الخامسة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر إستراتيجية البنــك فــي تخفيــف مخــاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

يظهر من خلال جدول رقم (4) لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عنــد مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) ما بين قيمة البنــك التــي تــم قياســها بنــسبة Tobin's Q وإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، وهي علاقة موجبة (طردية) قويــة بنــسبة (71%)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلــة (H1)، وعلى النحو التالي:

H1: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر إستراتيجية البنك فــي تخفيــف مخــاطر الائتمان، وقيمة البنوك التجارية الأردنية.

5-4-2 تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression :

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد أنه يفحص قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى انه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ (Gujarati, 2003, p202).

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وسيتم تقسيم النتائج إلى أربعة أقسام حسب المتغيرات الأربعة التي تم قياسها من خلال النسب المالية المستندة إلى تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية الإحدى عشر باستثناء المتغير المستقل تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية تم قياسه من خلال الاستبانة، وتبين المعادلة المشار أليها أدناه معادلة الانحدار الخطي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

Q = 0.60 + 0.17 (PGL) + 3.46 (CI) + 0.24 (CM) +1.76 (BS)

T(12.50) T(2.71) T(3.18) T(2.70) T(6.40)

جدول رقم (5): مصفوفة الانحدار الخطي المتعدد

Model		Un standardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.60	.05		12.50	.00
	PGL	.17	.06	.15	2.71	.00
	CI	3.46	1.08	.14	3.18	.00
	CM	.24	.09	.06	2.70	.00
	BS	1.76	1.68	.63	6.40	.00

A Dependent Variable: q

5-4-2-1 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمبادئ الإقراض الجيد (PGL)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q):

يظهر الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لمبادئ الإقراض الجيد (PGL)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q)، وفيما يلي سيتم عرض النتائج الرئيسية لهذا المتغير وعلى النحو التالي:

- كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة نسبة Tobin's Q ومبادئ الإقراض الجيد (PGL)، وهي علاقة موجبة وذات أهمية إحصائية، ويظهر ذلك أن مبادئ الإقراض الجيد لها تأثير واضح على قيمة البنوك، ويفسر ذلك أن توجه البنوك نحو مبادئ الإقراض الجيد، يساهم وبشكل مباشر في الحد من حالات التعثر الائتماني، والمتمثلة بعجز العملاء عن تسديد التزاماتهم في المواعيد المحددة أو حسب الشروط المتفق عليها، وتكون المحصلة النهائية لها الحد من التذبذبات في عوائد المحفظة الائتمانية أو الانحراف المعياري لعوائد هذه المحفظة.

- جاءت العلاقة طردية بين مبادئ الإقراض الجيد(PGL) وقيمة البنك التي تم قياسها من خلال Tobin's Q، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما يظهره جدول الانحدار المشار إليه أعلاه، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.71)، ولذلك فإن التوجه نحو مبادئ الإقراض الجيد بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع في قيمة نسبة Tobin's Q بحوالي (17%) من النقطة.

2-2-4-5 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتأمين على الائتمان (CI)، وتأثيره على قيمة البنك (Q):

يظهر الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار للتأمين على الائتمان (CI)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q)، وفيما يلي سيتم عرض النتائج الرئيسية لهذا المتغير وعلى النحو التالي:

- كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة نسبة Tobin's Q والتأمين على الائتمان(CI)، وهي علاقة موجبة وذات أهمية إحصائية، ويفسر ذلك أن توجه البنوك نحو التأمين على الائتمان يعمل كأداة تحوط وحماية مقابل حالات التعثر الائتماني من خلال الغطاء التأميني المتوفر لمحفظة البنك الائتمانية في حالات العجز عن سداد الالتزامات، أو حالات إفلاس العملاء. وهذا من شأنه المحافظة والتقليل من التذبذبات التي من الممكن أن تحصل على عوائد المحفظة الائتمانية عند حصول حدث التعثر الائتماني، والذي من شأنه أن يؤثر على قيمة البنك.

- جاءت العلاقة طردية بين التأمين على الائتمان (CI) وقيمة البنك التي تم قياسها من خلال Tobin's Q، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وهذا ما يظهره جدول الانحدار المشار إليه أعلاه، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (3.18)، ولذلك فإن زيادة توجه البنوك نحو التأمين على الائتمان بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع في قيمة نسبة Tobin's Q بحوالي (3.5) نقطة.

3-2-4-5 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للرقابة على الائتمـــان (CM)، وتأثيرهـــا على قيمة البنك (Q):

يظهر الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار للرقابة على الائتمان (CM)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q)، وفيما يلي سيتم عرض النتائج الرئيسية لهذا المتغير وعلى النحو التالي:

- كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة نسبة Tobin's Q والرقابـــة علـــى الائتمـــان (CM)، وهي علاقة موجبة وذات أهمية إحصائية، ويفسر ذلك أن توجـــه البنـــوك نحـــو الرقابة على الائتمان قبل وبعد المنح من شـــأنه المحافظـــة علـــى التركيبـــة والنوعيـــة الجيدة للمحافظ الائتمانية، إضافة إلى تمكين البنك من الحصول على إشارات الإنذار المبكر قبل حصول حدث التعثر الائتماني لاتخاذ إجراءات تصحيحية، بحيث تكـــون المحـــصلة النهائية له المحافظة على قيمة البنك من خلال الحد من التعثرات الائتمانيـــة مـــن جهـــة، والتذبذبات الحاصلة في عوائد المحفظة الائتمانية من جهة أخرى.

- جاءت العلاقة طردية بين الرقابة على الائتمان (CM) وقيمة البنك التي تم قياســـها مـــن خلال Tobin's Q، وذات دلالة إحصائية عند مـــستوى معنويـــة ($\alpha \geq 0.05$)، وهـــذا ما يظهره جدول الانحدار المشار إليه أعلاه، حيث بلغـــت قيمـــة (t) المحـــسوبة بمقـــدار (2.70)، ولذلك فإن زيادة توجه البنوك نحو الرقابة على الائتمان بمقـــدار نقطـــة مئويـــة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في قيمة نسبة Tobin's Q بحوالي (24%) من النقطة.

5-4-2-4 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q) :

يظهر الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS)، وتأثيرها على قيمة البنك (Q)، وفيما يلي سيتم عرض النتائج الرئيسية لهذا المتغير وعلى النحو التالي:

- كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة نسبة Tobin's Q وإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS)، وهي علاقة موجبة وذات أهمية إحصائية، ويفسر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، وتحديد مدى قبوله أو رفضه للمخاطر الائتمانية، إضافة إلى تحديد ردود الفعل المناسبة أمام هذه المخاطر من خلال استخدام تقنيات تحوطيه تعمل كمخفف لمخاطر الائتمان، وتقرر مدى جاهزيته المسبقة في تخفيف مخاطر محافظه الائتمانية، وبشكل يؤدي في المحصلة النهائية إلى المحافظة على قيمة البنك ونموها.

- جاءت العلاقة طردية بين إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS) وقيمة البنك التي تم قياسها من خلال Tobin's Q، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، وهذا ما يظهره جدول الانحدار المشار إليه أعلاه، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (6.40)، ولذلك فإن توفرت إستراتيجيات بنكية ملائمة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع في قيمة نسبة Tobin's Q بحوالي (1.76) نقطة.

3-4-5 تحليل معامل التحديد (R Square) :

يظهر من خلال الجدول رقم (6) نتائج تحليل معامل التحديد (R^2)، ويبين لنا الجوانب الرئيسية التالية:

جدول رقم (6):معامل التحديد الخاص بالنموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.744(a)	.553	.524	.12208	1.985

a Predictors: (Constant), BS, CI, pgl, CM
b Dependent Variable: q

- أن معامل التحديد (R^2) يساوي (55%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة: مبادئ الإقراض الجيد (PGL) – التأمين على الائتمان (CI) – الرقابة على الائتمان (CM) – إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS)، تفسر ما مقداره (55%) من سلوك المتغير التابع: قيمة البنك والتي تم قياسها من خلال Tobin's Q.

5-4-4 اختبار حسن المطابقة Goodness- of –Fit Tests:

يظهر من خلال الجدول رقم (7) نتائج تحليل اختبار حسن المطابقة F، ويتبين لنا الجوانب الرئيسية التالية:

جدول رقم (7): اختبار حسن المطابقة

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.124	4	.281	18.856	.000(a)
	Residual	.909	61	.015		
	Total	2.033	65			

a Predictors: (Constant), BS, CI, pgl, CM
b Dependent Variable: q

يظهر الجدول المشار أليه أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة وفقاً لاختبار حسن المطابقة أو التماثل أنها بمقدار (18.8)، وهذا يفسر بأنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالــة إحـصائية معنوية $(0.05 \geq \alpha)$، وهذا يبين لنا أن النموذج ككل ملائم لدراسة العلاقة وأثرها بين قيمة البنك التي تم قياسها من خلال Q Tobin's والمتغيرات المستقلة: مبادئ الإقــراض الجيــد (PGL) – التأمين على الائتمان (CI) – الرقابة على الائتمان (CM)– إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان(BS).

5-4-5 اختبار ديربن – واتسن Durbin Watson:

تنص فرضية المربعات الصغرى (Ordinary Least Square (OLS على عــدم وجــود مشكلة الارتباط التسلسلي أو الذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء العشوائية (البــواقي) Residuals، ويقيس اختبار ديربن– واتسن (D –W) وجود هذه المشكلة من عدم وجودها.

ويظهــر الجــدول رقــم (6) أن قيمــة ديــربن – واتــسن (D-W) المحــسوبة كانــت بمقدار (1.985) ، وعند مقارنة هذه المحسوبة مع الجدول الخاص بتوزيع ديربن – واتــسن (D-W) يتبــين أنهــا مقبولــة إحــصائيا عنــد مــستوى معنويــة ($0.05 \geq \alpha$) .(Gujarati, 2003, p480 -481)

وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (Residuals) .

5-4-6 اختبار التوزيع الطبيعي K-S test :

تعبر طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square (OLS عن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع. وتفترض هذه الطريقة وجود مقطع ثابت (Intercept) عام يعبر عن قيمة المتغير التابع عندما تتساوى المتغيرات المستقلة مع الصفر، أي أن المقطع الثابت لهـذا النموذج لا يختلف من قطاع إلى أخر.

وتفترض طريقة المربعات الصغرى (OLS) أن يكون التوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسـة يطابق التوزيع الطبيعي.

ولاختبار مدى تماثل (تطابق) توزيع بيانات الدراسة مع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبـار Kolmogorov-Smirnov Test.

يظهر من الجدول رقم (8) مدى التطابق بين نتائج التوزيع الاحتمالي لمتغيـرات الدراسـة والتوزيع الطبيعي، ويبين الجوانب الرئيسية التالية:

جدول رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي

		q	Pgl	CI	CM	BS
N		66	66	66	66	66
Normal Parameters(a,b)	Mean	.708	.095	.004	.072	.014
	Std. Deviation	.177	.149	.007	.045	.010
Most Extreme Differences	Absolute	.094	.265	.344	.171	.081
	Positive	.094	.257	.344	.171	.081
	Negative	-.063	-.265	-.289	-.125	-.057
Kolmogorov-Smirnov Z		.766	.632	.856	.956	.657
Asymp. Sig. (2-tailed)		**.600**	**.821**	**.523**	**.425**	**.782**

a Test distribution is Normal.
b Calculated from data.

- بلغت قيمة اختبار k-S الخاصة بقيمة البنك والتي تم قياسها من خلال Q Tobin's للبنوك بمقدار (0.766) وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية تبين أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$)، ويفسر لنا ذلك أن المتغير التابع قيمة البنك يخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغت قيمة اختبار k-S الخاصة بمبادئ الإقراض الجيد (PGL) للبنوك بمقــدار (0.632)، وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية تبين أنها ذات دلالــة إحــصائية عنــد مــستوى معنويــة ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر لنا ذلك أن المتغير المستقل مبادئ الإقراض الجيد يخضع للتوزيــع الطبيعي.

- بلغت قيمة اختبار k-S الخاصة بالتأمين على الائتمان (CI) للبنوك بمقدار (0.856)، وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية تبين أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنويــة ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر لنا ذلك أن المتغير المستقل التأمين على الائتمان يخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغت قيمة اختبار k-S الخاصة بالرقابة على الائتمان (CM) للبنوك بمقــدار (0.956)، وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية تبين أنها ذات دلالــة إحــصائية عنــد مــستوى معنويــة ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر لنا ذلك أن المتغير المستقل الرقابة على الائتمان يخــضع للتوزيــع الطبيعي.

- بلغت قيمة اختبار k-S الخاصة بإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان (BS) للبنوك بمقدار (0.657)، وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية تبين أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر لنا ذلك أن المتغير المستقل إستراتيجية البنك يخضع للتوزيع الطبيعي.

5-4-7 اختبار القوة التنبؤية للنموذج:

يظهر الملحق رقم (3) قيم Tobin's Q الفعلية للبنوك التجارية الأردنية الإحـــدى عـــشر وللسنوات من 2001- 2006، كما تظهر في المقابل قيم Tobin's Q التقديرية لجميع تلك البنوك في نفس الفترة الزمنية، وقد تم تقدير قيمة Tobin's Q بالاعتمـــاد علـــى معادلـــة الانحدار الخطي المتعدد التي تم الحصول عليها والمشار إليها أعلاه. ويظهـــر الجـــدول أن الانحراف Deviation ما بين القيمة الفعلية والتقديرية Tobin's Q والتي كانت متقاربـــة مع القيم الفعلية Tobin's Q، ويفسر ذلك على أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في التنبـــؤ بقيمة Tobin's Q.

5-5 التحليل الإحصائي للاستبانة:

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية مع أخذ عينة إحصائية عشوائية ممثلة لتلك البنوك بناءً على الأساليب الإحصائية الحديثة لاختبار العينات (المعاينة) للإجابة على أسئلة الاستبانة. هذا وقد تم توزيع الاستبانة على المديرين العامين ونوابهم ومساعديهم ومديري دوائر الائتمان وإدارة المخاطر والامتثال، حيث قام الباحث بتوزيع (33) استبانة وقد تم استرداد (33) استبانة من الاستبانات المرسلة، أي أن نسبة الاستجابة كانت تساوي (100%).

وبالنظر إلى نتيجة تحليل مصداقية البيانات (Data Reliability) الذي يظهر في الجدول رقم (9) من التحليل الإحصائي، وجد أن ألفا تساوي (91.4 %)، ويفسر ذلك على أنها نسبة عالية جداً مقارنة مع الحد الأدنى المقبول إحصائيا (60%)، وهذا يدل على مصداقية الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها لفحص البيانات بعد أن تم عرضها على ثلاثة محكمين في هذا المجال.

جدول رقم (9): مصداقية البيانات (Readability)

N of Items	Cronbach's Alpha
39	.914

وبالنظر إلى نتيجة اختبار K –S (Kolmogorov-Smirnov) من حيث التوزيع الطبيعي للبيانات، وجد أن الأسئلة تتوزع طبيعياً حيث أن النتيجة النهائية لكافة أسئلة الاستبانة كانت اكبر من مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$)، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (10) من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (10): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

x5	x4	X3	x2	x1	Y		
33	33	33	33	33	33	N	
4.0087	4.3258	3.7273	4.3333	4.4545	4.0960	Mean	Normal Parameters(a,b)
.44167	.45601	.61200	.46383	.34679	.35607	Std. Deviation	
.098	.149	.123	.127	.154	.124	Absolute	Most Extreme Differences
.081	.109	.086	.084	.130	.103	Positive	
-.098	-.149	-.123	-.127	-.154	-.124	Negative	
.564	.856	.707	.728	.884	.713	Kolmogorov-Smirnov Z	
.908	.456	.700	.664	.415	.689	Asymp. Sig. (2-tailed)	

a Test distribution is Normal.
b Calculated from data.

5-5-1 خصائص العينة :

قبل الانتقال إلى اختبار الفرضيات يود الباحث عرض خصائص العينة التي جاءت على النحو التالي:

5-5-1-1 العمر:

يلاحظ من الجدول التالي التكرار والنسب المئوية حسب الفئة العمرية لعينة الدراسة، وقد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (11) خصائص العمر لأفراد العينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	1	3
أكثر من 30 سنة وأقل من 39 سنة	13	39.4
أكثر من 40 سنة وأقل من 49 سنة	16	48.50
أكثر من 50 سنة	3	9.1
المجموع	33	%100

* الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الجانب الأكبر وبنسبة (48.50 %) من أفـراد العينـة هـم أعمارهم من فئة أكثر من 40 سنة وأقل من 49 سنة، وتلاهم بنسبة (39.4 %) مـن أفـراد العينة أعمارهم أكثر من 30 سنة واقل من 39 سنة، وتلاهم بنسبة (9.1%) من أفراد العينـة أعمارهم أكثر من 50 سنة.

يظهر الجدول رقم (12) نتائج اختبار تحليل التبـاين الأحـادي (One - Way ANOVA) لدرجة موافقة عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حسب الفئات العمرية :

جدول رقم (12)

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (P- Value)
المتغير التابع		
قيمة البنك	1.836	0.163
المتغيرات المستقلة		
مبادئ الإقراض الجيد	0.336	0.800
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	0.808	0.500
التأمين على الائتمان	1.943	0.145
الرقابة على الائتمان	0.457	0.715
إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان	0.758	0.527

* الجدول من إعداد الباحث

حيث أن الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـي تؤثر على قيمة البنك، مصدرها اختلاف الفئات العمرية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويـع المحفظـة الائتمانيـة– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخـاطر الائتمان)، مصدرها اختلاف الفئات العمرية.

تبين نتائج اختبار (One -Way ANOVA) أن قيمة (F) المحسوبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي أقل عند مقارنتها عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر ذلك أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنسبة لتوجه عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على قيمة البنك مصدرها العمر، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول العوامل التي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) مصدرها العمر، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0)، ونرفض الفرضية البديلة.

5-5-1-2 المستوى التعليمي:

يلاحظ من الجدول التالي التكرار والنسب المئوية حسب فئة المستوى العلمي لعينة الدراسة، وقد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (13) خصائص المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	16	48.50
دبلوم عالي	2	6.1
ماجستير	14	42.4
دكتوراه	1	3
المجموع	33	%100

* الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه ،أن الجانب الأكبر من أفراد عينة الدراسة وبنسبة (48.50%) المستوى التعليمي لهم بكالوريوس ، وتلاهم بنسبة (42.4%) من أفراد العينة المستوى التعليمي لهم ماجستير، وتلاهم وبنسبة (6.1%) من أفراد العينة مستواهم التعليمي دبلوم عالي.

يظهر الجدول التالي رقم (14) نتــائج اختبــار تحليــل التبــاين الأحــادي (One- Way ANOVA) لدرجة موافقة عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة والمتغير التــابع، حــسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (14)

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (P- Value)
المتغير التابع		
قيمة البنك	1.865	0.158
المتغيرات المستقلة		
مبادئ الإقراض الجيد	0.588	0.628
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	0.940	0.434
التأمين على الائتمان	0.378	0.770
الرقابة على الائتمان	1.494	0.237
إستراتيجيات البنك في تخفيــف مخــاطر الائتمان	0.229	0.875

- الجدول من إعداد الباحث

حيث أن الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التــي تؤثر على قيمة البنك، مصدرها اختلاف المستوى التعليمي.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التــي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويــع المحفظــة الائتمانيــة– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخــاطر الائتمان)، مصدرها اختلاف المستوى التعليمي.

تبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) أن قيمة (F) المحسوبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي أقل عند مقارنتهــا عنــد مــستوى دلالــة معنويــة ($\alpha \geq 0.05$)، ويفسر ذلك أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنــسبة لتوجــه عينــة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على قيمة البنك مصدرها المستوى التعليمي، إضافة إلى عدم

وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول العوامل التي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمـان – استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) مصدرها المستوى التعليمي، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0)، ونرفض الفرضية البديلة.

5-5-1-3 المركز الوظيفي:

يلاحظ من الجدول التالي التكرار والنسب المئوية حسب فئة المركز الوظيفي لعينة الدراسـة، وقد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (15) خصائص المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	20	60.6
مساعد نائب مدير عام	1	3
مساعد مدير عام	10	30.3
مدير عام	2	6.1
المجموع	33	%100

* الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الجانب الأكبر من أفراد العينـة وبنـسبة (60.6%) مركـزهم الوظيفي مدير، وتلاهم وبنسبة (30.3%) مركزهم الوظيفي مساعد مدير عام، وتلاهم وبنسبة (6.1%) مركزهم الوظيفي مدير عام.

يظهر الجدول التالي رقم (16) نتـائج اختبـار تحليـل التبـاين الأحـادي (One - Way ANOVA) لدرجة موافقة عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة والمتغير التـابع، حـسب المركز الوظيفي :

جدول رقم (16)

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	الدلالـــة الإحـــصائية (P- Value)
المتغير التابع		
قيمة البنك	0.823	0.492
المتغيرات المستقلة		
مبادئ الإقراض الجيد	0.369	0.776
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	0.085	0.968
التأمين على الائتمان	0.424	0.737
الرقابة على الائتمان	0.414	0.744
إستراتيجيات البنك في تخفيـــف مخـــاطر الائتمان	0.543	0.656

حيث أن الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـــي تؤثر على قيمة البنك، مصدرها اختلاف المركز الوظيفي.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـــي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويـــع المحفظـــة الائتمانيـــة– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخـــاطر الائتمان)، مصدرها اختلاف المركز الوظيفي.

تبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) أن قيمة (F) المحسوبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي أقل عند مقارنتهـــا عنـــد مـــستوى دلالـــة معنويـــة ($0.05 \geq \alpha$)، ويفسر ذلك أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنـــسبة لتوجـــه عينـــة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على قيمة البنك مصدرها المركز الوظيفي، إضافة إلى عـــدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول العوامل التي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمـــان –

استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) مصدرها المركز الوظيفي، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0)، ونرفض الفرضية البديلة.

4-1-5-5 الخبرة العملية:

يلاحظ من الجدول التالي التكرار والنسب المئوية حسب فئة الخبرة العملية لعينة الدراسة، وقد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (17) خصائص الخبرة العملية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 – 10 سنوات	1	3
من 10 سنوات – 15 سنة	11	33.3
15 سنة فأكثر	21	63.6
المجموع	33	%100

* الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه ،أن الجانب الأكبر من أفراد العينة وبنسبة (63.6%) خبرتهم العملية 15 سنة فأكثر، وتلاهم وبنسبة (33.3%) خبرتهم العملية من 10 سنوات إلى 15 سنة، وتلاهم وبنسبة (3%) خبرتهم العملية من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

يظهر الجدول رقم (18) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA) لدرجة موافقة عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حسب الخبرة العملية :

جدول رقم (18)

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (P- Value)
المتغير التابع		
قيمة البنك	2.792	0.077
المتغيرات المستقلة		
مبادئ الإقراض الجيد	0.447	0.644
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	0.033	0.967
التأمين على الائتمان	1.979	0.156
الرقابة على الائتمان	0.567	0.573
إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان	0.730	0.490

* الجدول من إعداد الباحث

حيث أن الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تؤثر على قيمة البنك، مصدرها اختلاف الخبرة العملية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان)، مصدرها اختلاف الخبرة العملية.

تبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) أن قيمة (F) المحسوبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي أقل عند مقارنتها عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، ويفسر ذلك أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنسبة لتوجه عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على قيمة البنك مصدرها الخبرة العملية، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول العوامل التي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) مصدرها الخبرة العملية، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0)، ونرفض الفرضية البديلة.

5-5-1-5 الجنس:

يلاحظ من الجدول التالي التكرار والنسب المئوية حسب فئة الجنس لعينة الدراسة، وقد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (19) خصائص جنس العينة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	29	%87.9
إناث	4	%12.1
المجموع	33	%100

* الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أعلاه، والذي تم استخدام (t- Test) كون أن هنالك احتمالين للنتيجة فقط، أن الجانب الأكبر من أفراد عينة الدراسة وبنسبة (87.9%) هم من الذكور، وبنسبة (12.1%) هم من الإناث.

يظهر الجدول رقم (20) نتائج اختبار (test-t) لدرجة موافقة عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حسب الجنس:

جدول رقم (20)

المتغير	قيمة (t-test) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (P- Value)
المتغير التابع		
قيمة البنك	1.466-	0.158
المتغيرات المستقلة		
مبادئ الإقراض الجيد	1.320-	0.196
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	0.270-	0.879
التأمين على الائتمان	0.612	0.545
الرقابة على الائتمان	0.517-	0.609
إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان	0.211	0.834

* الجدول من إعداد الباحث

حيث أن الفرضية العدمية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـــي تؤثر على قيمة البنك، مصدرها اختلاف الجنس.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التـــي تحدد كل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويـــع المحفظـــة الائتمانيـــة– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخـــاطر الائتمان)، مصدرها اختلاف الجنس.

تبين نتائج اختبار (t-test) أن قيمة (F) المحسوبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي أقل عند مقارنتها عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، ويفسر ذلك أنه لا يوجد فروقـــات ذات دلالة إحصائية بالنسبة لتوجه عينة الدراسة حول العوامل التي تؤثر على قيمة البنك مصدرها الجنس، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول العوامل التي تحدد كل مـــن (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان) مـــصدرها الجـــنس، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0)، ونرفض الفرضية البديلة.

5-5-2 تحليل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman's Rank Correlation Coefficient:

هنالك مقاييس متعددة لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات المختلفة، ولعل وأهمها وأكثرها شيوعاً هو معامل ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Coefficient ولكنه يقيس درجة الارتباط بين المتغيرات الكمية Quantitative Manner، إلا أن عملية قياس المتغيرات النوعية مثل الاستبانة يتم قياس درجة الارتباط بين المتغيرات من خلال معامل ارتباط سبيرمان، والذي يعمل على قياس العلاقة الرتبية (العتوم والعاروري، 2002، ص 216-231).

5-5-2-1 اختبار الفرضيات من خلال معامل ارتباط سبيرمان:

5-5-2-1-1 اختبار الفرضية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على مبادئ الإقراض الجيد (PGL) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (21) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر مبادئ الإقراض الجيد، وقيمة البنك، وهذا ما يظهره معامل ارتباط سبيرمان حيث بلغ بمقدار (43.9%) وعند مستوى معنوية بمقدار (0.011)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$).

جدول رقم (21)

معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

		مبادئ الإقراض الجيد	تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	التأمين على الائتمان	الرقابة على الائتمان	استراتيجيات البنك
قيمة للبنك	معامل الارتباط	.439(*)	.401(*)	.345(*)	.500(**)	.459(**)
	مستوى المعنوية	0.011	0.021	0.05	0.003	0.007
	حجم العينة	33	33	33	33	33

* الارتباط معنوي عند مستوى 5%

** الارتباط معنوي عند مستوى 1%

5-5-2-1-2 اختبار الفرضية الثانية:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر توجه البنوك نحو تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (21) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، وقيمة البنك، وهذا ما يظهره معامل ارتباط سبيرمان حيث بلغ بمقدار(40.1%) عند مستوى معنوية بمقدار (0.021)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

5-5-2-1-3 اختبار الفرضية الثالثة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر اعتماد البنوك على التأمين على الائتمان (CI) كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (21) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر التأمين على الائتمان، وقيمة البنك، وهذا ما يظهره معامل ارتباط سبيرمان حيث بلغ بمقدار(34.50%) وعند مستوى معنوية بمقدار (0.05)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

5-5-2-1-4 اختبار الفرضية الرابعة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر دور الرقابة على الائتمان (CM) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (21) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر الرقابة على الائتمان، وقيمة البنك، وهذا ما يظهره معامل ارتباط سبيرمان حيث بلغ بمقدار (50%) عند مستوى معنوية بمقدار(0.003)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

5-5-2-1-5 اختبار الفرضية الخامسة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر استراتيجيات البنك فـــي تخفيــف مخـــاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (21) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أثر استراتيجيات البنـــك في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك، وهذا ما يظهره معامل ارتباط سبيرمان حيث بلـــغ بمقدار (45.9%) عند مستوى معنوية بمقدار (0.007)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) .

5-5-3 تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression:

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد أنه يفحص قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وسيتم تقسيم النتائج إلى خمسة أقسام حسب المتغيرات الخمسة المستقلة داخل الدراسة، وتأثيرها على المتغير التابع استناداً إلى الاستبانة.

5-5-3-1 الفرضية الرئيسية:

Ho: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام البنوك لتقنيات ومخففات مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر الجدول رقم (22) نتائج التحليل الإحصائي الذي وجد من خلاله الباحث الجوانب الرئيسية التالية:

جدول رقم (22): معامل التحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.557217323	0.309446798	0.169714724	0.324454631
a. Predictors: (Constant), x5, x3, x2, x1, x4				

- أن R (معامل الارتباط): تساوي (55.7%)، ويفسر ذلك على وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية– التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجية البنك)، والمتغير التابع قيمة البنك.

- معامل التحديد (R Square): يساوي (31%)، ويفسر ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (31%) من سلوك المتغير التابع.

جدول رقم (23): قيمة (F) المحسوبة للنموذج

ANOVA(b)						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.214927245	5	0.242985449	3.308194	0.042015
	Residual	2.842311812	27	0.105270808		
	Total	4.057239057	32			
a. Predictors: (Constant), x5, x3, x2, x1, x4						
b. Dependent Variable: y قيمة البنك						

يظهر الجدول رقم (23) اختبار حسن المطابقة Goodness- of-Fit Tests أن قيمـــة (F) المحسوبة بلغت بمقدار (3.308)، وهـــي ذات دلالـــة إحـــصائية عنـــد مـــستوى معنويـــة $(0.05 \geq \alpha)$

5-5-3-2 الفرضية الفرعية الأولى:

H0: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين اعتماد البنوك علـــى مبـــادئ الإقـــراض الجيـــد (PGL) في تخفيف مخاطر الائتمان، و قيمة البنك.

يظهر من الجدول رقم (24) نتائج التحليل الإحصائي لهذا المتغير، والتي جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (24): قيم المعاملات المقدرة لمتغيرات الدراسة وقيم (t) المحسوبة الخاصة بمتغيرات الدراسة

Coefficients(a)						
Model		Un standardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.136585	0.745898		2.864447	0.007989
مبادئ الإقراض الجيد	x1	0.519617	0.229329	0.116499	2.265812	0.050164
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	x2	0.115105	0.048275	0.149938	2.384365	0.047547
التأمين على الائتمان	x3	0.363171	0.130189	0.108575	2.789558	0.009985
الرقابة على الائتمان	x4	0.273891	0.105967	0.350764	2.584691	0.032938
استراتيجيات البنك	x5	0.925998	0.375051	0.156288	2.468992	0.046362
a Dependent Variable: y						

$$y = 2.14 + .052x1 + .115x2 + .363x3 + .274x4 + .926x5$$

(2.86) (2.26) (2.38) (2.78) (2.58) (2.46)

R2=31%

F=3.31

- بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2,265812) الخاصة بمبادئ الإقراض الجيد، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهي:

H1: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين اعتماد البنوك على مبادئ الإقراض الجيد (PGL) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

- يتبين من خلال معامل متغير مبادئ الإقراض الجيد البالغ بمقدار (0.519617) أن التحسن في مبادئ الإقراض الجيد يؤدي إلى زيادة في قيمة البنك بمقدار (52%) من النقطة.

5-5-3-3 الفرضية الفرعية الثانية:

H0: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين توجه البنوك نحو تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر من الجدول رقم (24) نتائج التحليل الإحصائي لهذا المتغير، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.384365) الخاصة بتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهي :

H1: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين توجه البنوك نحو تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

- يتبين من خلال معامل متغير مبادئ تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية البالغ بمقدار(0.115105) أن التحسن في تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية يؤدي إلى زيادة في قيمة البنك بمقدار (11.50%) من النقطة .

5-5-3-4 الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اعتماد البنوك على التأمين على الائتمان (CI) كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر من الجدول رقم (24) نتائج التحليل الإحصائي لهذا المتغير، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.789558) الخاصة بالتأمين على الائتمان، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0) ، ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهي :

H1: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين اعتماد البنوك على التأمين على الائتمان (CI) كأداة حماية وتحوط في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

- يتبين من خلال معامل متغير التأمين على الائتمان البالغ بمقدار (0.363171) أن التحسن في التأمين على الائتمان، يؤدي إلى زيادة في قيمة البنك بمقدار (36%) من النقطة.

5-5-3-5 الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين دور الرقابة على الائتمان (CM) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر من الجدول رقم (24) نتائج التحليل الإحصائي لهذا المتغير، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.584691) الخاصة بالرقابة على الائتمان، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0) ، ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهي :

H1: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين دور الرقابة على الائتمان (CM) في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

- يتبين من خلال معامل متغير الرقابة على الائتمان البالغ بمقدار (0.273891) أن التحسن في الرقابة على الائتمان، يؤدي إلى زيادة في قيمة البنك بمقدار (27%) من النقطة.

6-3-5-5 الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

يظهر من الجدول رقم (24) نتائج التحليل الإحصائي لهذا المتغير، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.468992) الخاصة بإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية $(\alpha \leq 0.05)$، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية العدمية (H0) ، ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهي:

H1: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، وقيمة البنك.

- يتبين من خلال معامل متغير استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان البالغ بمقدار (0.925998) أن التحسن في استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان، يؤدي إلى زيادة في قيمة البنك بمقدار (92.50%) من النقطة .

4-5-5 نتائج تحليل التكرار لأجوبة أسئلة الاستبانة Frequency Table :

يظهر من خلال التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة، والتي تم ربطها بقيم نسبة Tobin's Q التي تم الحصول عليها للبنوك التجارية الأردنية الإحدى عشر، إضافة إلى عملية الربط ما بين قيم نسبة Tobin's Q لهذه البنوك مع المتغيرات المستقلة، والتي تم قياسها من خلال استخدام بعض النسب المالية المعتمدة على القوائم المالية للبنوك، وعلى النحو التالي :

1. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الأول (هل تؤثر مخاطر المحفظة الائتمانية على قيمة البنك)، بنسبة (81.8%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (18.2%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أن مخاطر الائتمان المتمثلة بعجز العملاء عن تسديد التزاماتهم لها تأثير مباشر وقوي على قيمة البنك، ويظهر ذلك من خلال اتجاه قيمة نسبة Tobin's Q نحو الانخفاض لبعض البنوك في عامي 2002 و 2003 .

2. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني (يمكن الوصول إلى تعظيم القيمة من خلال تخفيف مخاطر الائتمان والمحافظة على العائد)، بنسبة (57.6%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (36.4%) موافق، وتلاهم بنسب متساوية (6%) محايد وغير موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية تخفيض مخاطر المحفظة الائتمانية، ويظهر ذلك من خلال ما تم الحصول عليه من قيم منخفضة ومؤشرات سلبية لبعض البنوك عند تطبيق معادلة Tobin's Q، والسبب المباشر في ذلك يعزى إلى التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم الاستناد إلى مبادئ الإقراض الجيد، والتي كانت المحصلة النهائية لها التأثير السلبي على القيمة السوقية للبنوك، وصافي الإيرادات المتحققة.

3. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث (ترتبط قيمة البنك بزيادة القيمة السوقية للأسهم)، بنسبة (42.4%) موافق، وتلاهم بنسبة (27.3%) محايد، ويفسر ذلك عند الرجوع إلى نتائج تحليل قيم Tobin's Q للبنوك التجارية الإحدى عشر، أن الرقم القياسي لسعر سهم البنك، إضافة إلى عدد الأسهم المتداولة في نهاية العام كانت تلعب دوراً رئيسياً في تحديد القيمة السوقية للبنك.

4. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع (الاعتماد على المقاييس المحاسبية في تقييم الأداء والربحية لا تعني وجود قيمة لحقوق المالكين)، بنسبة (33.3%) موافق، وتلاهم بنسبة (30.3%) محايد، وتلاهم بنسبة (21.2) غير موافق، وتلاهم بنسبة

(15.2%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أن المقاييس المحاسبية في تقييـــم الأداء والربحية تعكس بيانات تاريخية في لحظة زمنية معينة، وقد لا تمثل الوضـــع الحقيقـــي للبنك، مقارنة مع المقاييس السوقية في تحديد القيمة وتقييم الأداء والربحية.

5. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس (تتأثر القيمة بمخاطر المحفظة الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء علـــى الوفـــاء بالتزامـــاتهم) بنـــسبة (54.50%)موافـــق، وتلاهم بنسبة (39.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك عند الرجوع إلى نتائج تحليـــل قـــيم Tobin's Q، أن البنوك التي كانت تعاني من مشاكل في الائتمان خلال العام أثرت بشكل ملحوظ ومباشر على قيمة البنك، إضافة إلى الإيرادات، وبعضها حقق خسائر.

6. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس (استخدام مقاييس تـــستند إلـــى القيمـــة السوقية مكنت البنوك من تحديد أفضل للقيمة الحقيقية لحقوق الملكية)، بنـــسبة (63.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (21.2%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (12.1%) محايد، ويفـــسر ذلك كدلالة على أهمية المقاييس السوقية المتعددة، والتي من بينها، قيمة نسبة Tobin's Q، القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة في التحديد الـــدقيق والمنطقـــي للقيمة السوقية لحملة الأسهم أو المالكين.

7. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السابع (توجه البنك نحو معايير ومبادئ الإقراض الجيد يضمن له جودة ونوعية المحفظة، ويخفف من مخاطر الائتمان)، بنسبة (78.8%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (21.2%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية هذه المبادئ في التقليل من مخاطر الائتمان، وأن معظم التعثرات الائتمانية تحدث عندما يتخطى البنك هذه المبادئ، والتي تكون المحصلة النهائية لها التأثير السلبي على القيمة السوقية، إضافة إلى صافي الإيرادات، ويظهر ذلك من خلال ما تم الحصول عليه من نتائج لقيم Tobin's Q من حيث انخفاض كل من القيمة السوقية، وصافي الإيرادات لبعض البنوك في عامي 2002 و2003.

8. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن (يقلل منح الائتمان المستند إلـــى تحليـــل أركان الجدارة الائتمانية 5C'S من مخاطر الائتمان)، بنسبة (54.50%) موافق بـــشدة، وتلاهم بنسبة (45.50%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية هذه الأركان مجتمعة عند اتخاذ قرار الائتمان، وأن عدم الاستناد إلى أركان الجدارة الائتمانيـــة للمقتـــرض 5C'S

يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، ويكون له تأثير سلبي على القيمة السوقية للبنك، وصافي الإيرادات.

9. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع (تلعب التعهدات والقيود المفروضة على المقترضين دوراً كبيراً في تخفيف مخاطر الائتمان)، بنسبة (60.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (27.3%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية هذه التعهدات في تخفيف مخاطر الائتمان، وإذ ما أتجه أحد المقترضين إلى خرق اتفاقية الائتمان، فإن التعهدات والقيود تعمل على توفير الحماية للبنك من خلال إبقاء المقترض ضمن الاتفاقية، إضافة إلى أنها تمنعه من التوجه نحو السلوك غير المرغوب به.

10. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال العاشر (تقلل سلامة التوثيق الائتماني من مخاطر الائتمان) بنسبة(57.6) موافق، وتلاهم بنسبة (42.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية سلامة التوثيق الائتماني قبل وبعد المنح في تخفيف مخاطر الائتمان.

11. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الحادي عشر (يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان)، بنسبة (51.50%)موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (48.50%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية دراسة التجارب السابقة مع المقترض، إضافة إلى دراسة ملف الأخطار المصرفية للمقترض، وبشكل يساهم في تخفيف مخاطر الائتمان، والمحافظة على قيمة البنك.

12. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني عشر (يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان)، بنسبة (54.50%) موافق، وتلاهم بنسبة (42.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية عن العملاء، والتحقق منها قبل منح الائتمان، ويظهر ذلك من خلال نتائج قيمة نسبة Tobin's Q، و التي كانت منخفضة وبشكل ملحوظ لبعض البنوك خلال عامي 2002 و 2003 ، والسبب في ذلك يعزى إلى مشاكل الائتمان الناتجة عن عدم استناد القرار الائتماني إلى مبادئ الإقراض الجيد، وإنما اعتماده على المركز الاجتماعي أو إسم المقترض .

13. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث عشر (يمكن تجزئـة سـوق المنتجـات الائتمانية البنك من تحديد احتياجات كل مجموعة ائتمانية والمخاطر المرتبطة بها)، بنسبة (51.50%) موافق، وتلاهم بنسبة (48.50%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالـة علـى أهمية تجزئة السوق في تخفيف مخاطر الائتمان، والمحافظة على قيمة البنك.

14. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع عشر (يساعد تجزئة سـوق المنتجـات الائتمانية على تحديد أين تتجه مخاطر المحفظة نحو قطاع التجزئة أم قطاع الـشركات) بنسبة (48.50%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (45.50%) موافق، ويفسر ذلك كدلالـة على أهمية تجزئة السوق في تمكين البنك من الوصول إلى السوق أو الفئـة المـستهدفة، والتي تكون مخاطرها ضمن المستويات المقبولة، وتحديد التوسع الملائم فـي المحفظـة الائتمانية.

15. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس عشر (يساعد تجزئة سوق المنتجـات الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة في عمل التحركات الملائمة في المحافظ الائتمانية استنادا لظروف القطاع وعوامل الخطر)، بنـسبة (57.6%) موافـق، وتلاهـم بنـسبة (36.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية أن يأخذ البنـك بعـين الاعتبـار التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وأن تكون لديه القدرة على الاستجابة لها من خلال عمل التحركات الملائمة فـي محافظـه الائتمانيـة، وبشكل يساهم في تخفيف مخاطر الائتمان ، والمحافظة على قيمة البنك .

16. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس عشر (يقلل توجه البنوك نحـو تنويـع المحفظة الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة من الحد من التقلبات التي تحـدث فـي عوائد المحفظة)، بنسبة (54.5%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (42.4%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية تنويع محافظ الائتمان، وبشكل يساهم في الحـد والتقليـل مـن تذبذبات عوائد المحفظة الكلية، إذ ما تعثر أو عجز أحد المقترضين عن تسديد التزاماته.

17. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السابع عشر والثامن عشر (ارتبـاط تعثـرات وخسائر القروض فيما بينها يكون منخفضاً عندما تكون المحفظة الائتمانية منوعة بـشكل جيد) بنسبة (54.50%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (42.4%) موافق، أما السؤال الثامن عشر (يساعد تنويع المحفظة الائتمانية على التقليل من تقلبات التدفقات النقدية والتعرضات

الائتمانية على مستوى المحفظة الكلية مقارنة مع التركزات الائتمانية) كانت الإجابة عليه بنسبة (60.6%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (33.3%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أن المحفظة المنوعة بشكل جيد تعمل على تخفيف مخاطر الائتمان، إذا ما عجز أو تعثر أحد العملاء عن تسديد التزاماته، بسبب عجز تدفقاته النقدية أو لأسباب أخرى، فإن تأثيره على المحفظة الائتمانية الكلية يكون قليل، مقارنة مع عمليات تركز المحفظة الائتمانية على قطاع معين دون غيره.

18. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع عشر (هل تعتقد بأن محفظة البنك للفترة من عام 2001 إلى 2006 كانت منوعة بشكل جيد)، بنسب متقاربة، بنسبة (30.3%) موافق، وبنسبة (30.3%) محايد، وتلاهم بنسبة (24.2%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (15.2%) غير موافق، ويفسر ذلك عند الرجوع إلى التقارير والبيانات المالية للبنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 ، أن بعض البنوك كانت محافظها الائتمانية منوعة بشكل جيد، مقارنة مع البعض الآخر التي كانت تعاني محافظها الائتمانية من التركزات على بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها.

19. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال العشرون (هل يعتمد البنك على التأمين الائتماني كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية وخسائر القروض)، بنسبة (30.3%) موافق، وتلاهم بنسب متساوية (24.2%) محايد، وبنسبة (24.2%) غير موافق، وتلاهم بنسبة (21.2%) موافق بشدة، ويفسر ذلك التفاوت كدلالة على أن سياسة التأمين على الائتمان انتقائية لدى بعض البنوك، وبعضها يفضل إدارة مخاطر محافظه الائتمانية ذاتياً.

20. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الواحد والعشرون (يقلل التأمين على الائتمان من الاحتياطيات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة)، بنسبة (63.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (21.2%) غير موافق، وتلاهم بنسبة (9.1%) موافق بشدة، ويفسر ذلك من الناحية العملية أن التأمين على المحفظة الائتمانية في حال حصول حدث التعثر الائتماني، يقلل من الاحتياطيات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها أو الديون المعدومة، كنتيجة أن القرض المؤمن عليه يتم تعويض البنك مقابله في حالات الخسائر الناتجة عن العجز عن السداد أو إفلاس العملاء.

21. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني والعشرون (سياسة البنك في تأمين محافظه الائتمانية تتم بصورة انتقائية لبعض خطوط الأعمال)، بنسب متساوية (27.3%) موافق، وبنسبة (27.3%)محايد، وتلاهم بنسبة (21.2%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (15.2%) غير موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أن التأمين على الائتمان لدى البنوك الأردنية يتم بصورة انتقائية، ويظهر ذلك من خلال نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها، والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ولكنها ضعيفة ما بين التأمين على الائتمان وقيمة البنك، مقارنة مع المتغيرات الأخرى للدراسة.

22. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث والعشرون (يعزز التأمين على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان)، بنسبة (45.50%) موافق، وتلاهم بنسبة (30.3%) موافق بشدة، وبنسب متساوية (12.1%) محايد و(12.1%) غير موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أن التأمين على الائتمان ليس بديلاً عن الممارسات القوية في منح الائتمان، إلا أنه يعزز ويكمل من دور هذه الممارسات في حالات التعثر الائتماني.

23. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع والعشرون (يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني)، بنسبة (63.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (30.3%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (6.1%) محايد، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية التأمين على الائتمان في توفير التعويض في حالات التعثر الائتماني أو الإفلاس، وبشكل يساهم في الحد من التذبذبات في عوائد المحفظة.

24. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس والعشرون (تخفف الرقابة على الائتمان قبل وبعد منح الائتمان من مخاطر الائتمان)، بنسبة (63.6%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (33.3%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الرقابة على الائتمان في تخفيف مخاطر الائتمان.

25. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس والعشرون و السابع والعشرون (تضمن الرقابة على الائتمان ضبط جودة العملية الائتمانية والمحافظة على استمرارية المحفظة) بنسبة (54.50%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (39.4%) موافق، أما السؤال السابع والعشرون فكان (تحدث التعثرات وخسائر القروض عندما يهمل البنك أي من عمليات

المراجعة والرقابة على الائتمان) كانت الإجابات وبنسبة (42.4%) موافق، وتلاهم بنسبة (30.3%) موافق بشدة ويفسر ذلك كدلالة على أن الرقابة على الائتمان، تضمن للبنك نوعية وتركيبة جيدة من المحافظ الائتمانية، ويأتي ذلك من خلال التأكد من أن عمليات المنح والائتمان القائم، يتوافق مع السياسة الائتمانية للبنك، وضمن التشريعات المعمول بها، إضافة إلى التأكد من سلامة التوثيق الائتماني، ودراسة ملف الأخطار، بشكل يساهم في المحصلة النهائية إلى ضمان استمرارية المحفظة الائتمانية والحد من التعثرات الائتمانية.

26. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن والعشرون (تضمن الرقابة على الائتمان التحسين الدائم لتركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية)، بنسبة (57.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (27.3%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الرقابة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج تحليل قيم نسب Tobin's q، والتي كانت منخفضة لبعض البنوك، وبشكل خاص خلال عامي 2002 و 2003 ، والتي كان لها تأثير مباشر على القيمة السوقية، وصافي الإيرادات لبعض البنوك، كنتيجة لعدم توافر المراجعة والرقابة على الائتمان القائم والممنوح.

27. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع والعشرون (تمكن الرقابة على الائتمان البنك من الحصول على إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة أو التي قد تواجه مشاكل وإيجاد الحلول والمعالجات الملاءمة لها في الوقت المناسب)، بنسبة (51.50%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (45.50%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الرقابة على الائتمان في التقاط إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة أو التي بحاجة إلى صيانة فور حصولها وقبل فوات الأوان، وإيجاد المعالجات اللازمة لها، وتعزيز الوضع الائتماني للبنك.

28. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثلاثون (تساعد الرقابة على الائتمان البنك من التحقق من سلامة القرار الائتماني وفقا لما هو مقرر من حيث (الشروط الموضوعة – الضمانات – التعهدات – سلامة التوثيق الائتماني)، بنسبة (60.6%) موافق بشدة، وتلاهم بنسبة (36.4%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الرقابة على الائتمان في ضمان جودة مدخلات ومخرجات العملية الائتمانية، ويظهر ذلك من خلال قيمة نسبة

Tobin's Q، والتي كانت منخفضة لبعض البنوك، كنتيجة لمشاكل الائتمان، وضعف أنظمة المتابعة والرقابة على الائتمان .

29. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الواحد والثلاثون (الرقابة على الائتمان تحدد دقة التصنيفات الائتمانية وفقاً لأوزان مخاطر الائتمان مع إجراء التعديلات اللازمة إن لزم الأمر)، بنسبة(54.5%) موافق، وتلاهم بنسبة (39.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك على أن الرقابة على الائتمان تلعب دوراً رئيسياً في تأكيد درجة التصنيف بشكل ينسجم مع أوزان المخاطر، إضافة إلى دورها في تعديل هذا التصنيف وفقاً لمؤشرات الخطر الظاهرة، وبشكل خاص إذ ما انحدر الوضع الائتماني لأحد العملاء.

30. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني والثلاثون (يساعد اعتماد البنك على اختبارات الضغط الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان)، بنسبة (54.50%) موافق، وتلاهم بنسبة (33.3%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية اختبارات الضغط في تحديد كيفية أداء المحفظة تحت أسوأ الظروف أو في الظروف غير العادية.

31. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث والثلاثون (يركز البنك في إدارة مخاطر محافظه الائتمانية على الأساليب التقليدية)، بنسبة (42.4%) غير موافق، وتلاهم بنسبة (30.3 %) موافق، وتلاهم بنسبة (24.2%) محايد، ويفسر ذلك على أن بعض البنوك تستخدم أساليب وتقنيات تقليدية في إدارة مخاطر محافظها الائتمانية، مقارنة مع بنوك أخرى تستخدم أساليب متقدمة في هذا المجال.

32. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع والثلاثون (يستخدم البنك مخففات مخاطر الائتمان في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية من بينها: الضمانات- الكفالات – المشتقات الائتمانية – تصفية الالتزامات المشتركة في الميزانية على أساس القيمة الصافية)، بنسبة (60.6%) موافق، وتلاهم بنسبة (33.3%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية هذه الأساليب كأدوات تحوط وحماية للبنك، ودورها في تخفيف مخاطر الائتمان، والمحافظة على قيمة البنك.

33. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس والثلاثون (ينتهج البنك إستراتيجيات هجومية في تعامله مع مخاطر المحفظة الائتمانية مع استخدام المخفف الائتماني

الملائم) بنسبة (39.4%) محايد، وتلاهم بنسب متساوية (21.2%) موافــق، و(21.2%) غير موافق، وتلاهم بنسبة (18.2%) موافق بشدة، ويفسر ذلك أهمية إستراتيجيات البنك في التعامل مع المخاطر وتخفيفها،وجاهزيته المسبقة في تخفيف مخاطر الائتمان.

34. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس والثلاثون (يقع علــى عــاتق مجلــس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة الدورية لإستراتيجيات البنــك فــي إدارة مخــاطر المحفظة الائتمانية)، بنسبة (57.6%) موافق بشدة، وتلاهم بنــسبة (36.4%) موافــق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية ودور مجالس الإدارة في البنــوك بالموافقــة والمراجعــة الدورية لإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان.

35. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السابع والثلاثون (يقع على عاتق الإدارة العليــا مسؤولية تطبيق وتنفيذ الإستراتيجيات والتأكد من أنظمة الموافقة على الائتمان تتوافق مع المعايير والإجراءات الموضوعة)، بنسبة (48.50%) موافــق بــشدة، وتلاهــم بنــسبة (45.50%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية ودور الإدارة التنفيذية العليا في تنفيــذ استراتيجيات البنك الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في مجال إدارة مخــاطر المحــافظ الائتمانية.

36. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن والثلاثون (تضمين إستراتيجيات البنــك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية الأسواق المستهدفة والخصائص التي يريــدها البنك في محافظه الائتمانية)، بنسبة (51.5%) موافق، وتلاهم بنسبة (45.50%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية شمول إستراتيجيات البنــك للقطاعــات والأســواق المستهدفة، والخصائص التي يريدها في محافظه الائتمانية.

37. جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع والثلاثون (تضمين إستراتيجيات البنــك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية قوائم البنك للموافقة علــى الائتمــان حــسب (النوع – القطاعات الاقتصادية – العوائد المتوقعة)، بنسبة (51.50%) موافق، وتلاهــم بنسبة (42.4%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية أن تكون استراتيجيات البنك شاملة لهذه العناصر، وبشكل يساهم في المحصلة النهائية على تخفيف مخاطر الائتمان ، والمحافظة على قيمة البنك.

5-5-5 نتائج تحليل المتوسطات:

يظهر من الجدول رقم (25) الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، والتي جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (25): الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالاستبانة

التحليل الوصفي	
المحور	**الوسط الحسابي**
قيمة البنك	4.10
مبادئ الإقراض الجيد	4.45
تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية	4.33
التأمين على الائتمان	3.73
الرقابة على الائتمان	4.33
استراتيجيات البنك	4.01
Valid N (listwise)	

- بلغ الوسط الحسابي لمبادئ الإقراض الجيد بمقدار(4.45) وهي نسبة عالية، وتفسر كدلالة على أن مبادئ الإقراض الجيد تؤثر على قيمة البنك.

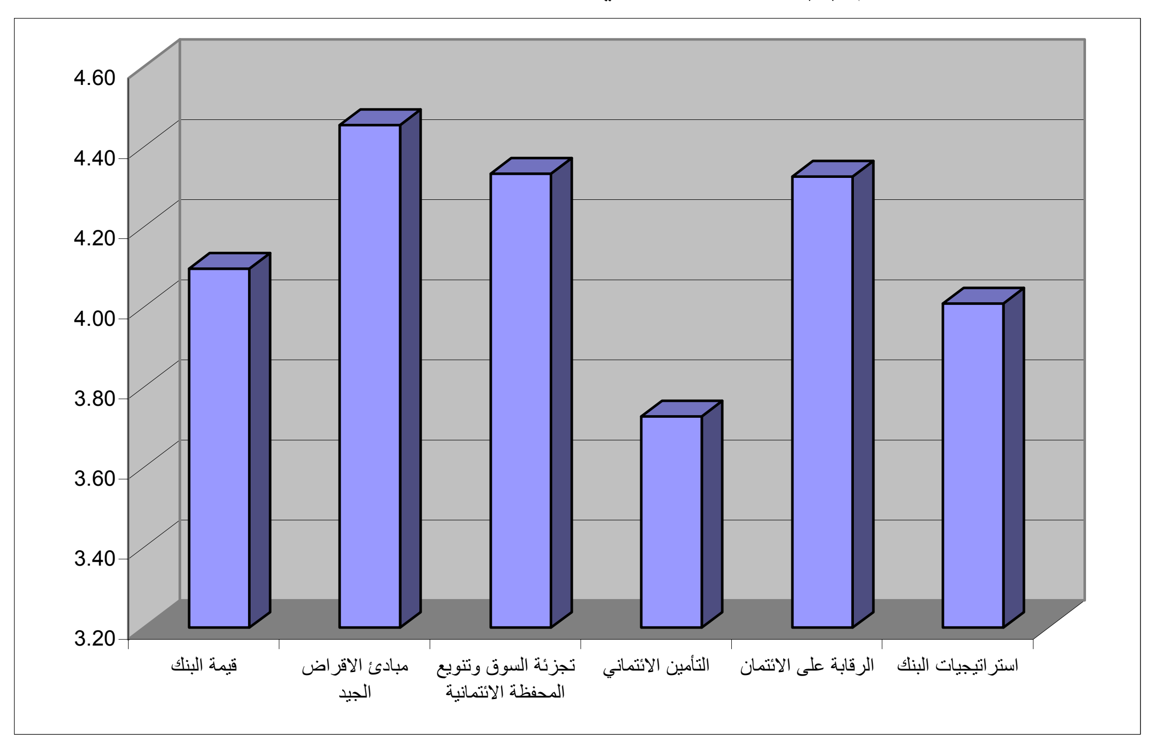
- بلغ الوسط الحسابي لتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية بمقدار(4.33) وهي نسبة عالية، وتفسر كدلالة على أن تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية تؤثر على قيمة البنك.

- بلغ الوسط الحسابي للتأمين على الائتمان بمقدار (3.73) وهي نسبة مقبولة، وتفسر كدلالة على أن التأمين على الائتمان يؤثر على قيمة البنك.

- بلغ الوسط الحسابي للرقابة على الائتمان بمقدار (4.33) وهي نسبة عالية، وتفسر كدلالة على أن الرقابة على الائتمان تؤثر على قيمة البنك.

• بلغ الوسط الحسابي لإستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان بمقدار (4.01) وهي نسبة عالية، وتفسر كدلالة على تأثير استراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنك.

شكل رقم (5): الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالاستبانة



الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج:

يمكن تحديد أهم النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، والتي جاءت على النحو التالي:

1. فيما يتعلق بقيمة البنوك التجارية الأردنية الإحدى عشر التي تم قياسها من خلال المعادلة التقريبية Tobin's Q، قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أثبتت نتائج الدراسة لقيم البنوك للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 وجود تفاوت كبير وملحوظ في قيم البنوك، والذي كان له تأثير مباشر على القيم السوقية للبنوك، إضافة لصافي الإيرادات، ويعزى السبب في ذلك لعدة أمور من بينها:

أ- مرت بعض البنوك خلال فترة الدراسة وبشكل خاص خلال عامي 2002 و2003 في مرحلة انحدار في القيمة السوقية للبنك، ويعزى السبب في ذلك إلى مشاكل الائتمان (التعثرات الائتمانية)، والتي كان لها تأثير في ظهور مؤشرات سلبية من بينها الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار أسهم هذه البنوك، إضافة إلى أنها حققت خسائر في مجال أعمالها.

ب- ساهمت العديد من العوامل في انخفاض قيم البنوك من بينها الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة، وبشكل خاص الحرب على العراق، والتي كان لها تأثير مباشر على العديد من القطاعات، وبشكل خاص قطاع البنوك الذي اتجه الرقم القياسي لأسعار أسهمه نحو الانخفاض، إضافة إلى الانخفاض الحاد في عدد الأسهم التي تم تداولها.

- دلت نتائج الدراسة أن فضل معدل لنسبة Tobin's Q كان في عام 2005، حيث بلغ بمقدار (0.92) مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة، أي أن البنوك خلال هذه الفترة كانت تمر في مرحلة نمو وانتعاش، مما أنعكس ذلك ايجابياً على تحسن في أداؤها مقارنة مع

الأعوام الأخرى للدراسة، حيث اتجهت القيمة السوقية نحو الارتفـــاع، و بـــشكل كبيـــر وملحوظ، إضافة إلى الارتفاع في صافي الإيرادات المتحققة، ويعزى السبب في ذلك إلى عدة أمور من بينها :

أ. حققت الجانب الأكبر من البنوك ارتفاع كبير وملحوظ في أسعار أسهمها في نهاية عام 2005، مقارنة مع الأخرى للدراسة.

ب. حققت الجانب الأكبر من البنوك ارتفاع في عدد الأسهم التي تم تداولها في نهاية عام 2005.

- دلت النتائج التي تم الحصول عليها وجود علاقة موجبة (طرديـــة) بـــين أســـعار أســـهم البنوك، والقيمة السوقية للبنك، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة أمور رئيسية من بينها:

أ. انخفاض قيم البنوك في عـــامي 2001 و 2002، حيـــث بلـــغ معـــدل نـــسبة قيمـــة Tobin's Q بمقدار (0.60) في عام 2001، وبمقدار (0.56) في عام 2002، ويفسر ذلك كنتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عـــامي 2001 و 2002، إضافة إلى الانخفاض الملحوظ في حجم التداول، مما أنعكس ذلك سلبياً على أداؤهـــا من حيث الانخفاض في قيمة البنك، إضافة إلى الانخفاض في نتائج أعمالها حيث أن بعضها حقق خسائر.

ب . اتخذت قيم البنوك اتجاه لمنحى تصاعدي اعتبارا من عام 2003 ولغاية عام 2006، وكان أفضلها في عام 2005، مما أنعكس ذلك إيجابياً على التحسن في أداؤهـــا مـــن حيث ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم، إضافة إلى ارتفاع عدد الأسهم التـــي تـــم تداولها.

- حققت بعض البنوك قيمة للبنك أعلى من " واحد صحيح" في عامي 2003 و2005، مما أنعكس ذلك على التحسن الجيد في أداؤها خلال هذه الفترات من حيث الارتفاع في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى الزيادة في صافي الإيرادات.

- حققت بعض البنوك قيمة للبنك أقل من " واحد صحيح" للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، مما أنعكس ذلك سلبياً على أداؤها من حيث الانخفاض في القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى الانخفاض في صافي الإيرادات.

- دلت النتائج التي تم الحصول عليها من قيم للبنوك التي تم قياسها من خلال نسبة Tobin's Q للفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، تتأثر هذه النسبة بالظروف المحيطة بالبنك، وبشكل خاص الظروف الداخلية الخاصة بالبنك، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

2. فيما يتعلق بنتائج دراسة العلاقة بين قيمة البنك، والتي تم قياسها من خلال قيمة نسبة Tobin's Q، والمتغيرات المستقلة والتي تم قياسها من خلال استخدام النسب المالية، جاءت على النحو التالي:

- أثبتت نتائج تحليل مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، الجوانب الرئيسية التالية:

أ. وجود علاقة موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية قوية، عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، والمتغيرات المستقلة كل من مبادئ الإقراض الجيد – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك.

ب. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية ولكنها ضعيفة، عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، والمتغير المستقل التأمين على الائتمان.

- أثبتت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، الجوانب الرئيسية التالية:

أ . أن العلاقة جاءت ذات دلالة إحصائية موجبة ومهمة ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، ومبادئ الإقراض الجيد.

ب . أن العلاقة جاءت ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، والتأمين على الائتمان.

ج . أن العلاقة جاءت ذات دلالة إحصائية موجبة ومهمة ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، والرقابة على الائتمان.

د . أن العلاقة جاءت ذات دلالة إحصائية موجبة ومهمة ما بين قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q)، وإستراتيجية البنك في تخفيف مخاطر الائتمان.

- دلت النتائج أن معامل التحديد (R Square) يساوي (55%)، ويفسر ذلك أن المتغيرات المستقلة: مبادئ الإقراض الجيد – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجية البنك، تفسر ما مقداره (55%) من سلوك المتغير التابع: قيمة البنك (التي تم قياسها من خلال Tobin's Q).

- أثبتت نتائج اختبار قوة النموذج على التنبؤ من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد التي تم الحصول عليها وهي:

$$Q = 0.60 + 0.17\,(PGL) + 3.46\,(CI) + 0.24\,(CM) + 1.76\,(BS)$$
$$T(12.50) \quad T(2.71) \quad T(3.18) \quad T(2.70) \quad T(6.40)$$

أ. أن النتائج الفعلية التي تم الحصول عليها لقيم البنوك للفترة من عام 2001 – عام 2006 كانت مقاربة للنتائج المقدرة، حيث أن الفارق ما بين الفعلي والمقدر كان قليل جداً.

ب . وتفسر النتيجة أعلاه، أنه يمكن الاعتماد على النموذج في التنبؤ بقيمة البنك.

3. فيما يتعلق بنتائج تحليل الاستبانة الخاصة بدراسة العلاقة بين المتغير التابع قيمة البنك، والمتغيرات المستقلة، جاءت على النحو التالي :

- دلت النتائج أن ألفا تساوي (91.4%)، مقارنة مع الحد الأدنى المقبول إحصائيا (60%)، ويفسر ذلك على مصداقية الاستبانة، وإمكانية الاعتماد عليها لفحص البيانات.

- دلت النتائج من خلال اختبار K-S للتوزيع الطبيعي للبيانات أن أسئلة الاستبانة كانت تتوزع طبيعيا حيث أن النتيجة النهائية لكافة أسئلة الاستبانة كانت أكبر من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ويفسر ذلك أن الأسئلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

- دلت نتائج تحليل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman's Rank Correlation Coefficient) إلى وجود علاقات ذات دلالة إحصائية قوية ومهمة ما بين المتغير التابع: قيمة البنك، والمتغيرات المستقلة: مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان.

- دلت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد على الجوانب الرئيسية التالية:

أ. الفرضية الرئيسية للدراسة: أن معامل الارتباط (R) يساوي (56%)، ويفسر ذلك على وجود علاقة قوية بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، أما معامل التحديد (R Square) يساوي (31%)، ويفسر ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (31%) من سلوك المتغير التابع.

ب. الفرضيات الخمسة للدراسة: كانت قيم (t) التي تم الحصول عليها أكبر من قيمها الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وبناءً عليه تم رفض الفرضيات العدمية، وقبول الفرضيات البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة البنك، وكل من (مبادئ الإقراض الجيد – تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية – التأمين على الائتمان – الرقابة على الائتمان – إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان).

6-2 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة للدراسة، وبعد عرضها وتحليلها فإن الباحث يوصي بالآتي:

- أن تنتقل البنوك من الأساليب التقليدية في تخفيف مخاطر الائتمان، إلى الأساليب الأكثر تقدمًا في تخفيف مخاطر الائتمان، والتي من شأنها المحافظة على القيمة والأداء.

- أن تتجه البنوك نحو الاعتماد على نموذج الدراسة الذي يربط العلاقة ما بين أثر استخدام مخففات مخاطر الائتمان كل من (مبادئ الإقراض الجيد- تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية - التأمين على الائتمان - الرقابة على الائتمان - إستراتيجيات البنك) و قيمة البنك، لقدرته على التنبؤ بقيمة البنك والأداء والربحية.

- الاعتماد على مبادئ الإقراض الجيد عند منح الائتمان، إضافة إلى أعمال الرقابة والمراجعة الدورية للمحفظة الائتمانية قبل وبعد منح الائتمان، كون أن معظم مشاكل الائتمان تحدث عندما يتخطى البنك هذه المبادئ، والتي تترك أثرً سلبياً على الأداء، و قيمة البنك.

- أن تستفيد البنوك من تجاربها السابقة، وبشكل خاص تلك التي عانت من مشاكل في مجال الائتمان (التعثرات الائتمانية)، كنتيجة لسوء عمليات منح الائتمان، والتي كان لها تأثيراً مباشراً على أداؤها من حيث انخفاض وتدهور القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى انخفاض الإيرادات المتحققة من نتائج أعمالها.

- إدراك الإدارات العليا في البنوك الأردنية لأهمية مخففات مخاطر الائتمان، وأثرها على قيمة البنك.

- أن يقوم المحللين الماليين باستخدام نسبة Tobin's Q لتحديد قيمة البنك، وتقييم الأداء والربحية، ولتزويدهم بمعلومات إضافية، والتي تظهر أهميتها من حيث دلالتها على التحديد الدقيق لقيمة البنك، إضافة إلى تقييم الأداء والربحية.

- ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المعتمدة على أسعار الأسهم في السوق المـــالي كمـــدخل لتحديد القيمة وتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المحاسبي للبنـــوك، ممـــا يعكس مؤشرات مالية للبنوك بصورة أكثر شمولية ومنطقية،لغرض تحديد القيمة، وتقيـــيم الأداء الحالي والمستقبلي.

- التوجه نحو تجميع وحدات الجهاز المصرفي الأردني بحيث تكون هناك وحدات مصرفية كبيرة تتمكن من المنافسة إقليميا ودوليا،وتقدم أفضل المنتجات المصرفية للعملاء، إضـــافة إلى تمكينها من استخدام أساليب أكثر تقدما في مجال إدارة مخاطر الائتمان.

- أن يكون هناك شراكة وتعاون مستمر ما بين البنك المركزي الأردني والأجهزة المصرفية الأردنية في مجال الاستعداد لتطبيق متطلبات بازل II، وبشكل خاص اســـتخدام مخففـــات مخاطر الائتمان والمتطلبات الخاصة بها.

- عقد دورات تدريبية للإدارة الوسطى والعليا في مجال إدارة مخاطر الائتمـــان، والتركيـــز بشكل خاص على تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، وأثرها على قيمة البنك.

- إعداد دراسات وبحوث أخرى في هذا المجال، وأن تشمل قطاعات اقتصادية مختلفة مثـــل قطاع التأمين والصناعة والخدمات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أبو صالح، محمد صبحي وعوض، عدنان محمد، (2008). "مقدمة في الإحصاء: مبادئ وتحليل باستخدام SPSS"، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

2. البنك المركزي الأردني "التقرير السنوي". (تشرين أول 2004).

3. البنك المركزي الأردني، التعليمات الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، مذكرة رقم (2006/30) تاريخ 2006/06/13.

4. البنك المركزي الأردني، التعليمات الخاصة بخطة البنك المركزي الأردني لتطبيق بازلII، مذكرة رقم (1382/2/2/10) تاريخ 2007/02/07 ومذكرة رقم (12315/3/3/2/10) تاريخ 2006/12/27 .

5. تعريب سرور، علي إبراهيم، (2007). "أساسيات التسويق لكاتلر وأرمسترونج"، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع.

6. تعريب عبد الله، خالد أمين، (2002). "إدارة المخاطر الائتمانية"، "إطار إدارة المخاطر الائتمانية"، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم والمالية والمصرفية.

7. الحناوي، محمد صالح والعبد جلال إبراهيم، (2006). "الإدارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

8. الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد، (1999). "مواصفة العلاقة بين العوائد السوقية والأرباح المحاسبية للشركات المساهمة الأردنية"، عمان، الأردن ، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد2، ص (312 –329).

9. الدغيم، عبد العزيز والآمين، ماهر وأنجرو، إيمان، (2006). "التحليل الائتماني دوره في ترشيد عمليات الإقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، دمشق، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، ص (192–210).

10. رمضان، زياد، (1989). "الإدارة المالية في الشركات المساهمة"، عمان، الأردن ، مطبعة الصفدي.

11. الزبيدي، حمزة محمود، (2002). "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمـــاني"، عمـــان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

12. الشركة الأردنية لضمان القروض "التقرير السنوي". (2007).

13. عبد الله، خالد أمين، (2002). "العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة"، عمـــان، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع.

14. عبد ربه، إبراهيم علي، (2006). "مبادئ التأمين"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

15. عبيدات، محمد إبراهيم، (2004). "سلوك المستهلك: مدخل إستراتيجي"، عمان، الأردن، دار وائـــل للنشر والتوزيع.

16. العتوم، شفيق والعاروري، فتحي، (2002). "الأساليب الإحصائية"، عمـــان، الأردن، دار المنـــاهج للنشر والتوزيع.

17. العجلاني، سامي عماد الدين، (2004). "تقييم سوق الأسهم لأداء الشركات: دراسة في نسبة التنبـــؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار ضمن قطاع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (رسالة دكتوراه).

18. عوض، محسن فايز، (2006). "استخدام مدخل التحليل في قياس أداء المصارف الأردنية"، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم والمصرفية (رسالة دكتوراه).

19. المجمع العربي للمحاسبين "معايير المحاسبة الدولية"، 1999.

20. هندي، منير إبراهيم، (2002). " الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، الإسكندرية، منشأة المعارف.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Altman, E.I. (2002), "Managing Credit Risk, A Challenging for the New Millennium.", Economics Notes, vol 31, issue 2: 201-214.

2. Basle Committee on Banking Supervision. Operational Risk.www.Bis.org, Jan, 2001.

3. Bauer W. & Ryser Marc. (2004), "Risk Management Strategies for Banks", Journal of Banking & Finance vol 28, issue 2: 331-352.

4. Bher, P. & Lee. S. (2004), "The Effects of Credit Transfer on Bank Monitoring & Firm Financing", Goethe University, Frankfurt, D82, G21, G32.

5. BIS.(2001), "Risk Management Guideline", New South Wale, Government Asset Management Committee.

6. Bomfim N. Antulio. (2001), "Understanding Credit Derivatives and their Potential to Synthesize Risk less Asset", Federal Reserve Board, pp.(1-31).

7. Bodie. Zvi, Kane. Alex, AND Marcus J. Alan. (2005), "Investments", 6th Ed., McGraw-Hill.

8. Buehler, K. S & Vijay, D & Gunnar, P. (2004), "The Business Case for Basel II", McKinsey Quarterly, issue 1:82-91.

9. Croahy, M. & Galal, D& Mark, R. (2001), "Risk Management, Hedging Credit Risk", 1st Ed., Mc Graw-Hill, New York.

10. "Challenges of the new Basel Accord- Action, for Senior Management". (2005), Price Waterhouse Coopers.

11. Chung, H. & Pruitt, W. (1994), "A Simple Approximation of Tobin's q", Financial Management Association. Vol. 23, No. 3, PP. (70-74)

12. "Credit Derivatives: Application for Risk Management". (1998), Euro Money Publications PIC.

13. Da Dalt, Peter J., Donaldson, Jeffery R .and Garner, Jacqueline LINE L.(2003),"Will any q Do", The Journal of Financial Research,Vo1.xxxv1

14. Dorfman, Mark S. (1998), "Introduction to Risk Management & Insurance", 6th Ed., Prentice Hall.

15. Grier, Waymond. A. (2005), "Valuing a Bank Under IAS/ IFRS & Basel II" Self Study Solution A division of Economy, Euromoney Book, Nestor House.

16. Gujarati, D. N. (2003), "Basic Econometrics", 4th Ed., Mc Graw-Hill, New York.

17. Habib, Michel A. & Ljungqvist, Alexander. (2005), "Firm Value & Managerial Incentives: A stochastic Frontier Approach", Journal of Business vol. 78 issue 6, p (2053-2093), 41p

18. Hansel, D. & Krahenen, P. (2006), "Dose Credit Risk Securitization Reduce Bank Risk? Evidence from the European CDO Market". Goeth University, Finance Department, Frankfurt.

19. Hugues, P. & Mathias, S. & Celin, V. (2004), "Credit Risk Mitigation Evidence in Auto Leases, LGD & Residual Value Risk", University of Brussels, Belgium, G21, G28, G33.

20. Joseph, C. (2006), "Credit Risk Analysis, Portfolio Credit Mitigation" 1st Ed., Mc Graw-Hill, New Delhi.

21. John P .Evans &James A. Gentry.(2003),"Using Tobin's Q Ratio to Assess the Strategy of Repurchasing Shares", The quarterly Journal of Indian Institute of Finance ,vol. XVII, No .1 .

22. Kristiansen, G. E. (2006), "Strategic Bank Monitoring & Firms' Debt Structure", Department of Economics, Norwegian School of Economics & Business Administration, Norway, D82, G32, G21, L14.

23. Koch, T.W & Scott, M.S. (2005), "Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York.

24. Kyle, B. & Fernandez, F. (2005), "Financial Innovation & Risk Management, An Introduction to Credit Derivatives", Journal of Applied Finance, vol 15, issue 1:52-63.

25. Ketzner Joe.(2007), "An Overview of Trade Credit Insurance" Business Credit, pp. (10-14).

26. Lee Darrell E., and Tompkins, Tames G.(1999), "A modified Version of the Lewellen and Badrinath Measure of Tobin's Q, Financial Management". Vol. 28, No. 1.

27. Lambert, Richard A. and Larcker ,David F .(1987),"An Analysis of the Use of Accounting and Market Measures of Performance in Executive Compensation Contracts", Journal of Accounting Research, vol. 25. Supplement, pp. (85-124).

28. Li, Michael Z.F,Oum,Tae H. and Zhang, Yimin.(2004),"Tobin's q and Airline Performance", Public Works Management &Policies,vol.9, No. 9 ,pp.(51-66).

29. Longenecker G.Justin, Moore W. Carlos and Petty J. William. (2006), "Credit Scoring and Small Business: A Review and the need for Research", Hankamer School of Business, Buylor University, pp.(1-13).

30. Michael, W. (2005), "Measuring & Utilizing Corporate Risk Tolerance to Improve Investment Decision Making", Engineering Economist, vol. 50, issue 4, PP. (361- 376).

31. Mishkin, F. S. & Eakins, S. G. (2006), "Financial Markets & Institutions", 5th Ed., Addisson & Wisley.

32. Monetary Authority of Singapore. (2002), "Credit Stress – Testing" Consultative Paper, PP. (1-53).

33. Pyle, D. H. (1997), "Bank Risk Management: Theory", Hass School of Business University of California, Berkely.

34. Raspanti, T. M & Szakal, E. (2002), "Creating Value through Credit Risk Mitigation", Business Credit, vol 104, issue 3, p (1-4).

35. Rejda, Georg. E.(2001), "Principles of Risk Management and Insurance", 7th Ed., Addision Wesley Longman INC.

36. Rose, Peter. (2002), "Commercial Bank Management, Measuring & Evaluating Bank Performance" PP. (149-190), Mc Graw-Hill, New York.

37. Rose, P. Sylvia, & Hudging, S.C. (2005), "Bank Management & Financial Services", 6th Ed., Mc Graw-Hill, New York.

38. Ruth, G.E. (1999), "Commercial Lending", 4th Ed., American Bankers Association, Washington, D.C.

39. Roberts, E. (2006), "Sound & Practice for -& the Supervision of- Credit Risk management", Bank for International Settlements.

40. Santomero & Babbel. (2004), "Financial Markets, Instruments & Institutions", 3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York.

41. Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion. (2002),"Financial Institutions Management :A Risk Management Approach" 4th Ed., McGraw-Hill.

42. Seng G. Khoo.(2004), "stress Testing Implementation & Application, American Bankers Association.

43. Stewart, G.B. III.(1994), "EVA: Fact and Fantasy", Journal of Applied Corporate Finance, vol.4, pp. (71-87).

44. The Financial Service Roundtable, "Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks". (1999), Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles.

45. Tobin, James and Brainard, William. (1963), "Financial Intermediaries and the Effectiveness of Monetary Controls", American Economic Review, vol .53, No.2

46. Tracy, W. F & Carey, M. S. (1998), "Credit Risk Rating at Large U.S Banks", Journal of Bank & Finance, Federal Reserve Board, Washington DC, vol. 24, pp. (167-201).

47. Ulrich, B. & Francesco, P. (2006), "Credit Risk Mitigation in Central & its effects on Financial Market: The case of Eurosystem", European Central Bank, No. 49.

48. Verotsis, Pual. (1998), "Credit Derivatives: Application for Risk Management", Euromoney Publication PLC, London.

49. Watzinger, Hermann. (1998), "Credit Derivatives: Application for Risk Management", Euromoney Publication PLC, London.

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك

عزيزي المجيب.....

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول موضوع " **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك**".

تهدف الدراسة إلى تحديد أهمية وأثر استخدام مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك، والدور الذي تقوم به مخففات مخاطر الائتمان في المحافظة على نوعية وتركيبة المحفظة الائتمانية من جهة والمحافظة على إيرادات المحفظة الائتمانية من جهة أخرى.

وتنبع أهمية الدراسة لمعرفة تأثير اعتماد البنك على مبادئ ومعايير الإقراض الجيد، والتوجه نحو تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، والتأمين على الائتمان، والرقابة على الائتمان، وإستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر الائتمان ودورها في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية وأثرها على قيمة البنك من خلال تعظيم حقوق الملكية وثروة حملة الأسهم والمالكين.

يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة وذلك من خلال وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة لما لهذه الإجابة من أهمية في تحقيق أهداف وغايات الدراسة حيث أن مشاركتك هي جزء هام وضروري من أجل إنجاح هذه الدراسة.

علماً أن البيانات التي ستوفرها هذه الاستبانة ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وستعامل بمنتهى السرية.

شاكرين لكم حسن التعاون

الباحث

محمد داود عثمان

othmohd@gmail.com

0796686383

ص.ب (925859) عمان 11990

برنامج دكتوراه– مصارف

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

رقم الاستبانة: (   )

خصائص العينة

1- العمر:

(1) أقل من 30 سنة (2) أكثر من 30 سنة وأقل من 39 سنة (3) أكثر من 40 سنة وأقل من 49سنة

(4) أكثر من 50 سنة

2- المستوى التعليمي:

(1) بكالوريوس (2) دبلوم عالي (3) ماجستير

(4) دكتوراه (5) أخرى

3- المركز الوظيفي:

(1) مدير (2) مساعد نائب مدير عام (3) مساعد مدير عام

(4) نائب مدير عام (5) مدير عام

4- الخبرة العملية :

(1) 5 – 10 سنوات (2) من 10 - 15 سنة (3) 15 سنة فأكثر

5- الجنس:

(1) ذكر (2) أنثى

يرجع وضع إشارة (X) في الخانة التي تعتقد بأنها مناسبة:

		موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
	قيمة البنك					
1-	هل تؤثر مخاطر المحفظة الائتمانية على قيمة البنك.					
2-	يمكن الوصول إلى تعظيم القيمة من خلال تخفيف مخاطر الائتمان والمحافظة على العائد.					
3-	ترتبط قيمة البنك بزيادة القيمة السوقية للأسهم العادية.					
4-	الاعتماد على المقاييس المحاسبية في تقييم الأداء والربحية لا تعني بالضرورة وجود قيمة لحقوق المالكين.					
5-	تتأثر القيمة بمخاطر المحفظة الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.					
6-	استخدام مقاييس تستند إلى القيمة السوقية مكنت البنوك من تحديد أفضل للقيمة الحقيقية لحقوق الملكية.					
	مبادئ الإقراض الجيد					
7-	توجه البنك نحو الاعتماد على معايير ومبادئ الإقراض الجيد يضمن له جودة ونوعية المحفظة ويخفف من مخاطر الائتمان.					
8-	يقلل منح الائتمان المستند إلى تحليل أركان الجدارة الائتمانية 5C's (الشخصية- القدرة- رأس المال- الضمانات- الظروف العامة) من مخاطر الائتمان.					
9-	تلعب التعهدات والقيود الملزمة للمقترضين دورا كبيرا في تخفيف مخاطر الائتمان.					
10-	تقلل سلامة التوثيق الائتماني من مخاطر الائتمان.					
11-	يساعد تحليل الملف الائتماني للمقترض في تخفيف مخاطر الائتمان.					
12-	يقلل توجه البنوك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.					
	تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية					
13-	يمكن تجزئة سوق المنتجات الائتمانية البنك من تحديد احتياجات كل مجموعة ائتمانية والمخاطر المرتبطة بها.					
14-	يساعد تجزئة سوق المنتجات الائتمانية البنك على تحديد أين تتجه مخاطر المحفظة نحو قطاع التجزئة أم قطاع الشركات.					

		موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
15-	يساعد تجزئة سوق المنتجات الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة في عمل التحركات الملائمة في المحافظ الائتمانية استناداً لظروف القطاع وعوامل الخطر.					
16-	يقلل توجه البنك نحو تنويع محافظه الائتمانية عبر خطوط الأعمال المختلفة من الحد من التقلبات التي تحدث في عوائد المحفظة.					
17-	إرتباط تعثرات وخسائر القروض فيما بينها يكون منخفضاً عندما تكون المحفظة الائتمانية منوعة بشكل جيد.					
18-	يساعد تنويع المحفظة الائتمانية على التقليل من تقلبات التدفقات النقدية والتعرضات الائتمانية على مستوى المحفظة الكلية بالمقارنة مع التركزات الائتمانية.					
19-	هل تعتقد بأن محفظة البنك خلال الأعوام من 2001 – 2006 كانت منوعة بشكل جيد.					
	التأمين على الائتمان					
20-	هل يعتمد البنك على التأمين الائتماني كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات وخسائر القروض.					
21-	يقلل من الاحتياطيات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة.					
22-	سياسة البنك في تأمين محافظه الائتمانية تتم بصورة انتقائية لبعض خطوط الأعمال.					
23-	يعزز التأمين على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان.					
24-	يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني.					
	الرقابة على الائتمان					
25-	تخفف الرقابة على الائتمان قبل وبعد المنح من مخاطر الائتمان.					
26-	تضمن ضبط جودة العملية الائتمانية والمحافظة على استمرارية المحفظة.					
27-	تحدث التعثرات وخسائر القروض عندما يهمل البنك أي من عمليات المراجعة والرقابة على الائتمان.					
28-	تضمن الرقابة التحسين الدائم لتركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية.					
29-	تمكن البنك من الحصول على إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة أو التي قد تواجه مشاكل وإيجاد الحلول والمعالجات الملائمة لها في الوقت المناسب.					

		موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
30-	تساعد الرقابة البنك على التحقق من سلامة القرار الائتماني وفقاً لما هو مقرر من حيث (الشروط الموضوعة – الضمانات- التعهدات – سلامة التوثيق الائتماني).					
31-	تحديد دقة التصنيفات الائتمانية للمقترضين وفقاً لأوزان مخاطر الائتمان مع إجراء التعديلات اللازمة إن لزم الآمر.					
32-	يساعد إعتماد البنك على اختبارات الضغط الائتمانية في تخفيف مخاطر الائتمان.					
	استراتيجيات البنك					
33-	يركز البنك في إدارة مخاطر محافظه الائتمانية على الأساليب التقليدية.					
34-	يستخدم البنك مخففات مخاطر الائتمان في تخفيف مخاطر المحفظة الائتمانية من بينها: (الضمانات-الكفالات- المشتقات الائتمانية – تصفية الالتزامات المشتركة في الميزانية على أساس القيمة الصافية).					
35-	ينتهج البنك إستراتيجيات هجومية في تعامله مع مخاطر المحفظة الائتمانية مع استخدام المخفف الائتماني الملائم.					
36-	يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة الدورية لإستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية.					
37-	يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق وتنفيذ الإستراتيجيات والتأكد من أنظمة الموافقة على الائتمان تتوافق مع المعايير والإجراءات الموضوعة.					
38-	تضمين إستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية الأسواق المستهدفة والخصائص التي يريدها البنك في محافظه الائتمانية.					
39-	تضمين إستراتيجيات البنك في مجال إدارة مخاطر محافظه الائتمانية قوائم البنك للموافقة على الائتمان حسب(النوع – القطاعات الاقتصادية- الاستحقاق- العوائد المتوقعة).					

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تؤثر على قيمة البنك حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
-1.446	31	.158

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد مبادئ الإقراض الجيد حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
-1.320	31	.196

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
-.270	31	.789

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد التأمين الائتماني حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
.612	31	.545

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد الرقابة على الائتمان حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
-.517	31	.609

اختبار (T-test) لدرجة موافقة عينة الدراسة على العوامل التي تحدد استراتيجيات البنك حسب الجنس

قيمة (t Value)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (P-Value)
.211	31	.834

ملحق رقم (3)

اختار القوة التنبؤية للنموذج

الاردني للاستثمار والتمويل			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.6	0.0
2002	0.7	0.5	-0.2
2003	0.7	0.5	-0.3
2004	0.8	0.6	-0.1
2005	1.1	0.8	-0.4
2006	0.8	0.7	0.0

الاسكان			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.9	0.6	-0.3
2002	0.8	0.6	-0.1
2003	0.7	0.6	-0.1
2004	0.8	0.8	0.1
2005	0.9	1.2	0.3
2006	0.9	0.8	0.0

القاهرة عمان			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.5	-0.2
2002	0.8	0.5	-0.3
2003	0.8	0.5	-0.4
2004	0.9	0.6	-0.2
2005	1.0	0.8	-0.1
2006	0.8	0.7	-0.1

المؤسسة العربية المصرفية			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.6	-0.2
2002	0.8	0.5	-0.3
2003	0.8	0.7	-0.2
2004	0.8	0.8	-0.1
2005	1.0	0.9	-0.1
2006	0.9	0.8	-0.1

بنك المال الأردني			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.8	0.7	-0.2
2002	0.9	0.6	-0.2
2003	0.9	1.0	0.1
2004	1.0	1.0	0.0
2005	1.0	1.0	-0.1
2006	0.8	0.8	-0.1

البنك العربي			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.6	-0.1
2002	0.7	0.6	-0.1
2003	0.7	0.6	-0.1
2004	0.7	0.7	0.0
2005	0.7	1.2	0.4
2006	0.7	0.9	0.1

الاتحاد للادخار والاستثمار			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.8	0.1
2002	0.7	0.6	-0.1
2003	0.6	0.7	0.1
2004	0.8	0.9	0.0
2005	1.0	1.2	0.2
2006	0.8	0.8	0.0

الاستثمار العربي الأردني			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.4	-0.3
2002	0.7	0.5	-0.3
2003	0.8	0.5	-0.3
2004	0.7	0.7	-0.1
2005	0.8	0.7	-0.1
2006	0.8	0.7	-0.1

الاردني الكويتي			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.8	0.6	-0.1
2002	0.8	0.6	-0.2
2003	0.8	0.8	-0.1
2004	0.9	1.0	0.1
2005	0.9	0.8	0.0
2006	0.9	0.9	0.1

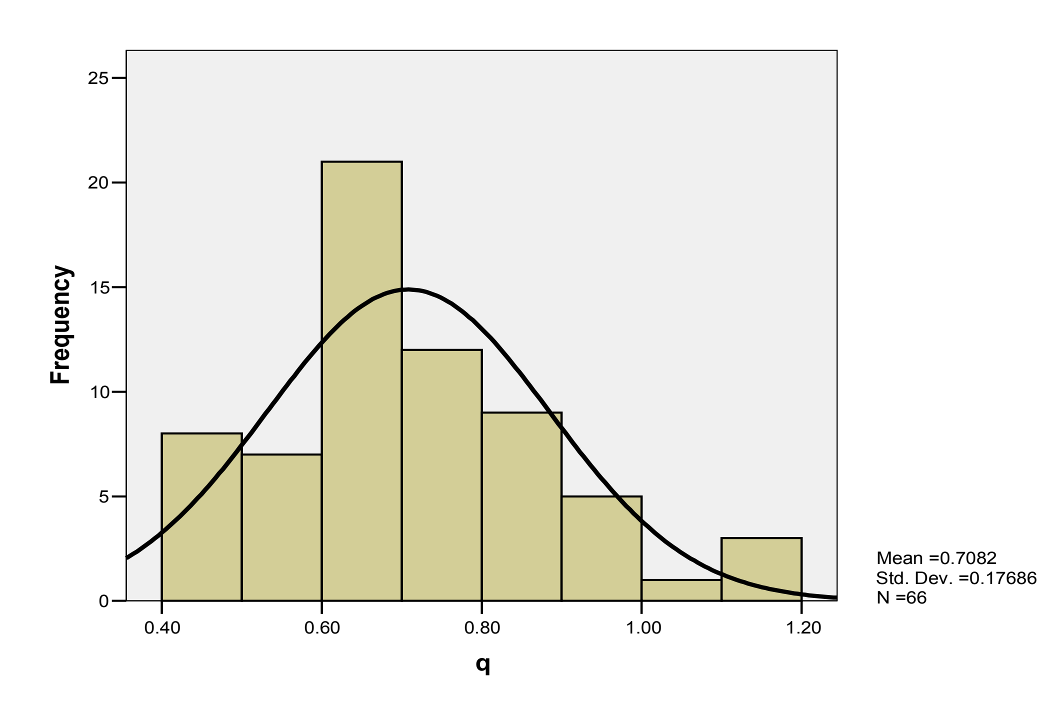
بنك الأردن			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.9	0.6	-0.3
2002	0.8	0.6	-0.2
2003	0.8	0.7	-0.1
2004	0.8	0.8	0.0
2005	0.9	0.9	0.0
2006	0.8	0.7	-0.1

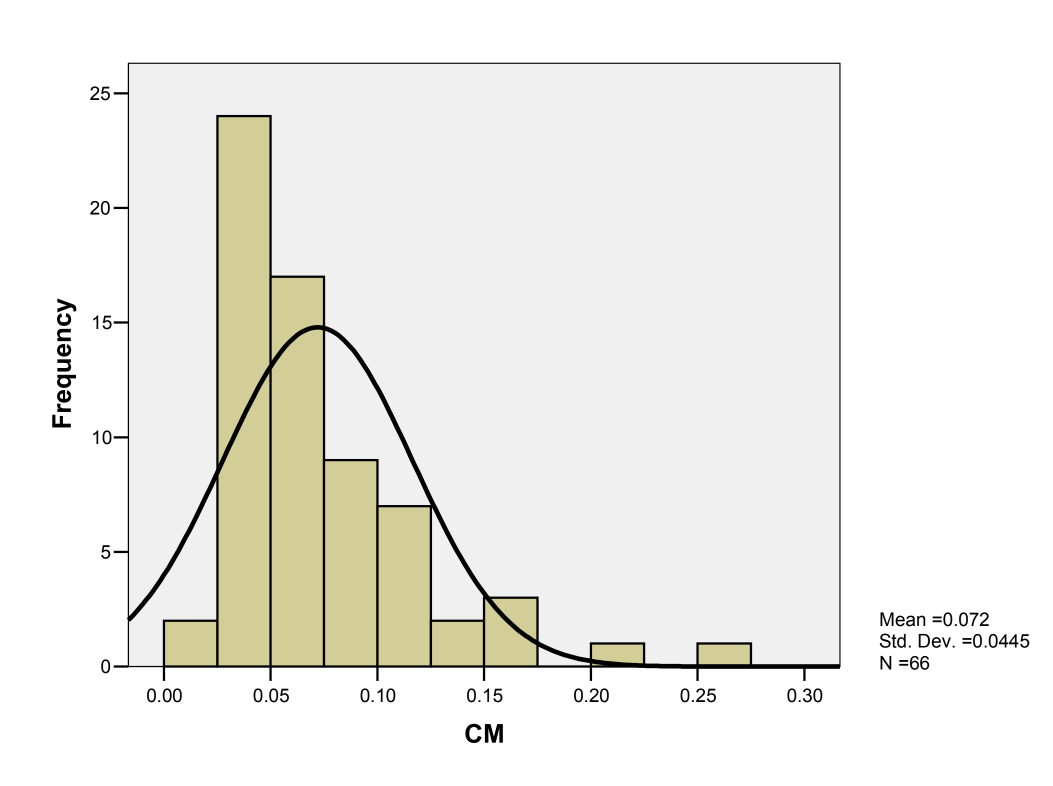
البنك الأهلي			
Year	Estimating Tobin's Q	Actual Tobin's Q	Deviation
2001	0.7	0.5	-0.1
2002	0.6	0.5	-0.2
2003	0.7	0.5	-0.2
2004	0.7	0.5	-0.2
2005	0.8	0.7	-0.1
2006	0.8	0.6	-0.1

ملحق رقم (4)

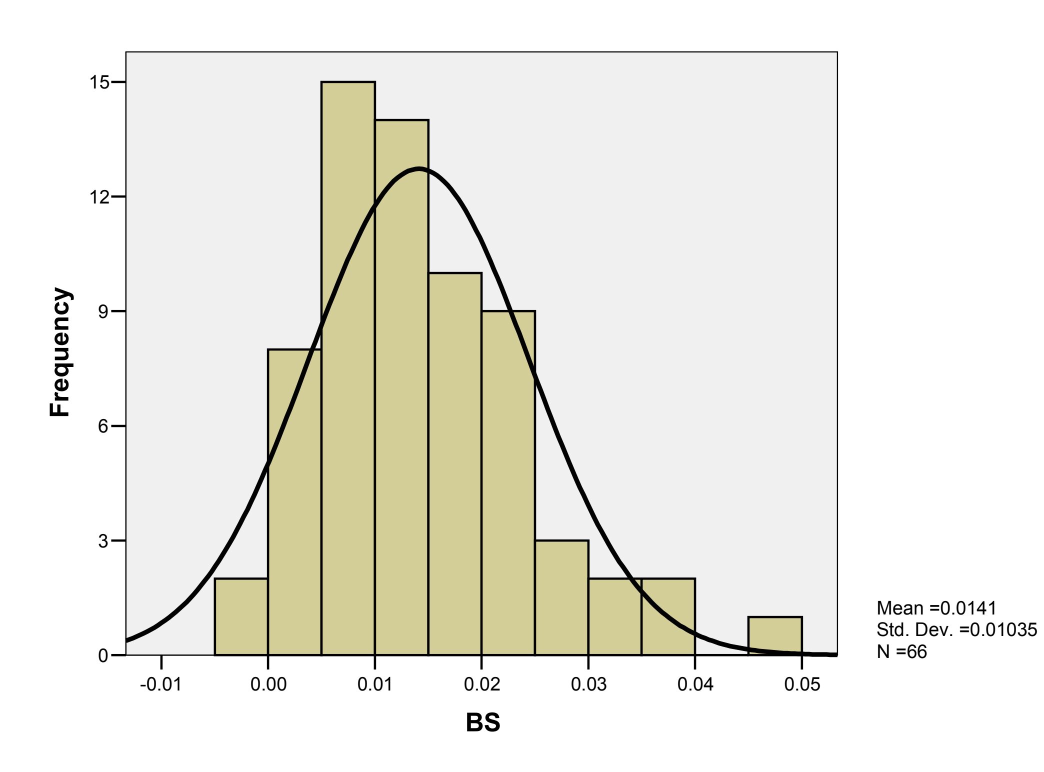
اشكال التوزيع الطبيعي لمتغيرات

الدراسة

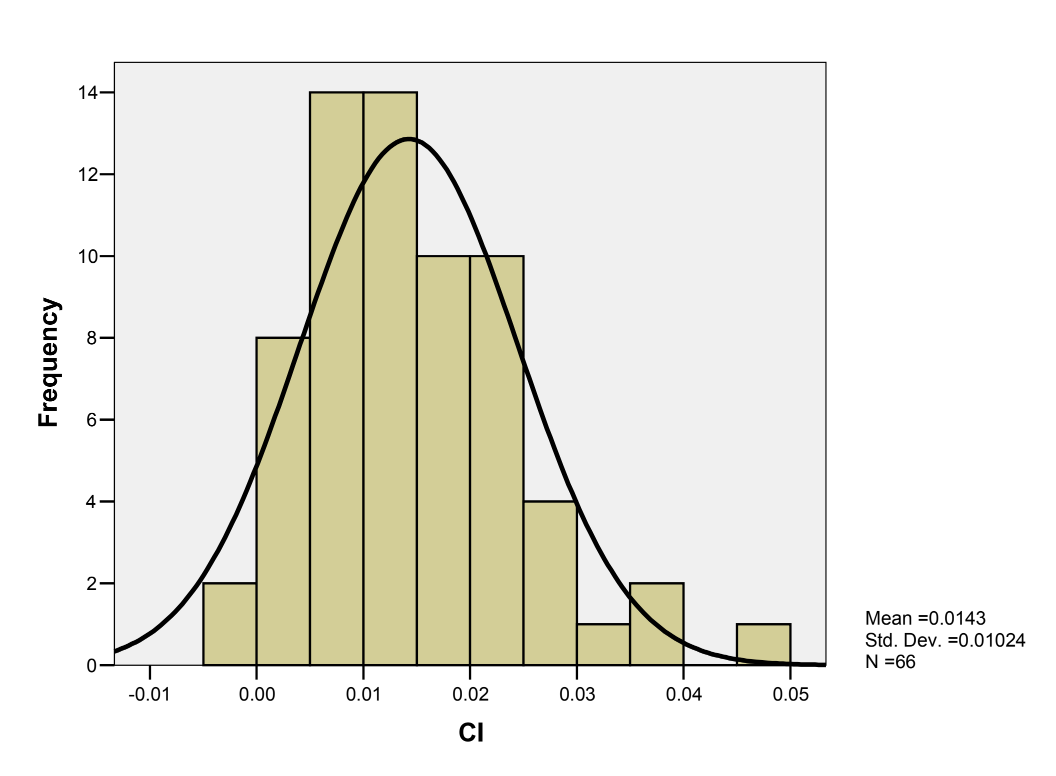




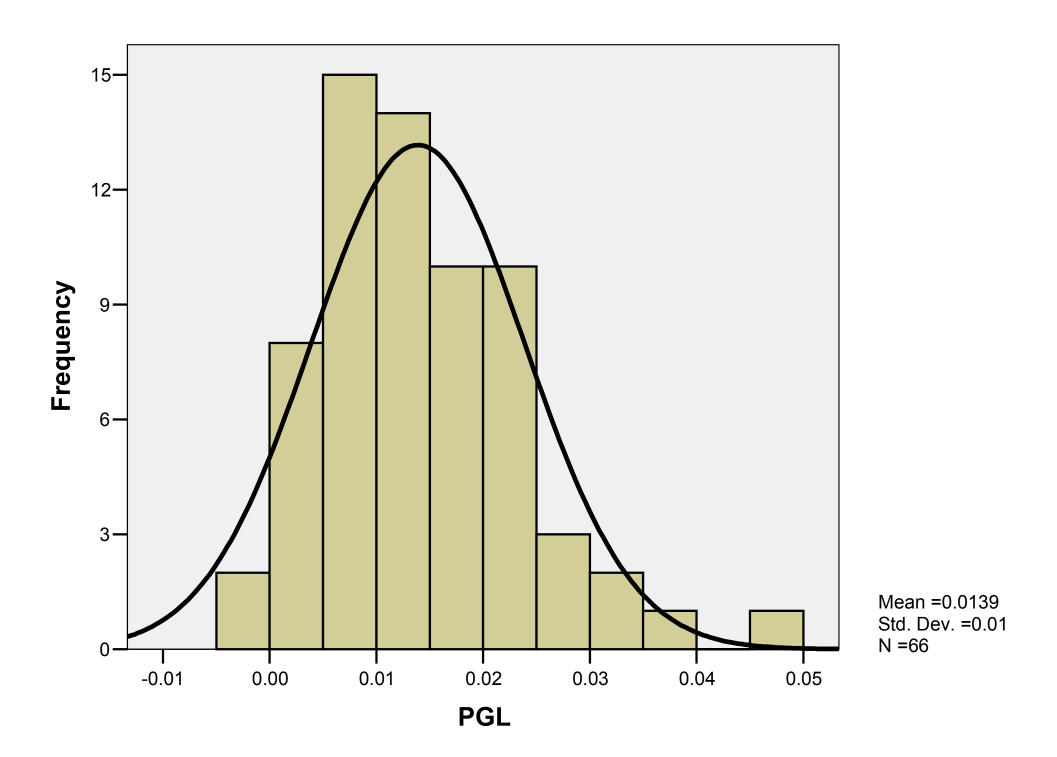

BS


Frequency
15
12
9
6
3
0
-0.01
0.00
0.01
0.02
0.03
0.04
0.05
BS
Mean =0.0141
Std. Dev. =0.01035
N =66

CI

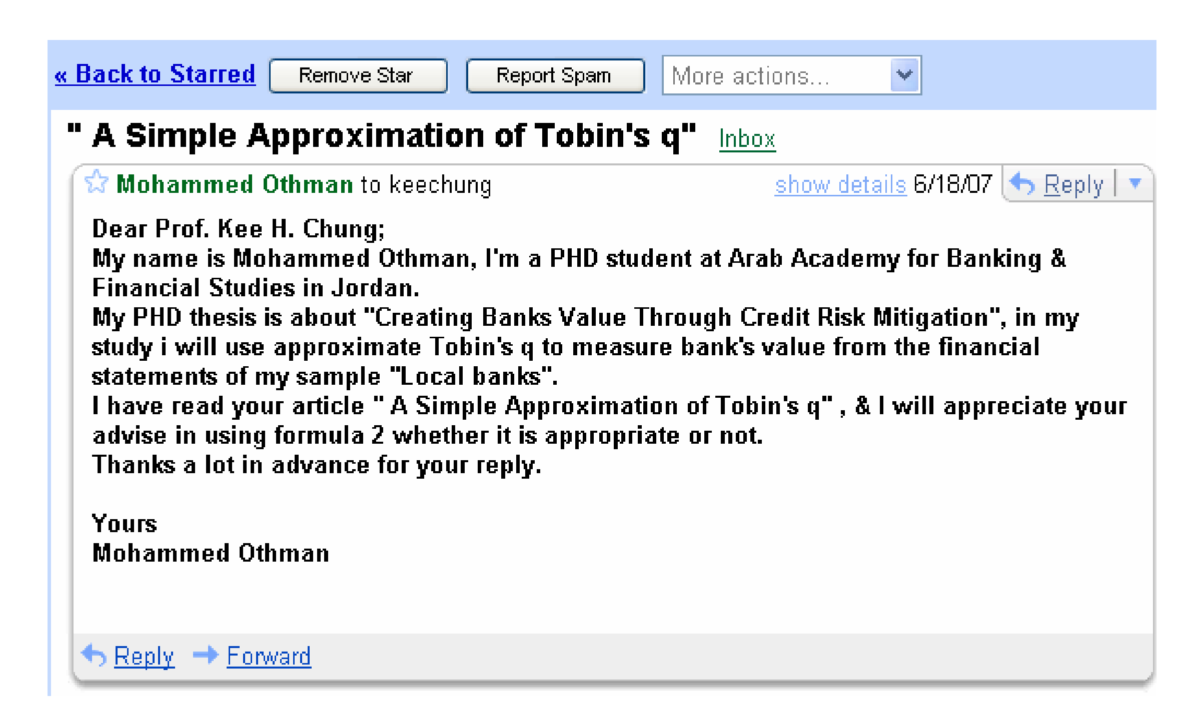

Frequency
14
12
10
8
6
4
2
0
-0.01
0.00
0.01
0.02
0.03
0.04
0.05
CI
Mean =0.0143
Std. Dev. =0.01024
N =66





Frequency
15
12
9
6
3
0
-0.01
0.00
0.01
0.02
0.03
0.04
0.05
PGL
Mean =0.0139
Std. Dev. =0.01
N =66

ملحق رقم (5)



« Back to Starred | Remove Star | Report Spam | More actions...

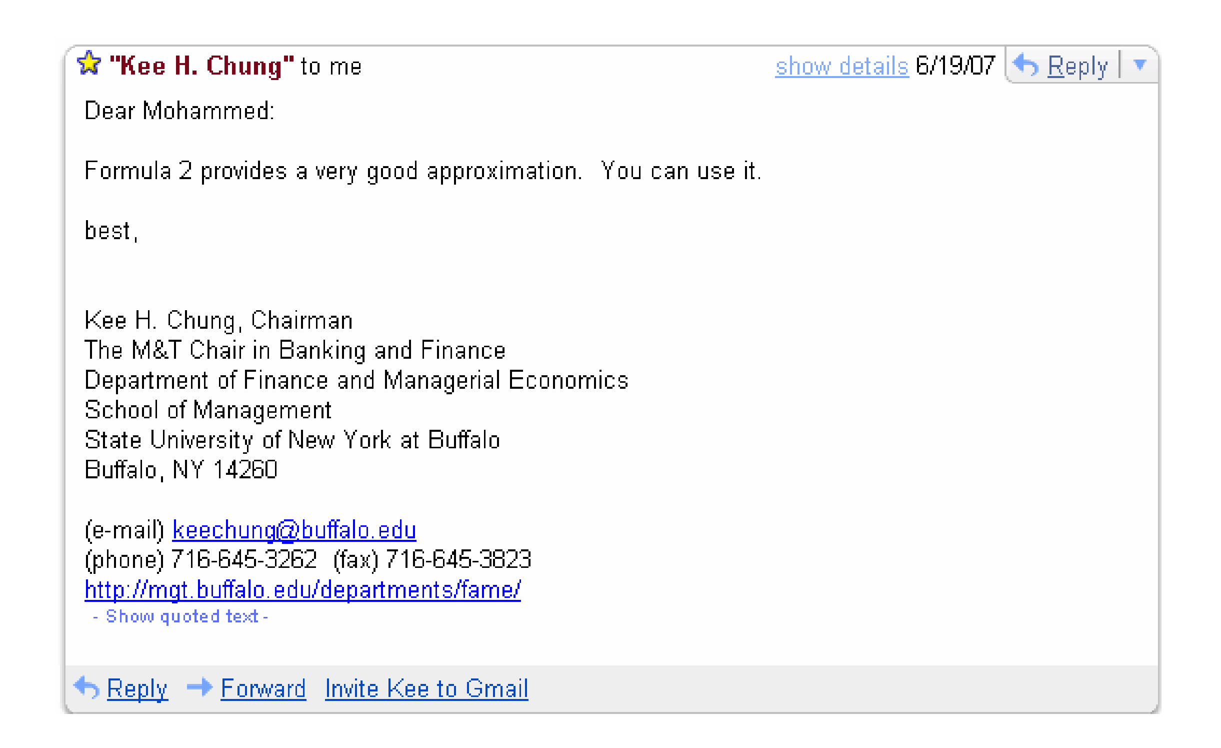
" A Simple Approximation of Tobin's q" Inbox

Mohammed Othman to keechung — show details 6/18/07 — Reply

Dear Prof. Kee H. Chung;
My name is Mohammed Othman, I'm a PHD student at Arab Academy for Banking & Financial Studies in Jordan.
My PHD thesis is about "Creating Banks Value Through Credit Risk Mitigation", in my study i will use approximate Tobin's q to measure bank's value from the financial statements of my sample "Local banks".
I have read your article " A Simple Approximation of Tobin's q" , & I will appreciate your advise in using formula 2 whether it is appropriate or not.
Thanks a lot in advance for your reply.

Yours
Mohammed Othman

Reply Forward



"Kee H. Chung" to me — show details 6/19/07 — Reply

Dear Mohammed:

Formula 2 provides a very good approximation. You can use it.

best,

Kee H. Chung, Chairman
The M&T Chair in Banking and Finance
Department of Finance and Managerial Economics
School of Management
State University of New York at Buffalo
Buffalo, NY 14260

(e-mail) keechung@buffalo.edu
(phone) 716-645-3262 (fax) 716-645-3823
http://mgt.buffalo.edu/departments/fame/
- Show quoted text -

Reply Forward Invite Kee to Gmail